بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب التنفيذي

سلسلة
الدراسات الإجتماعية والعمالية
(٢٤)

رعاية الطفولة

تعزيز مسؤوليات الأسرة
وتنظيم دور المؤسسات

بمناسبة السنة الدولية للأسرة 1994

إعداد

المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل والشؤون الإجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سلسلة
الدراسات الإجتماعية والعمالية
(٢٤)

المكتب التنفيذي

رعايـــة الطفولـــة

تعزيز مسؤوليات الأسرة
وتنظيم دور المؤسسات

بمناسبة السنة الدولية للأسرة 1994

إعداد

المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حقوق الطبع محفوظة
يجوز الإقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الاولى
١٩٩٤م

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي
ص . ب : ٢٦٣٠٣ ـ المنامة ـ البحرين
هاتف : ٥٣٠٢٠٢ ـ فاكسيميلي : ٥٣٠٧٥٣ ـ تلكس : ٩٣٤٨ تنفيذ بي.إن ـ برقياً : تنفيذ

سلسلة الدراسات الإجتماعية والعُمالية

سلسلة علمية متخصصة
تعنى بنشر البحوث والدراسات الإجتماعية والعمالية
بدول مجلس التعاون الخليجي

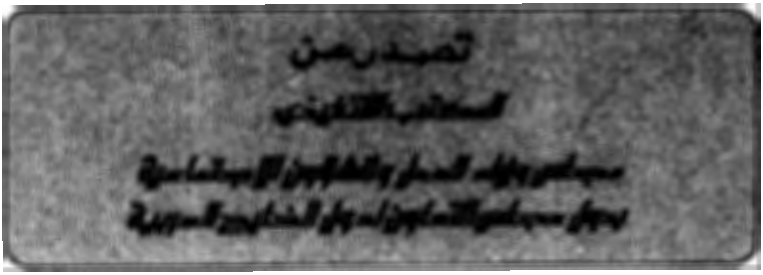

الإشراف العام : كامل صالح الصّالح

التحرير والإعداد : خلف أحمد العُصفور
جميل حميدان
فهيمة الزبيرة

العدد "الرابع والعشرون" رجب - شعبان ١٤١٤هـ الموافق كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤م

المحتويـــات

		الصفحة من - إلى
تقديـــــم	:	٧ - ٨
البحث الأول	: التخطيط لخدمات الطفولة في ضوء البحث العلمي وتحديد الأولويات	٩ - ٤٢
	اعداد: الدكتور قدري حفني	
البحث الثاني	: تنسيق وتكامل خدمات الطفولة في دول مجلس التعاون الخليجي	٤٣ - ٨٥
	اعداد: الدكتورة بهية الجشي.	
البحث الثالث	: التربية من أجل المستقبل لطفل الرياض في دول الخليج العربية في ضوء تحديات المستقبل والنظام الدولي الجديد	٨٧ - ١٢٢
	اعداد: الدكتورة جيهان أبو راشد العمران.	
البحث الرابع	: رعاية أطفال ماقبل المدرسة في منطقة الخليج العربي خلال عقد التسعينات	١٢٣ - ١٦٤
	اعداد: الدكتورة رناد الخطيب.	
البحث الخامس	: الطفل المشكلة ... المفهوم والعلاج ـ دراسة نظرية ـ	١٦٥ - ١٩٣
	اعداد: الدكتور أحمد عبدالعزيز النجار.	

تقـــديم

قررت الجمعية العامة للامم المتحدة اعتبار عام ١٩٩٤م سنة دولية للاسرة ودعت فيه جميع دول العالم للاحتفال بهذه المناسبة وذلك تحت شعار (الاسرة . . الموارد والمسؤوليات في عالم متغير) كما حثت قرارات الامم المتحدة الصادرة بهذا الشأن كافة الجهات المعنية من منظمات حكومية ومؤسسات رسمية وغيرها للتحضير لأنشطة هذه السنة ووضع البرامج الكفيلة بتحقيق أهدافها وذلك من اجل زيادة الوعي بقضايا وشؤون الاسرة ودعم وظائفها الحيوية وتعزيز مسؤولياتها الأساسية.

ان توفير الرعاية الكاملة للاطفال وتربيتهم تربية سوية تحقق لهم التوازن الوجداني والعاطفي وتكفل لهم التوافق النفسي والجسدي وتضمن لهم التنشئة الخيّرة والصالحة تعتبر من أولى المهام والواجبات الأسرية وأكثرها تأثيراً فى حياة الاطفال بل والمجتمع كله، فالأسرة ليست سبب وجود الاطفال وليست مانحة للحب والحياة لهم فحسب وانما هى منبع الدفء والحنان ومصدر القوة والأمان لجميع افرادها ومن يعيشون فى كنفها، وهى فى الوقت نفسه نواة المجتمع وخليته الاولى ينمو المجتمع بنموها وتستقيم اموره باستقامتها، وبالقدر الذي تترسخ فيه وظائف الاسرة وبقدر الجهود التي تبذل لتطوير الخدمات المقدمة لها وتوفير مختلف احتياجاتها وتحسين مستوى معيشة أبنائها يندفع المجتمع على طريق التقدم والازدهار والرقي الحضاري.

ان الاحتفال بسنة دولية للأسرة يأتى فى سياق جهود دولية سابقة وحثيثة وضمن اهتمام عالمى متزايد بشؤون الطفولة ومستقبل اطفال العالم قاطبة، توج باعتماد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٨٩م وعقد مؤتمر قمة عالمي من اجل الطفولة عام ١٩٩٠م انتهت اعماله بتبنى اعلان حول بقاء الطفل وحمايته ونمائه.

ان جوهر ونصوص تلك الاتفاقية ومضمون وأحكام هذا الاعلان اذ يعكس مستوى التطور الذى بلغته الانسانية فانه يعكس ايضاً الاهمية الحيوية والحاسمة التى تتميز بها مرحلة الطفولة وتنامي الوعي بضرورة الاعداد والتخطيط لعالم المستقبل ولأجياله الصاعدة خاصة وان مرحلة الطفولة تمثل أفضل الفرص ملاءمة للاسهام في التنمية الاجتماعية المرتكزة على بناء الانسان نظرا لما تزخر به هذه المرحلة العمرية من حياة الفرد من قدرات واستعداد فطري للتعلم والتنشئة وبناء الشخصية وتقويمها وتفجير طاقاتها الابداعية.

ومن هنا جاء اهتمام مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي بمواصلة بحث الموضوع ودراسة ابعاده المختلفة كما جاء اعتماد المجلس لوثيقة السياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية الطفولة، ومن هنا ايضا تم تركيز انشطة المكتب التنفيذي على القضايا الاساسية المتعلقة برعاية الطفولة ومستقبل الاطفال فى المجتمع العربي الخليجي المسلم فى نطاق الاستجابة لمساعي الامم المتحدة باعتبار عقد التسعينات عقداً عالمياً للطفولة.

ومع اطلالة عام ١٩٩٤م السنة الدولية للاسرة وفي اطار الاحتفال الجماعي لاقطار مجلس التعاون الخليجي بهذه السنة وسعيها الجاد للاسهام فى بلوغ اهدافها الاجتماعية والانسانية النبيلة يسعى المكتب لتنفيذ مجموعة من الانشطة والدراسات والفعاليات والملتقيات العلمية تأتي باكورتها فى نشر هذا العدد من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية تحت عنوان: رعاية الطفولة . . تعزيز مسؤوليات الأسرة وتنظيم دور المؤسسات.

يشتمل هذا الاصدار على مجموعة من الابحاث والدراسات الهامة التي تم طرحها ضمن برنامج ملتقى العمل العربي الخليجي لرعاية الطفولة الذى نظمه المكتب التنفيذي في سبتمبر من عام ١٩٩٢م والذى خصص لبحث ودراسة مختلف قضايا الطفولة فى المنطقة ورصد مشاكلها حيث عالجت تلك الابحاث والدراسات فى مجملها موضوع رعاية الطفولة باعتبارها عملية شمولية تكاملية تضطلع الاسرة فيها بالدور الاساسي والحاسم.

وإذ نأمل ان يمثل هذا الاصدار بداية موفقة فى الاسهام فى احتفالات السنة الدولية للأسرة وان يتحقق بنشره توسيع فرص الاستفادة منه لنتقدم بكلمة تقدير وشكر واجبة للسادة الخبراء الباحثين على جهدهم الفكري القيم فى اعداد مادة هذه الابحاث وعلى تعاونهم البناء مع المكتب التنفيذي في هذا المجال، سائلين المولى العلي القدير ان يوفقنا جميعا لخدمة قضايا الطفولة العربية وضمان مستقبل أفضل لاطفالنا فى المنطقة.

كامل صالح الصالح
المدير العام

البحث الأول

التخطيط لخدمات الطفولة في ضوء البحث العلمي وتحديد الأولويات

إعداد
الدكتور قدري حفني
عميد معهد الدراسات العليا للطفولة سابقاً
جامعة عين شمس ـ القاهرة

محتويات البحث

	الصفحة من - إلى
الفصل الأول : العلم ... وإحتياجات الأطفال	١٣ - ٢٠
أولاً : العلم والطفولة	١٣ - ١٨
ثانياً: إحتياجات الطفولة أم إحتياجات الأطفال ؟...	١٨ - ٢٠
الفصل الثاني : مؤشرات التقدم في مجال خدمات الطفولة	٢١ - ٢٥
أولاً : قضية المؤشرات في العلوم الإنسانية	٢١ - ٢٢
ثانياً: المعايير والمؤشرات في مجال خدمات الطفولة.	٢٢ - ٢٥
الفصل الثالث : الأطفال والمجتمع وقضية الخدمات	٢٦ - ٢٨
أولاً : الطفولة والرشد	٢٦ - ٢٧
ثانياً: الطفل والأسرة والمجتمع	٢٧ - ٢٨

الصفحة
من - إلى

الفصل الرابع : ماذا نريد ؟ ... ومن أين نبدأ ؟ ..... ٢٩ - ٣٢

أولاً : ترتيب الأولويات .. بين التخصص العلمي والإختيار الإجتماعي ..... ٢٩ - ٣١

ثانياً: المعلومات هي نقطة البداية ..... ٣١ - ٣٢

الفصل الخامس : محاولة للإقتراب من واقع الطفولة في الخليج ..... ٣٣ - ٤٢

أولاً : محاذير وحدود ..... ٣٣ - ٣٤

ثانياً: العلم ، والتعليم ، وأطفال الخليج ..... ٣٤ - ٣٩

ثالثاً: أطفال الخليج بين الإبداع والتلقين ..... ٣٩ - ٤١

رابعاً: نظرة عجلى إلى تخطيط خدمات الطفولة في المجتمع الخليجي ..... ٤١ - ٤٢

الفصل الأول
العلم ... وإحتياجات الأطفال

أولاً - العلم والطفولة :

العلم هو سمة العصر الحديث ، أو بالأحرى ، هو سمة حياة البشر في هذا العصر ، يندر أن نجد في عصرنا الراهن إنساناً أياً كان موقعه الجغرافي أو الحضاري أو الثقافي لا يعتمد في حياته اليومية ، بدرجة تزيد أو تقل ، على المنجزات التكنولوجية العلمية الحديثة : في ملبسه ، في مأكله ، في مشربه ، في إتصالاته ، في إنتقالاته ، في تداويه ، في عمله ، بل حتى في لهوه . وإذا كان البشر جميعاً يتدافعون للحصول على أكبر قدر ممكن من تلك المنجزات التكنولوجية العلمية الحديثة ، فانهم لا يتدافعون بنفس القدر لإكتساب وتبني أساليب التفكير العلمي ، بل لعلهم في كثير من الأحيان يقاومون تلك الأساليب كأشد ما تكون المقاومة . وقد لا يقنون بمقاومتهم تلك عند حدود أنفسهم مكتفين بالعزوف عن إتباع أساليب التفكير العلمي في شؤون حياتهم كأفراد ، بل اننا قد نشهد في كثير من الأحيان من ينذرون أنفسهم للحيلولة دون أن يفكر غيرهم تفكيراً علمياً . وقد لا يقف الأمر عند حد المجادلة الفكرية ، بل وحتى الترويع الفكري . إن تاريخ البشرية يحمل قائمة طويلة ممتدة تضم أولئك الذين يمكن أن يحملوا وبجدارة لقب (شهداء التفكير العلمي) .

إن التفكير العلمي هو أصل المنجزات التكنولوجية العلمية ، بمعنى انه سابق عليها سواء من حيث التتالي التاريخي أو من حيث الأهمية والثراء . ولذلك فإن تقدم الأمم لا يقاس بمقدار ما هو متوافر لدى أفراد الأمة من منجزات تكنولوجية علمية حديثة ينعم بها هؤلاء الأفراد ويتمتعون ، بل ان التقدم انما يقاس بمدى اتباع الأمة أفراداً وجماعات لأساليب العلم تفكيراً ، وبحثاً ، وتخطيطاً ، وإبداعاً . ومن هنا فإن ظاهرة تدافع جماعة بشرية معينة صوب إقتناء كل فاخر ومستحدث من تلك المنجزات التكنولوجية ، وإهمال نفس الجماعة بل مقاومتها للأخذ بأساليب التفكير العلمي ، تعد ظاهرة جديرة بالإهتمام ، ولعلنا أحق من ينبغي أن نهتم بها .

ولعل الخطوة الأولى في إهتمامنا بهذه الظاهرة ينبغي أن تتمثل في محاولة

تفسيرها . انها - أي تلك الظاهرة - ترجع إلى أمرين متكاملين يتميز بهما (الإقتناء السلعي) ، ويتميز بنقيضهما (التفكير العلمي) . الأمر الأول هو (العائد النفعي المباشر) ، والأمر الثاني هو (إيثار السلامة) أو (تحاشي المخاطر ة) . ان الحصول على سلعة معينة إنما يعني نوعاً من الإشباع الحسي المادي المباشر ، يتمثل في قابلية تلك السلعة للإستعمال ومن ثم للإستهلاك . وفي نفس الوقت فان الحصول على تلك السلعة الإستهلاكية بالنسبة لمن يملك ثمنها لا يقتضي مخاطرة كبيرة . أما بالنسبة للتفكير العلمي فإن الأخذ به لا يؤدي إلى ذلك العائد النفعي المباشر بحال من الأحوال. إن له عائداً نفعياً هائلاً بلا جدال ، ولكنه عائد مؤجل . والأمر الثاني الذي يميز الأخذ بالتفكير العلمي انه يتضمن جهداً قد لا يطيقه الا أولي العزم من البشر ، فضلاً عن أنه بما يتسم به من شمولية قد يؤدي بنا إلى إعادة النظر في كثير من أمور الحياة التي استمرأنا الإستسلام لها والإستفادة منها .

ولا ينبغي أن يفوتنا في هذا الصدد الإشارة إلى تفرقة ضرورية واجبة بين (المعلومات) و (التفكير العلمي) فكلاهما قد يندرج تحت عنوان العلم بمعناه الشامل ، ولذلك فكثيراً ما يحدث الخلط بينهما . ان المعلومات أو مجموعة المعارف المتعلقة بمجال معين أياً كانت طبيعته ، تتميز بقابليتها للنقل أو بعبارة أخرى فإنها - شأنها شأن السلع - قابلة للإستيراد والتصدير . وما دوائر المعارف والموسوعات العلمية والكتب المتخصصة إلا تعبيراً مجسداً عن تلك (المعلومات) التي يجري إستيرادها أو تصديرها بصورة أو بأخرى. بل إننا يندر أن نجد سلعة محترمة مهما هان شأنها إلا ومعها معلومات تبين مكوناتها وطريقة إستخدامها إلى آخره . بل ان تقاليد وقوانين تنظيم الحفاظ على سر الصنعة ،ليست إلا تعبيراً عن ان (سر الصنعة) إنما هو في النهاية نوع من المعلومات القابلة للنقل . أما فيما يتعلق بالتفكير العلمي فانه أمر جداً مختلف ، انه موقف من الحياة ومن ثم فإن أحداً لا يستطيع إستيراده ، فضلاً عن أن أحداً لا يستطيع بل ولا يرغب في تصديره .

تفيض الكتابات المتخصصة وغير المتخصصة أيضاً بتوصيفات عديدة لخصائص التفكير العلمي . ولسنا بصدد إستعراض تلك الكتابات أو حتى تلخيصها ، ولكنا سنكتفي بالتركيز على خاصيتين نراهما مثيرتين للجدل فضلاً عن إتصالهما الوثيق بمجال الطفولة وإحتياجاتها (الموضوعية) و (المستقبلية) .

(١) **الموضوعية** ، خاصية من خواص التفكير العلمي، لا شك في ذلك . ولكنا كثيراً ما نخلط بين الموضوعية، والحياد. وينجم عن هذا الخلط أن نضطر إلى أن نخرج من دائرة العلم والتفكير العلمي كل ما نلمح فيه (شبهة) الإنتماء، الإنتماء للدين أو للوطن أو للقومية أو حتى لإتجاه إجتماعي أو فكري بعينه . فالعالم لكي يكون عالماً بحق ينبغي أن يكون محايداً. وضمان الحياد هو عدم الإنحياز . بعبارة أخرى فإن على من يريد أن يلتزم بقواعد التفكير العلمي أن يجاهد نفسه فيخلصها من كل ما هو عالق بها من شوائب الإنحياز المتعلقة بالموضوع الذي هو بصدد دراسته، وما الإنتماء - فيما نرى - إلا صورة راقية من صور الإنحياز. وما الإنسان - فيما نرى أيضاً - إلا كائن منحاز بحكم إنسانيته.

إن الموضوعية إنما تعني السعي لرؤية الموضوع كما هو عليه في الواقع دون أية إسقاطات ذاتية . انها نقيض الذاتية التي تعني بالمقابل السماح لمشاعرنا الذاتية بأن تتدخل في رؤيتنا للموضوع بحيث تحجب عنا ما لا نرتاح لرؤيته ، ونضيف إلى الموضوع ما يسعدنا أن نراه ، فلا نستطيع في نهاية الأمر أن ندرك موضوعاً بل مجرد أمانينا وأحلامنا نراها وقد تجسدت كما لو كنا نراها رؤية العين . أما الإنحياز فإن أمره مختلف تماماً فيما نرى . انه تلك الرابطة الإنفعالية التي تجذبنا نحو موضوعات معينة نحبها فنرتبط بها ، أو تدفعنا بعيداً عن موضوعات أخرى نكرهها فننفر منها . وانها لخاصية من خواص الإنسان : أن يحب وأن يكره . أن يقبل وأن يرفض . وهو في كلتا الحالتين إنسان مهتم بموضوع ، أما إذا فقد الإنسان إهتمامه بموضوع ما ، فانه في هذه الحالة فقط يكف عن الإنحياز حيال هذا الموضوع بعد أن فقد أهميته بالنسبة له ، الإنحياز اذن هو قدر الإنسان حيال ما يعنيه من أمور . لا يستطيع منه فكاكاً ، ولا يملك له دفعاً . انه نقيض الحياد واللامبالاة كما ان الموضوعية نقيض الذاتية والسؤال هو : ترى هل يمكن للمرء المنحاز أن يكون علمياً موضوعياً في ذات الوقت ؟ الإجابة نعم . وليكن مثالنا التوضيحي من مجال إهتمامنا ، مجال الطفولة .

إن المرء يحب أطفاله وينحاز إليهم . دون أن يكره بالضرورة أطفال الآخرين أو يتحيز ضدهم ، وليس من المتصور ولا من المطلوب أن يخضع المرء مشاعره الإنفعالية تلك لما يسمى بالمنطق البارد . ليس مطلوباً منه أن يجيب مثلاً إجابة منطقية وصادقة في نفس الوقت على سؤال مثل لماذا تحب أطفالك بالذات ؟ ترى

هل يقف هذا الإنحياز الإنفعالي الواضح عائقاً حتمياً أمام محاولة أن ينظر المرء إلى أطفاله بموضوعية ؟ لنتصور أن أحدنا قد امتحنه الله سبحانه وتعالى بطفل متخلف العقل، انه طفله الذي يحبه وينحاز إليه ، ولكن ذلك الإنحياز لا ينبغي له أن يمنعه من إدراك طبيعة الإعاقة التي يعاني منها الطفل ومحاولة التعامل معها تعاملاً علمياً موضوعياً ، أنه يدرك في هذه الحالة أن طفله متخلف عن أقرانه من الأطفال ، لا يستطيع ما يستطيعونه ، إنهم أفضل منه موضوعياً ، ولكنه الأقرب إليه إنفعالياً بحكم انه طفله . اننا نشاهد يومياً خلال ممارساتنا المهنية العديد من الأمهات والآباء يطلبون المشورة بشأن طفلهم المتخلف أو المعاق دون أن يحول بينهم وبين ذلك الموقف الموضوعي إنحيازهم المعلن والمشروع حيال أطفالهم . ولا يمنع ذلك من التسليم بحقيقة إننا قد نصادف أحياناً من الأمهات والآباء من نجد صعوبة شديدة في تبصيرهم بأن طفلهم متخلف يحتاج إلى مساعدة مهنية متخصصة ، وانه ليس كما يتصورون ذاتياً طفلاً عبقرياً أو حتى سوياً . ان المشكلة في هذه الحالة لا تكمن في إنحياز الوالدين أو عدم إنحيازهم ، بل انها تكمن في ذاتيتهم.

خلاصة القول اذن أن الإلتزام الصارم بالموضوعية العلمية لا ينبغي أن يقف حائلاً دون التمسك بإنتماءاتنا ، بل وإنحيازنا لتلك الإنتماءات سواء على المستوى الفردي أو الاقليمي أو القومي أو الديني ، بل ان إبراز تلك الإنتماءات والتعبير عنها صراحة يعد ضماناً مشروعاً ، يقينا التردي في منزلق الذاتية وهي الخطر الرئيسي الذي يهدد الموضوعية ، ان إغفالنا للتمييز بين الموضوعية والحياد وكذلك بين الذاتية والإنحياز ، قد يعد مسؤولاً بدرجة أو بأخرى عما تعاني منه بحوثنا بل وأنشطتنا - خاصة في مجال الطفولة - من تحاشٍ لتناول الموضوعات الأكثر أهمية وسخونة بدعوى ان انحيازاتنا حيالها تهدد موضوعية تناولها ومن ثم فإنها تخرج عن نطاق العلم الموضوعي .

(٢) **المستقبلية** ، وهي خاصية كثيراً ما نغفل عن الإشارة إليها ونحن بصدد الحديث عن خصائص العلم والتفكير العلمي ، إن العلم في جوهره محاولة للتنبؤ الموضوعي بمستقبل مسار ظاهرة معينة ، بل ان قراءة متأنية لمنطوق أي قانون علمي تكشف أن ذلك القانون مهما كان بسيطاً إنما يكتسب قيمته من خلال قدرته على التنبؤ الموضوعي بمستقبل الظاهرة التي تناولها . إن قانوناً بسيطاً مثل قانون تبخر السوائل مثلاً إنما يكتسب قيمته الحقيقية من كونه يمكننا من التنبؤ مستقبلاً بأن

كمية الماء التي نراها أمامنا الآن مصيرها إلى التلاشي في المستقبل إذا ما إستمر تعرضها للحرارة .

إن العلوم جميعاً على إختلاف موضوعاتها ، سواء أكانت تلك الموضوعات إنسانية أم مادية ، إنما تكون علوماً بقدر إستشرافها للمستقبل . إن إستقراء الماضي ضرورة علمية ، ورصد الحاضر ضرورة علمية كذلك ، ولكن الوقوف عند حدود إستقراء الماضي مهما كان الإستقراء دقيقاً أو الوقوف عند حدود رصد الحاضر مهما كان ذلك الرصد شاملاً وتفصيلياً . كل ذلك قد لا يعني شيئاً إذا لم ينته إلى رؤية موضوعية للمستقبل ، هكذا كان العلم وما زال وسيظل ، وما الدعوة التي نشهدها اليوم للإهتمام بما يسمى بعلم المستقبل إلا تأكيد وتعبير عن حقيقة انه مع تسارع التغير في عالم اليوم أصبح المستقبل وشيكاً دائماً ومن ثم إستباقه والتنبؤ بمساره أصبح مهمة أكثر إلحاحاً فإننا لا نتردد في القول بأنه لم يعد هناك مكان في عالم اليوم لمن لا يملك رؤية ما لملامح الغد .

وإذا كان بروز خاصية المستقبلية كخاصية مميزة للتفكير العلمي يكتسب أهمية خاصة في عصرنا الراهن ، فإن الأمر يصبح أشد إلحاحاً إذا ما كان موضوع العلم متعلقاً بمجال الطفولة عامة . والطفولة العربية على وجه الخصوص ، إن أحداً لا يستطيع أن يفكر في شأن من شؤون الأطفال دون أن تكون عيونه على المستقبل ، بل إن تنشئة الأطفال في حد ذاتها إنما تحمل رهاناً على المستقبل سواء أكنا واعين بذلك الرهان أم غير واعين به ، وسواء أصبنا في رهاننا أم جانبنا الصواب ، ذلك هو شأن تنشئة الأطفال على المستوى الفردي في كل زمان ومكان . أما على المستوى الجماعي فإن الأمر بالنسبة لأطفالنا نحن - أطفال العرب - يحمل قدراً هائلاً من التحدي ، العالم يتغير من حولنا بسرعة مذهلة بحيث ، أصبح المستقبل - كما أشرنا - وشيكاً دائماً ، ولكنا لا نولي ذلك المستقبل الإهتمام العلمي اللائق به وبنا أيضاً ، ولعل ذلك هو ما يعوق محاولاتنا المتكررة لتكثيف الجهود في مجال التخطيط والتفكير والبحث العلمي في مجال الطفولة .

إننا نتحدث كثيراً عن (آمال) اللحاق بالدول المتقدمة ، دول (الشمال) ، بل وعن امنياتنا أن يكون أطفالنا كأطفالهم . ولم لا ؟ ومن ثم فاننا قد نسعى - إذا ما استطعنا - لتحقيق هذه الأمنيات فنأتي لطفلنا بأفضل مربية (شمالية) ونستورد

له أفضل اللعب والأفلام بل والملابس وحتى الأطعمة التي ينعم بها الصفوة من أطفال الشمال ، بل إننا حتى قد نبعث به - أي بطفلنا شخصياً - إلى بلاد الشمال حيث ينهل مما ينهلون ، ونتصور إننا بذلك قد قطعنا شوطاً كبيراً صوب تحقيق الأمل المرجو ، ونحن في الحقيقة قد أولينا بذلك ظهورنا للمستقبل كله وليس لآمالنا فيه فحسب . إن إستيراد المنجزات التكنولوجية وحده لا يضمن شيئاً، إن اللحاق بالمستقبل ، لا يضمنه سوى تسييد النظرة العلمية والتفكير تفكيراً علمياً في واقعنا بعامه ، وواقع أطفالنا على وجه الخصوص .

ثانياً - إحتياجات الطفولة .. أم إحتياجات الأطفال ؟ :

قد يبدو للوهلة الأولى أن التوقف أمام التفرقة بين مصطلحي (الطفولة) و (الأطفال) لا يعدو أن يكون تزايداً أكاديمياً لا طائل وراءه . والأمر ليس كذلك فيما نرى . (الطفولة) تعبير مطلق مجرد يشير إلى مرحلة عمرية معينة من مراحل النمو ، أما (الأطفال) فإنه تعبير يشير إلى وجود عياني ملموس لأفراد يجمع بينهم إنهم بحكم أعمارهم ينتمون لهذه المرحلة بالذات من مراحل النمو . ومن ثم فإن الحديث في إطار مصطلح الطفولة ينصرف بالضرورة إلى ما يجمع بين الأطفال جميعاً دون تفرقة دينية أو حضارية أو إجتماعية أو إقتصادية .. إلى آخره . إننا نتحدث مثلاً في هذا الإطار عن (أمراض الطفولة وطرق الوقاية منها) أو عن (خصائص تطور التفكير في مرحلة الطفولة) ... إلى آخره ، تلك الموضوعات والقضايا التي تشمل الأطفال جميعاً دون أن نكون في حاجة إلى تحديد نوعية الأطفال الذين نتحدث عنهم . أما إذا إستخدمنا مصطلح (الأطفال) فإننا نكون مطالبين قبل أن نمضي في حديثنا أن نحدد بداية عن أي أطفال نتحدث ، أطفال الشمال أم أطفال الجنوب ؟ أطفال الفقراء أم أطفال الأغنياء ؟ أطفال العرب أم غيرهم من الأطفال .. إلى آخره .

وقد لا يكون للخلط بين هذين المصطلحين خطر كبير إذا ما إقتصر الأمر على أحاديثنا العامة غير المتخصصة ، أحاديث الحياة اليومية . أما إذا انتقل الخلط إلى مجال الحديث المتخصص والبحث العلمي فإن الخطر يصبح وارداً بل وملموساً، ان نظرة إلى ذلك الركام الهائل من البحوث والدراسات والندوات والمؤتمرات التي شهدتها بلادنا العربية عبر سنوات متصلة، تؤكد الخطورة الفعلية لذلك الخلط الذي نشير إليه. إن نسبة لا يستهان بها من التوصيات التي ننتهي إليها تنصب عملياً على (الطفولة)

بشكل عام دون تخصيص لأطفالنا نحن العرب ، ولعل الأمر سوف يزداد وضوحاً إذا ما إنتقلنا للحديث عن موضوع الإحتياجات ، إحتياجات الأطفال .

يقصد بتعبير الاحتياجات عادة معنيان أساسيان :

الاحتياجات المؤسسية :

ونعني بها أوجه القصور في الخدمات التي تقدمها المؤسسات الإجتماعية القائمة بالفعل . وتتضح أوجه القصور هذه من خلال مقارنة المستوى الفعلي للخدمات الراهنة بالمستوى المستهدف واقعياً .

الاحتياجات الفردية المدركة :

ونعني بها تلك الاحتياجات التي يعي الأفراد انها تنقصهم أو تنقص غيرهم من أبناء المجتمع . والحاجة بهذا المعنى مفهوم نسبي تماماً ، يختلف بإختلاف مواقع الأفراد الإجتماعية ، وأيضاً بإختلاف طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع .

وإذا حاولنا أن نمضي وفقا لهذا التصور لننظر إلى إحتياجات الأطفال فسوف نتبين على الفور ان ثمة ما يميز تناول تلك الإحتياجات منهجياً عن تناول نظيرتها بالنسبة للكبار . ان الأطفال الصغار ، فيما قبل مرحلة التمكن من التعبير اللغوي لا يستطيعون الإفصاح عن إحتياجاتهم الفردية المدركة ، ومن ثم نتولى نحن الكبار إستنباط تلك الإحتياجات عوضاً عنهم ونقوم بإشباعها لهم وفقاً لما نراه مناسباً ، وحتى بعد أن يتمكن الأطفال من التعبير عن إحتياجاتهم لفظياً فإننا عادة ما نستمر في أداء نفس الدور ، أي نقوم نحن بتحديد إحتياجاتهم وإشباعها سواء أكان ذلك متفقاً أم غير متفق مع ما يريدونه هم ويعبرون عنه ، فنحن الأدرى بمصلحتهم ومن ثم بإحتياجاتهم (المشروعة) . ان الأطفال مثلاً لا يعبرون عن إحتياجهم للتعليم ، ولكنا نحن الذين ندرك - عوضاً عنهم - حاجتهم إلى ذلك وننشئ المؤسسات التعليمية لإشباع هذه الإحتياجات التي لا يدرك أصحابها إحتياجهم لها . والأمر كذلك بالنسبة للعديد من المؤسسات الإجتماعية التي يقيمها الكبار لإشباع إحتياجات الأطفال .

ويترتب على هذه الخاصية المنهجية عدة نتائج منهجية لا تقل عنها أهمية ، اننا إذا ما سلمنا - رغم التحفظ - بأن أطفال العالم أقرب إلى التشابه منهم إلى التباين والإختلاف فإن حقيقة إن إحتياجات الأطفال إنما يحددها الكبار ويتولون إشباعها تجعل من تشابه الأطفال - حتى لو سلمنا به جدلاً - أمراً ثانوياً عابراً خاصة فيما يتعلق بموضوع الإحتياجات ، فطالما أن الكبار يتباينون في إنتماءاتهم ورؤاهم ومواقفهم ومواقعهم ، فإن تباينهم سوف ينعكس دون شك على رؤيتهم لإحتياجات أطفالهم وعلى ترجمتهم لتلك الإحتياجات وإشباعها من خلال ممارستهم الفردية والأسرية والمؤسسية ، ومن ثم فإن الأطفال حتى ولو بدأوا أقرب إلى التشابه فإنهم لم يلبثوا بفعل عوامل التشكيل الإجتماعي والتنشئة الإجتماعية أن يتباينوا بتباين مجتمعاتهم أو بالأحرى مجتمعات كبارهم .

ويترتب على هذه الخاصية أيضاً ، أي خاصية كون الكبار بمثابة المصدر الأوحد للتعبير عن إحتياجات الأطفال وإشباع تلك الإحتياجات أيضاً ، أن تتعرض عملية التنشئة الإجتماعية لمنزلق اغفال البعد المستقبلي الذي ينبغي أن تقوم عليه هذه العملية بشكل أساسي ، ان المرء يعبر عادة عن إحتياجاته الراهنة مرجئاً التعبير عن إحتياجاته المستقبلية إلى حينها ، ومن واقع غلبة هذا الميل كان التنبيه الحكيم إلى أن اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً ، ومن هنا فإن تعبير الآباء والأمهات عن إحتياجات أطفالهم قد يختلط بتعبيرهم عن إحتياجاتهم هم فيستبدلون الحاضر بالمستقبل ، حاضرهم هم بمستقبل أطفالهم .

الفصل الثاني
مؤشرات التقدم في مجال خدمات الطفولة

أولاً – قضية المؤشرات في العلوم الإنسانية :

إذا كانت المؤشرات تمثل إختياراً منهجياً ، أو إضافة نظرية في علوم عديدة ، فإنها تعد جزءاً أساسياً من بنية العلوم ، فرغم إختلاف وتباين نظريات وتطبيقات تلك العلوم ، إلا إنها تكاد تتفق جميعاً في التسليم بحقيقة أن الإنسان بما هو إنسان إنما يستجيب للمعنى ، لمعنى المنبه أو لدلالته لديه ، وليس وفقاً للطبيعة الموضوعية لذلك المنبه ، بعبارة أخرى فإننا قد نواجه نفس الموقف ، فتتباين إستجاباتنا وفقاً لتباين دلالات هذا الموقف بالنسبة لكل منا ، بعبارة أخرى فإننا نمارس دوماً عملية التأويل ، أي تفسير الوقائع أولاً ثم الإستجابة لتفسيراتنا نحن لهذه الوقائع وليس للوقائع في حد ذاتها .

ولسنا بصدد المضي في عرض ديناميات عملية التأويل هذه وإستعراض ما تتأثر به، فهي قضية لا يجوز إختزالها في إستطراد عارض نظراً لأهميتها النظرية والمنهجية. يكفي أن نشير إلى أن تأويلنا لواقعة معينة إنما يختلف – وتختلف تبعاً له إستجابتنا لها – من فرد لآخر ومن وقت لآخر ومن حضارة لأخرى ومن جيل لآخر وهكذا ، وتعد عملية التأويل هذه بمثابة العملية الأساسية التي تقوم عليها فكرة المؤشرات في العلوم بعامة ، وفي العلوم الإنسانية على وجه الخصوص .

إننا لا نستطيع أن نرصد مباشرة ظواهر مثل (التضخم الإقتصادي) ، أو (الإنتماء الوطني) ، أو (الإستقرار الأسري) أو (التماسك الإجتماعي) ، أو (الإلتزام الديني) ... إلى آخره . وليس أمامنا والأمر كذلك سوى أن نتفق أولاً على معنى الظاهرة ، ثم أن نتفق ثانياً على إختيار مجموعة من المؤشرات الظاهرة التي يمكن رصدها والتي نراها تفصح عن وجود وحركة هذه الظاهرة ، ثم أن نتفق ثالثا على الاسلوب الأمثل لرصد ومتابعة تلك المؤشرات ، ثم أن نتفق أخيراً وهو الأمر الأصعب والأهم على تأويل محدد وموحد لدلالة أو معنى كل من تلك المؤشرات المختارة ،

وغني عن البيان أن المؤشرات مهما كانت دقتها لا يمكن أن تكون وقائع موضوعية قائمة بذاتها ، بل انها في جوهرها إضافات ذاتية لا يضمن موضوعيتها سوى حجم إتفاقنا حول دلالتها كتعبير عن الظاهرة التي نسعى إلى فهمها .

ثانياً – المعايير والمؤشرات في مجال خدمات الطفولة :

قد يبدو الحديث عن الطفل العربي أمراً ميسوراً بحكم أنه أصبح من أمور الحديث المألوفة – بل وأكاد أقول – المتكررة ، الأضواء الإعلامية مركزة على هذا الطفل ، المؤتمرات تنعقد من أجله ، اللجان تتشكل حاملة اسمه ، الدراسات المتخصصة تملأ أرفف وقاعات أقسام الطفولة في جامعاتنا ومعاهدنا ومراكز بحوثنا ، البيانات الاحصائية التفصيلية عن أطفالنا تتراكم ، وفضلاً عن هذا كله فإننا لا نكاد نكف عن التعبير بكل وسيلة عن مشاعرنا الصادقة حيال أطفالنا ، ولا عجب ، أليسوا أكبادنا تمشي على الأرض، خلاصة القول اننا جميعاً ، أفراداً ومؤسسات نبذل جهوداً مخلصة – وصاخبة أيضاً – من أجل أطفالنا .

ولا يسمح المقام بطبيعة الحال بتقييم تفصيلي لهذه الجهود ، ولا حتى بمجرد إستعراض موجز لها . فهي وبكل المقاييس تفوق القدرة على الحصر ، تلال لا حصر لها من الكتب والمواد الصحفية والبرامج الإعلامية والبحوث والدراسات ، فضلاً عن العديد من المؤسسات والمشروعات ، كلها من أجل الطفل العربي .

ورغم هذه الكثرة ، بل وربما بسببها ، يتزايد الإحساس بأهمية أن نطرح على أنفسنا تساؤلاً ، ترى هل نحن على الطريق الصحيح ؟ لقد بذلنا جهوداً مضنية ، وتحركنا كثيراً كثيراً ، وتغيرنا كما تغير الواقع من حولنا ، وها نحن على مشارف القرن الواحد والعشرين ، والسؤال ما زال يتردد ، ولعل الإلحاح في طرح هذا السؤال إنما يرجع إلى حقيقة موضوعية مؤداها أن مقادير أمتنا العربية خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين – وهو ليس ببعيد – سوف تكون في أيدي أجيالنا الجديدة ، آنذاك سوف تكون غالبية أبناء جيلنا قد تقاعدوا ، أو رحلوا ، أو أوشكوا . وسوف تكون مقاليد الأمور حينئذ في أيدي وعقول أولئك الذين تراهم اليوم صغاراً نقوم على تنشئتهم في بيوتنا ومدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا ومساجدنا ... إلى آخره . هؤلاء هم صناع المستقبل القريب لأمتنا العربية . وإذا كان الأمر كذلك فالتساؤل عن صحة الطريق وارد ، وملح ، بل ولا مهرب منه .

والإجابة على مثل هذا التساؤل ليست بالأمر اليسير ، فهي تعني في النهاية تقييم الإتجاه العام للجهود التي بذلت وتبذل في مجال الطفولة، والتقييم يحتاج إلى معيار أو مؤشر نرتضيه ونتفق على صلاحيته . والمعايير في هذا الصدد تتعدد وتتباين ، ولعله من المناسب أن نلقي الضوء على بعض منها لنتبين مدى ملاءمته :

(١) الإحتكام إلى الماضي :

ولعل هذا المؤشر هو أكثر المؤشرات شيوعاً ، وأشدها جاذبية على المستوى العلمي، فليس أيسر من حصر الجهود التي بذلت وبيان تنوع أنشطتها وإعداد من شاركوا فيها ، وما تكلفته تلك الجهود من مال ووقت ، وما قدمته من خدمات ، وإعداد الأطفال الذين شملتهم تلك الخدمات ، ثم مقارنة هذا كله بما كان عليه الحال في الماضي ، ولعل جاذبية هذا المعيار إنما ترجع إلى أمرين ، هذا كله بما كان عليه الحال في الماضي .

فهو من ناحية الشكل يمكن أن يتخذ صورة عصرية رقمية تتمثل في جداول احصائية ومعادلات رياضية تبعث على الثقة والإنبهار ، وفضلاً عن ذلك فإن إستخدام هذا المعيار يتيح فرصة أكبر للتوصل إلى نتائج متفائلة مما يخلق شعوراً بالرضا وقناعة بصواب الطريق .

ورغم جاذبية هذا المعيار وشيوعه ، فانه - فيما نرى - أبعد ما يكون عما نرجوه ، فالتركيز على ما تحقق يهمل الإهتمام بما كان يمكن أن يتحقق ، ومن ناحية أخرى فان التركيز على الكم الذي تم إنجازه يهمل الإهتمام بالكيف الذي حققه هذا الإنجاز .

(٢) الإحتكام إلى الحلم :

إذا كان المعيار السابق - أي الإحتكام إلى الماضي - هو الأشد جاذبية لدى القائمين على التنفيذ وأصحاب السلطة ، فإن الإحتكام إلى الحلم هو الأشد جاذبية بالنسبة للساعين إلى السلطة من البعيدين - أو المبعدين - عن دائرة إتخاذ القرارات التنفيذية ، والمقصود بالحلم في هذا السياق هي تلك الصورة النموذجية

المثالية التي يتمناها المرء ، وتعبير (الحلم) بهذا المعنى يختلف تماماً عن تعبير (المستقبل) ، المستقبل نتاج للحاضر وإمتداد موضوعي له ، ولذلك فالحديث عن علوم المستقبل وارد ومشروع أما الحلم فهو مجرد تصور مثالي للمستقبل كما نود أن يكون دون تقيد حتمي بالحاضر ، لذلك فليس غريباً أن ينتمي الحلم الإجتماعي في كثير من الأحيان إلى الماضي ، يحن إليه ويتمنى عودته ، وعادة ما يسفر الإحتكام إلى الحلم عن ادانة الواقع ، وتشاؤم حيال المستقبل ، ورغم ما قد يتميز به هذا الإتجاه من بريق تقدمي زائف ، فإنه يؤدي عملياً إلى موقف بائس عاجز عن محاولة تغيير الواقع .

(٣) الإحتكام إلى النموذج الغربي أو بالأحرى النموذج (الشمالي) :

وهو المعيار الشائع لدى قطاعات واسعة من مثقفي الدول النامية وذلك بفعل عديد من العوامل لسنا بصدد سردها على أي حال ، ويعني هذا المعيار أن نقيس ما أنجزناه بالنسبة للطفل العربي بمقدار اقترابه أو مطابقته لما عليه الحال في دول الشمال المتقدمة ، ولا بد لنا في هذا الصدد من التفرقة بين المنجزات العلمية ، والأهداف الإجتماعية ، فليس ثمة من ينكر أن الغرب يسبقنا في كثير من مجالات الإنجاز العلمي ، وليس مقبولاً بأي منطق أن نحرم أنفسنا من هذه المنجزات ، بل حتى أن نتهاون في السعي لتحصيلها بصرف النظر عن الإنتماءات القومية أو العرقية لأصحابها ، ولكن الأهداف الإجتماعية ليست قابلة للإستيراد بأي حال من الأحوال وخاصة في مجالات الطفولة وتنشئة الأطفال .

ومكمن خطورة الإحتكام إلى النموذج الغربي في هذا الصدد يتمثل في أن أصحابه يستندون إلى ترسانة فكرية وتكنولوجية هائلة من التراث الغربي ، وفي خضم التقدم الغربي العام ، قد تبدو هذه الترسانة جزءاً من المنجزات العلمية التي ينبغي أن ننسخ على منوالها ، ومن ثم يختلط كل شيء ، وتتدفق على بيوتنا ومصانعنا ومعاهدنا كافة المنجزات الغربية ، لا فرق بين لعبة الطفل ، وصناعة الحديد والصلب، ومقياس الذكاء ، وصناعة السيارات ... إلى آخره، فكلها منجزات غربية متقدمة ، وهي كذلك دون شك . ولا يصبح غريباً والأمر كذلك أن نجد من ينادي بإستيراد آخر صيحة في تربية الطفل ، بل وقد يدعو البعض إلى إنشاء فروع للمعاهد الغربية المتخصصة في تدريب العاملين في هذا المجال ، ولا يصبح غريباً والأمر كذلك أن نحتكم حتى في مجادلاتنا العلمية المتخصصة إلى آراء وتصورات ورؤى علماء الغرب بإعتبارهم مراجعنا العليا .

ترى لماذا وكيف أمكن لهذه المعايير الثلاثة - رغم تنافر منطلقاتها - أن تتعايش معاً في واقعنا المعاصر ؟ لماذا لم يسفر تصارعها عن سيادة أحدها ، أو بزوغ معيار جديد ، وهل ثمة سبيل إلى تقدم حقيقي في مجال الطفولة دون حسم هذه القضية ؟

إن الأمر فيما نرى إنما يرجع إلى إفتقارنا للإتفاق على (الأهداف) فيما يتعلق بأنشطتنا في مجال الطفولة . فبدون أن نحدد بوضوح طبيعة الهدف ، سوف تتعثر محاولاتنا لبلورة أية سياسة أو إستراتيجية في هذا المجال .

وغني عن البيان أن تحديد الأهداف في مجال الطفولة ليس بالأمر اليسير ، بل هو عملية معقدة شائكة تحوطها المحاذير ، وفي مقدمة تلك المحاذير ان الإتفاق على تحديد ملامح الحاضر - رغم صعوبته - أيسر بكثير من الإتفاق على رؤية للمستقبل . والأهداف الإجتماعية ، هي في نهاية الأمر رؤية للمستقبل ، انها محاولة للإجابة عن سؤال مؤداه : ما هي طبيعة المستقبل الذي ينبغي أن نعد أطفالنا لمواجهته ، بل وللإسهام في تشكيله ؟ والإجابة على مثل هذا السؤال الجوهري قد يسهم فيها العلم بمقدار ولكن يسهم فيها كذلك - وربما بنفس المقدار - الإختيار الإجتماعي الفكري للموقف من المستقبل . إن المعرفة العلمية قد تتيح لنا قدراً لا يستهان به من التنبؤ بالتطورات التكنولوجية في عالم الغد ، وقد تتيح لنا كذلك تصوراً مستقبلياً للتطورات المستقبلية في مجالات الموارد والبيئة والسكان ، بل وقد تتيح لنا - وبقدر أقل من الحسم والدقة - عدداً من الرؤى المستقبلية لتطور الصراعات الدولية والاقليمية . ولكن هذا كله ومهما بلغت دقته لا يكفي وحده لتحديد طبيعة الأهداف الإجتماعية التي ننشدها خلال تنشئة أطفالنا . فنحن مطالبون إلى جانب هذا كله ، بل وحتى قبل هذا كله بأن نحدد موقفاً إجتماعياً فكرياً من هذه التطورات المستقبلية المتوقعة ، ما الذي ينبغي علينا أن نعدهم لمواجهته ورفضه والتصدي له ؟ انها قضية إختيار إيديولوجي أساسي . ومثل تلك الإختيارات الإيديولوجية تتضمن بلا شك قدراً حتمياً من المخاطرة ، وتحمل مسؤولية الإختيار . وفي مناخ عالمي تسوده البراجماتية ، يصبح الأكثر إغراءً هو الهروب من مهمة الإختيار الفكري الإجتماعي الحاسم حيال متغيرات المستقبل . بل وتحاشي مهمة التعرف العلمي الجاد على المستقبل وبدائله المحتملة .

الفصل الثالث
الأطفال والمجتمع وقضية الخدمات

أولاً – الطفولة والرشد :

الطفولة كما أسلفنا مرحلة من مراحل النمو ، أو بالأحرى أولى مراحله ، والنمو كظاهرة طبيعية موضوعية إنما هو تيار متصل لا يتوقف لحظة معلناً إنتهاء مرحلة وبداية مرحلة جديدة . إن فكرة تقسيم النمو إلى مراحل ليست سوى نوع من المؤشرات التي سبق أن أشرنا إليها ، مجرد مؤشرات قد اصطنعناها نحن لتيسر لنا مهمة رصد ما يطرأ على النمو من تسارع أو تعثر ، وما دام الأمر كذلك فليس من المستغرب اذن أن تختلف آراء المتخصصين وتتباين حول تحديد إنتهاء فترة الطفولة ، بل وليس من المستغرب كذلك أن يثور جدل أشد حول تحديد ماذا نعني بتعبير الطفولة على وجه التحديد .

إن الطفولة فيما نرى هي تلك الفترة التي يعتمد فيها الفرد الناشئ على الكبار المحيطين به – متمثلين في الوالدين عادة – في تسيير أمور حياته الأساسية . ويقل هذا الإعتماد شيئاً فشيئاً عبر الزمن إلى أن تتحقق إمكانية إستقلال ذلك الناشئ عن الكبار. آنذاك يصبح كبيراً مثلهم ، ولا يعد طفلاً ، ولكن ما هي مؤشرات هذا الإستقلال ، أي مؤشرات إنتهاء فترة الطفولة ؟

إن الطفل يخطو على مدارج الإستقلال شيئاً فشيئاً ، يتمكن من أن يتحرك مستقلاً ، وأن يأكل مستقلاً ، وأن ينام مستقلاً وهكذا عاماً بعد عام ولكن يبقى في النهاية أمران متكاملان إذا ما تحققا اكتمل استقلاله وانتهت طفولته ، أن يعترف له المجتمع بحقه في العمل ، وأن يعترف له المجتمع أيضاً بحقه في الزواج ، بحصول المرء على هاتين الرخصتين يصبح راشداً حقاً . وتعبير (الرخصة) إنما نقصده بمعناه الدقيق فالترخيص بممارسة أمر معين لا يعني بالضرورة ان الممارسة قائمة بالفعل بل يعني تحديداً أن المرء قد أصبح مؤهلاً لتلك الممارسة ، له أن يمارسها ، وله أن يمتنع عن ممارستها وهو في الحالتين يتحمل نتائج قراره إيجاباً أو سلباً ، ومرحلة الطفولة وفقاً لهذا التصور قد تطول أو تقصر وفقاً لطبيعة الظروف الإجتماعية التاريخية المحيطة

بالفرد وبالمجتمع ، ففي ظل ظروف معينة قد يسارع المجتمع - ولا نقول يتسرع - بمنح الفرد رخصة الزواج بمجرد إكتمال نضجه الجنسي ، وقد يمنحه رخصة العمل ، بل ويدفعه إليه ، حتى قبل البلوغ . وفي ظل ظروف أخرى قد يتأنى المجتمع - ولا نقول يتوانى - في منح أي من الرخصتين إلى أن يكتمل إعداد الفرد إعداداً رفيعاً لممارسة عمل محدد . خلاصة القول اذن ان الطفولة إنما هي جزء من تيار متصل هو تيار النمو، وان تحديد نقطة فاصلة ينتهي عندها هذا الجزء ليبدأ الجزء الذي يليه إنما يتحدد وفقاً لإتفاق إجتماعي ، ومن ثم فانه من الصعوبة بمكان أن نضع خطاً فاصلاً بين الخدمات المقدمة للأطفال خاصة في نهاية فترة الطفولة ، وبين تلك الخدمات المقدمة للراشدين وخاصة في بداية مرحلة الرشد ، خاصة في مجالات الأنشطة الترفيهية والإجتماعية.

ثانياً - الطفل والأسرة والمجتمع :

لعله مما يدعو للتأمل أن الطفل البشري هو أضعف المخلوقات طُراً وقاطبة ، حيث أنه أكثرها إحتياجاً للإعتماد على الكبار المحيطين به من نفس جنسه ، أي على أسرته ولذلك فإن الرباط بين الطفل والأسرة رباط وثيق قد لا يضاهيه في قوته أي رباط بشري آخر .

وإذا أضفنا إلى ذلك ما سبق أن أشرنا إليه من أن الخدمات التي تقدم للأطفال إنما تقدم من خلال الكبار ووفقاً لتصورات هؤلاء الكبار ورؤاهم لإحتياجات أطفالهم ، فانه يصبح من الصعب بل من المستحيل أن نتصور إمكانية التخطيط لخدمات الأطفال بمعزل عن رؤية شاملة لخريطة الخدمات المتاحة في المجتمع وخاصة تلك الخدمات المتاحة للأسرة بعامة وللأمومة على وجه الخصوص .

لقد عرف الفكر البشري عبر مسيرته الطويلة العديد من الصياغات النظرية الطوباوية ، بل والمحاولات العملية التي استهدفت تنشئة أطفال مجتمع معين وفقاً لمواصفات نموذجية خاصة في عزلة عن تأثيرات أسرهم (التقليدية) ، ولقد اندثرت تلك الصياغات النظرية ، وإنهارت تلك المحاولات العملية . ولم يبق من ذلك كله سوى أفكار حالمة متناثرة تتسلل من حين لآخر إلى جهود بعض القائمين على تخطيط خدمات الأطفال ، فإذا بجهودهم تنصرف إلى الأطفال كما لو كانوا جزيرة منعزلة أو

على الأقل قابلة للعزل بشكل أو بآخر عن تأثيرات المجتمع (السلبية) ، وتكون النتيجة أن تنعزل تلك الخدمات ذاتها عن الأطفال وعن المجتمع بعامة .

خلاصة القول أن الخدمات الموجهة للأطفال ينبغي أن تتكامل مع تلك الموجهة للآباء والأمهات وأن يتكامل ذلك كله ضمن تحديد الخدمات الإجتماعية الشاملة .

الفصل الرابع
ماذا نريد ؟ ... ومن أين نبدأ ؟

أولاً – ترتيب الأولويات .. بين التخصص العلمي والإختيار الإجتماعي :

ان محاولة الإسهام في تلبية إحتياجات الطفولة على المستويين القطري والخليجي المشترك ، باعتباره هدفاً أساسياً يظل بالغ العمومية مالم تتم ترجمته إلى أولويات متدرجة أو خطوات متتالية تقترب بنا رويداً رويداً صوب بلوغ هذا الهدف المرجو . ترى من أين نبدأ ؟ ما هو السبيل لترتيب أولوياتنا ؟

ان الرؤى تختلف في هذا الصدد إختلافاً بيناً ، فقد يرى البعض على سبيل المثال ان الإحتياجات الصحية هي الأولى بالأسبقية ، في حين يرى البعض أنه من الأوفق أن نبدأ بالفئات الأشد حرماناً لنركز على أن نوفر لها الحد الأدنى من إشباع إحتياجاتها الصحية والثقافية والتعليمية والترفيهية ... إلى آخره . وقد يرى غير هؤلاء أن البداية المثلى هي تدريب العاملين في مجال الطفولة ... إلى آخر تلك الرؤى والاجتهادات ، ولا شك أن لكل منها مبرراته المنطقية والموضوعية التي يصعب دحضها ومن ثم تصعب المفاضلة الفورية البسيطة بين تلك البدايات المطروحة . إننا غالباً ما نرى في المواقف المشابهة ان ترتيباً ما للأولويات قد تم إنجازه مرفقاً أحياناً بالمبررات التي تزكى هذا الترتيب من وجهة نظر أصحابه ، وغالباً ما نفتقد تعريفاً شاملاً لهوية هؤلاء الأصحاب لنتبين – على الأقل – إلى أي حد إنعكست طبيعة تخصصاتهم العلمية والمهنية ومصالحهم الإجتماعية والإقتصادية في تزكية هذا الترتيب للأولويات ، وغالباً ما نفتقد أيضاً بياناً شافياً بمبررات إستبعاد أية أولويات أخرى محتملة ، ما الحل اذن ؟

قد يرى البعض ان ما نحن بصدده من ترتيب للأولويات إنما هو قضية علمية خالصة ولا ينبغي أن يسمع فيها لغير رأي العلماء المتخصصين وحدهم . ويستند هؤلاء فيما يرونه إلى أن العصر الحديث إنما هو عصر التخصص العلمي ، ويخلصون من ذلك إلى أن القول الفصل في كل ما يتعلق بالطفولة ينبغي أن نرجع بشأنه إلى

(علماء الطفولة) ، ترى من هم هؤلاء المتخصصون ؟

قد يبدو هذا التساؤل للوهلة الأولى ساذجاً بعض الشيء، فكثيراً من العلماء يصفون أنفسهم أو يصفهم غيرهم بأنهم متخصصون في الطفولة ، بل اننا كثيراً ما نسمع - بل وقد نردد - شعاراً ينادي بأن تعقّد مشكلات الطفولة في بلادنا إنما يرجع لتدخل غير المتخصصين في تناولها ، وان الحل الجذري ينبغي أن يبدأ بأن يتولى المتخصصون الأمر برمته ، ورغم ما يبدو عليه هذا الشعار من بريق علمي جذاب ، بل وحتى رغم تسليمنا بصحته عموماً ، إلا أن الأمر ، يقتضينا أولاً أن نحدد لتلك الطفولة التي نتحدث عنها موقعاً بين تصنيفات العلوم المتفق عليها ، بعبارة أخرى هل ثمة علم قائم بذاته يمكن أن نطلق عليه علم الطفولة ؟ شأنه في ذلك شأن علوم الطب والكيمياء والنفس والهندسة وما إلى ذلك ؟ ان الأمر ليس كذلك على الإطلاق، الطفولة - فيما نرى - مجال تطبيقي تتضافر فيه تخصصات شتى ، ولا يمكن أن تمثل علماً قائماً بذاته أو تخصصاً علمياً منفرداً ، إن تعبير (متخصص في الطفولة) تعبير لا يكاد يفصح عن شيء ، فنحن لا نعرف من خلاله ما إذا كان صاحبنا ذا خبرة مثلاً بالنمو النفسي للأطفال ، أم بفنون الأطفال ، أم بطب الأطفال ، أم أن خبرته في مجال تصميم لعبة الطفل أو ملابسه ... إلى آخره .

وفضلاً عن ذلك فإن قضايا الطفولة ومستقبلها وأولوياتها تدخل في إطار القضايا العامة التي ينبغي أن يتسع إطار تناولها لما هو أرحب من الدائرة الضيقة للعلماء المتخصصين . وتستند وجهة نظرنا هذه إلى حقيقة ان العلم مهما بلغت دقة إجراءاته ، ومهما تحددت تخصصات المشتغلين به ، إنما يفقد دلالته وجدواه إذا ما افتقد الإطار الفكري الإجتماعي الذي يحدد له أهدافه ومساره نحو هذه الأهداف .

خلاصة القول ان حسم قضية ترتيب الأولويات ينبغي أن يتم من خلال برنامج علمي يستخلص رؤية فئات أربع في هذا الصدد :

١ - العلماء العاملون في مجال الطفولة والمتخصصون في علوم الطب ، والنفس ، والإجتماع ، والتربية ، والإعلام ، والثقافة .

٢ - المسؤولون التنفيذيون في مجالات الطفولة مع مراعاة تدرج مستوياتهم التنفيذية.

٣ - قادة الرأي العام من رجال الدين والفكر والإقتصاد .

٤ - الآباء والأمهات بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن أطفالهم .

وليس من المتصور بطبيعة الحال أن يتم استطلاع آراء هؤلاء جميعاً ، والإلتزام بما ينتهون إليه دون الإطمئنان أولاً إلى أنه قد توافر لديهم الحد الأدنى من المعلومات الصحيحة اللازمة لترشيد آرائهم ، وتلك قضية أخرى .

ثانياً - المعلومات هي نقطة البداية :

ليس من المتصور أنه في مقدور فرد أو مجموعة من الأفراد أن يتوصلوا إلى قرار صحيح دون أن يتوافر لديهم القدر اللازم من المعلومات ، وإلا طاش قرارهم مهما بلغت عبقريتهم ، ومهما دقت تخصصاتهم وتنوعت ، ومهما خلصت نواياهم ، ومهما كان تفانيهم وكانت قدرتهم على بذل الجهد ، بدون معلومات لا يمكن التوصل إلى قرار وبقدر دقة وموضوعية وكفاية المعلومات يكون إحتمال التوصل إلى قرار صحيح . ذلك قانون حتمي لا مهرب منه ولا إستثناء من تطبيقه أو بالأحرى إنطباقه على الجميع .

ترى ما هو حجم المعلومات الموضوعية المتوافر لدينا عن أطفال دول مجلس التعاون الخليجي الذين نحن بصدد التخطيط لتلبية إحتياجاتهم ؟ فلنحاول أولاً أن نحدد نوعية ومجالات المعلومات المطلوبة :

١ - احصاءات سكانية شاملة ودقيقة تتضمن البيانات السكانية التقليدية المعروفة فضلاً عن طبيعة الهرم السكاني والتوزيع السكاني وإسقاطات ذلك على الأعوام القادمة مع التركيز بطبيعة الحال على ما يتعلق بإحصاءات الأطفال .

٢ - إحصاءات إجتماعية تتعلق بالبناءالأسري ، والمستوى الإجتماعي الإقتصادي ، والمستوى الثقافي التعليمي .. إلى آخره .

٣ - إحصاءات خدمية تتعلق بحجم وتوزيع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية المتاحة واقعياً في مجال الطفولة وتشمل تلك البيانات بطبيعة الحال اعداد العاملين في مجالات الطفولة المختلفة وتخصصاتهم ومستويات تعليمهم وتدريبهم .

٤ - تجميع وتحليل الدراسات والبحوث السابقة التي أجريت في مجالات الطفولة في دول مجلس التعاون الخليجي وإعادة تركيب نتائجها .

٥ - تجميع وتحليل نتائج أية قياسات أجريت في مجال إستقصاء إتجاهات الآباء والأمهات والأطفال في هذا الصدد .

ان توفير القدر المعقول من هذه البيانات يعد - فيما نرى - بمثابة الشرط الضروري للمضي قدماً نحو بناء خطة عمل وطنية في مجال رعاية الطفولة ، بل ان بناء المؤسسات الخليجية القادرة على توفير ومتابعة هذه المعلومات والبيانات الضرورية يعد فيما نرى جزءاً أساسياً من خطة العمل الوطنية المقترحة ، والتي لا يمكن بلورة بقية ملامحها إلا بإستكمال هذا الجزء .

الفصل الخامس
محاولة للإقتراب من واقع الطفولة في الخليج

أولاً - محاذير وحدود :

آثرت في الصفحات السابقة أن يقتصر حديثي على الجوانب الفكرية التي تحكم التخطيط في مجال خدمات الطفولة ، واضعاً في إعتباري منذ البداية انني أتوجه بحديثي إلى صفوة من المنشغلين بهموم الطفل الخليجي والمشتغلين في مجالات الطفولة الخليجية ، ولذلك فقد حرصت قدر المستطاع على أن أنتقي من تلك الجوانب الفكرية ما بدا لي وثيق الصلة بقضايا التخطيط لخدمات الطفولة في منطقة الخليج بالتحديد ، ولكني تعمدت في نفس الوقت أن أتجنب في تلك الصفحات الخوض في ملامح الواقع الخليجي ، وإنعكاسات تلك الملامح على قضايا التخطيط لخدمات الطفولة ، وقد كانت لي مبرراتي في ذلك كله .

لقد كان إهتمامي بمحاولة كشف الجوانب الفكرية التي تحكم التخطيط في مجال خدمات الطفولة ، والتي تتحكم بالتالي في توجيه تلك الخدمات ، يرجع إلى ندرة الإهتمام بتناول تلك الجوانب ومناقشتها وتوضيح الموقف منها في كتاباتنا ودراساتنا العربية ، رغم ان تحديد توجيهاتنا الفكرية وإعلانها يعد شرطاً ضرورياً لنجاح أي جهد تخطيطي نقدم عليه وخاصة في مجال الطفولة ، والا تبعثرت الجهود وتضاربت النتائج.

أما احجامي عن الخوض في تفاصيل الواقع الخليجي منذ البداية ، فانه يرجع ببساطة إلى أمرين متكاملين : الأمر الأول هو ذلك الركام الهائل من الدراسات والكتب والبحوث والبيانات والمقالات التي تتناول ذلك الواقع الخليجي من مختلف الزوايا والإتجاهات ، صحيح أن أحداً لا يملك الزعم بأن كل شيء قد تمت دراسته ، أو أن الواقع الخليجي قد تجمد ولم يعد فيه جديد يستحق الرصد أو الدراسة ، بل اننا قد نكتشف أن مجالات بكاملها من الواقع الخليجي لم تمسها تلك الدراسات والبيانات رغم كثرتها وتنوعها ، ولكن كل ذلك لا ينفي أن حجم البيانات الامبريقية المتوافرة بالفعل عن منطقة الخليج وأطفالها حجم هائل .

المبرر الثاني لإحجامي عن تلك المحاولة للإقتراب من الواقع الخليجي هو انني أعتقد - وقد أكون مخطئاً - أن أحداً لا يستطيع الغوص في احشاء الواقع الإجتماعي بكفاءة أبناء هذا الواقع ، صحيح انني شرفت بالعمل مستشاراً لمنظمة اليونيسف لمدة عامين في دولة البحرين حيث قدمت مشورتي الفنية لإنجاز بحث ميداني عن إحتياجات وإتجاهات الجيل الجديد في دولة البحرين (١٩٧٧ - ١٩٧٩)، وصحيح كذلك انني قدمت عدداً من الإستشارات الفنية المتخصصة لبعض المؤسسات التعليمية والتدريبية الخليجية ، وصحيح أيضاً انني اقتربت مشرفاً أو مناقشاً من بحوث عديدة أجراها عدد من أبناء الخليج للحصول على درجاتهم العلمية العليا المتخصصة في مجال الطفولة ، كل ذلك صحيح ولكن لا يتيح لي الزعم بحال انني خبير بما يصطرع في أعماق المجتمع الخليجي من تفاعلات خاصة في ضوء ما شهده ويشهده من أحداث بالغة العمق وتغيرات بالغة السرعة تنعكس أول ما تنعكس على أطفال الخليج وما يحتاجونه من خدمات ، خلاصة القول انني كنت وما زلت أعتقد بصواب القول المأثور « ان أهل مكة أدرى بشعابها » .

ثانياً - العلم ، والتعليم ، وأطفال الخليج :

لعلنا لسنا في حاجة إلى الإستشهاد بالبيانات والجداول الاحصائية لتأكيد حقيقة لم يعد ثمة من يجادل فيها : ان دول الخليج بلا إستثناء قد حققت خلال فترة زمنية بالغة القصر إنجازاً في مجال التعليم ، لعله يفوق ما حققته المجتمعات الأخرى خلال نفس الفترة الزمنية ، ويتمثل هذا الإنجاز الفريد في تزايد أعداد المدارس والمعاهد والجامعات والتلاميذ والمدرسين تزايداً اتخذ نمطاً أقرب إلى الطفرات المفاجئة منه إلى التطور التدريجي الهادئ . ولم يكن ثمة إختيار مطروح أو مفاضلة متاحة بين الطفرة والتدرج في مجال التعليم ، فالتعليم جزء لا يتجزأ من بنية المجتمع ، والذي حدث هو أن المجتمع الخليجي قد شهد طفرة مادية في مستويات المعيشة انعكست على كافة أوجه الحياة الخليجية ومجالاتها ، ومن بين هذه المجالات مجال التعليم .

ان للطفرة قوانينها السلوكية ، كما أن للتدرج قوانينه السلوكية أيضاً ، والهامش المتاح للخروج من ربقة أي من هذه القوانين هامش بالغ الضيق ، القوانين السلوكية المصاحبة للتطور المتدرج تقوم على أساس القلة النسبية للموارد المادية المتاحة ومن ثم

تكون الحاجة ملحة لتدعيم قيم الإدخار ، والتخطيط ، والصبر ، والمحافظة ، وتحمل المشاق ... إلى آخره ، أما القوانين السلوكية المصاحبة للطفرة المادية فانها تقوم على أساس الوفرة المفاجئة للموارد المادية المتاحة ، ومن ثم يكون التدعيم لقيم الإستهلاك ، والإشباع الفوري ، والرفاهية ، واللحاق بآخر ما وصل إليه التطور البشري التكنولوجي في أقل وقت وبأقل جهد ومهما بلغ الثمن ، ولم يكن من سبيل لتحقيق ذلك إلا بالإستيراد ، ولقد شمل ذلك الإستيراد كل شيء تقريباً : الطرق ، المباني ، الأجهزة ، السيارات ، الطائرات ، والأثاث .. إلى آخره ، بل لقد شمل أيضاً وهو الأهم إستيراد القوى العاملة .

وشهدت مجتمعات الخليج ظاهرة لم تعرفها غيرها من المجتمعات ، وذلك فيما يتعلق بإستيراد القوى العاملة ، صحيح انه لا يكاد يوجد مجتمع في العالم يخلو تماماً من الأيدي العاملة الأجنبية ، ولكن ما شهدته مجتمعات الخليج في هذا الصدد يختلف إختلافاً جوهرياً سواء من حيث سرعة التدفق ، أو نوعية المتدفقين ، أو اعدادهم . ان قوة الإغراءات المادية ، وشدة الإلحاح على طلب الأيدي العاملة الأجنبية، قد أدى إلى سرعة تدفقهم في فترة زمنية وجيزة وبشكل غير مسبوق ، ولعل أهم ما نجم عن هذه السرعة انه لم يكن لدى العمالة الأجنبية الوافدة فسحة من الوقت تكفي لتمثل قيم وعادات وتقاليد المجتمعات الخليجية ، كما انه ومن ناحية أخرى ، لم يكن لدى أبناء الخليج - في البداية على الأقل - ما يتيح لهم التمهل في إنتقاء أولئك الوافدين ، أو التأني في دراسة طبيعة ما يحملونه من قيم وعادات وتقاليد نشأوا عليها في بلدانهم الأصلية ، ونجم عن ذلك في النهاية قيام العديد من الثقافات الفرعية العربية ، والفارسية ، والكورية ، والفلبينية ... إلى آخره .

ولعل ما يعنينا في مقامنا هذا هو تسرب بعض تلك الثقافات الفرعية إلى قلب الأسرة الخليجية ، أي إلى أطفالها ، أطفال الخليج ، ان ظاهرة (المربية الأجنبية) في دول الخليج تختلف إختلافاً جوهرياً عن نظيراتها في الدول الأخرى ، أن المجتمعات البشرية المعاصرة جميعاً تعرف (المربية) ، ولكن مربية الطفل الخليجي تختلف في أمرين أساسيين عن غيرها من المربيات :

الأمر الأول : انها غريبة عن المجتمع الخليجي ديناً وثقافة ولغة ، وهي بذلك تختلف عن نظيراتها في المجتمعات الأخرى حيث يغلب أن تكون المربية من بنات نفس الثقافة التي ينتمي إليها الطفل .

الأمر الثاني : انها تعيش بعيداً عن أسرتها الأصلية التي تفصلها عنها آلاف الأميال فتظل رغم الإبتسامة المصنوعة الدائمة تعاني إفتقاد الدفء الأسري وآلام الغربة عن الوطن .

ورغم أهمية ظاهرة « العمالة الوافدة » بشكل عام ، ورغم أن العامل الوافد يتميز غالباً بهاتين الخاصيتين المشار إليهما ، إلا أن الأمر يكتسب خطورته بالنسبة للمربية الوافدة لأنها لا تتعامل مع بضائع أو آلات أو نقود أو حتى مع بشر كبار قادرين ، بل انها تؤتمن على أثمن ما لدى أي مجتمع بشري ، على أطفاله، صناع مستقبله .

وليس بمقدورنا على أي حال أن نضيف جديداً إلى ذلك الركام الهائل من الدراسات السابقة التي نبهت وما زالت تنبه إلى خطورة هذه الظاهرة على أطفال الخليج وخاصة على إنتمائهم القومي والديني .

وتتزايد فداحة هذا الخطر إذا ما وضعنا في الإعتبار أن هذه المربية تكاد أن تنفرد بطفلنا في السنوات الأولى من تكوينه ، سنوات ما قبل رياض الأطفال ، صحيح أن الأم تتواجد وتعبر عن حبها وحنوها للطفل ، ولكن الطفل في تلك السنوات المبكرة يظل أكثر إستعداداً للإرتباط العاطفي بمن يقدم له الخدمات الفعلية المباشرة : الطعام والشراب وتغيير الملابس وإستخدام اللعب .. الى آخر تلك الإحتياجات التي تشكل مجمل حياة طفل ما قبل رياض الأطفال، ترى إلى أي حد يمكن أن تلعب رياض الأطفال دوراً في موازنة دور المربية؟

ينبغي بداية أن نضع في الإعتبار أن دور المربية لا ينتهي بالتحاق الطفل بروضة الأطفال ، فإنها تظل قائمة بمسؤولياتها حياله ، ممارسة لتأثيرها عليه ، كل ما يحدث هو أن فترة تعرض الطفل لذلك التأثير تقل وذلك لتداخل تأثيرات أخرى جديدة ، هي تأثيرات بيئة رياض الأطفال ، ترى ما هي أهم ملامح تلك التأثيرات ؟

ان فلسفة رياض الأطفال ما زالت محل جدل شديد على المستويين العلمي والإجتماعي ، وكذلك على المستويين العالمي والإقليمي : ترى هل هي

إمتداد لمرحلة التنشئة الإجتماعية الأسرية ؟ أم انها إستباق لمرحلة التعليم المدرسي المؤسسي ؟ هل هي نتاج لطبيعة التغيرات التي طرأت على بنية الأسرة في المجتمع المعاصر ؟ أم تراها نتيجة لتلك التطورات المتسارعة في المعرفة الإنسانية ؟ وتميل الدول الخليجية - بل والعربية بعامة - إلى إعتبار مرحلة رياض الأطفال إستباقاً لمرحلة التعليم المدرسي المؤسسي، ويتضح ذلك الميل في الوثائق والكتيبات والدراسات الخاصة بهذا المجال ، حيث يتم التأكيد على ان مرحلة رياض الأطفال تعد « من أهم وأخصب المراحل التعليمية» وانها « تعتبر الأساس القوي ، والقاعدة الضرورية لجميع المراحل التعليمية المعروفة » وانه (انما يجب أن ينظر إليها على انها مرحلة تعليمية وتربوية لها كيانها الخاص المستقل ودورها في السلم التعليمي)[1] ، وقد انعكس هذا التوجه على تصور المعلمات لوظيفة رياض الأطفال حيث اعتبرت غالبيتهم العظمى ان الهدف الرئيسي للتوسع في إنشاء رياض الأطفال هو (تهيئة الأطفال للحياة المدرسية المقبلة)[2] ورغم تلك التأكيدات التي تترجم نفسها إلى واقع عملي ، فإن المقدمات النظرية التي تتضمنها كتب المناهج في مجال رياض الأطفال لا تخلو من إستعراض مسهب للأصول التاريخية لنشأة رياض الأطفال فتردها - وبحق - إلى فكر مونتسكيو تتبعها إلى بستالوتزي ثم أوبرلين ، ثم فرويل ، ثم منتسوري إلى آخره ، مما يوحي بأن فلسفة رياض الأطفال ينبغي أن تتجه أكثر فأكثر إلى تأكيد تلقائية الطفل وحريته ، وإلى الإبتعاد أكثر فأكثر عن التنميط والتدريس التقليدي وما إلى ذلك .

إن ذلك التناقض الذي يشوب فلسفة رياض الأطفال لا يرجع بحال إلى قصور في معرفة القائمين على صياغة هذه الفلسفة بالأسس الفكرية التي قامت عليها رياض الأطفال وتطورت عالمياً ، بل انه يرجع فيما نرى إلى تباين الظروف الإجتماعية التاريخية التي شكلت المجتمع الأوروبي عشية الثورة الصناعية وما تلاها ، عن تلك

---

(١) أحمد أبو بكر إبراهيم ، **دليل المعلمة لتطبيق وحدات الخبرة** ، وزارة التربية والتعليم ، دولة الامارات العربية المتحدة ، العام الدراسي ١٩٨٧ / ١٩٨٨ .

(٢) نجم الدين علي مروان وآخرون ، **تقويم مناهج رياض الأطفال من وجهة نظر المعلمات في دولة الامارات العربية المتحدة** ، وزارة التربية والتعليم ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ١٩٨٣ .

الظروف الإجتماعية التاريخية التي شكلت المجتمع الخليجي المعاصر ، وقد إنعكس ذلك التباين الإجتماعي التاريخي على مجمل الفلسفة التعليمية في كلا المجتمعين الأوروبي والخليجي العربي ، ومن ثم فإن روضة أطفال فرويل أو منتسوري إذا ما إنتقلت بفلسفتها إلى بلادنا لم تعد نبتاً غريباً على تربة المجتمع العربي فحسب ، بل أصبحت كذلك رقعة غريبة في نسيج النظام التعليمي العربي .

وعلى أي حال فان ذلك التناقض قد ظل حبيس الأوراق وتم حسمه واقعياً في إتجاه ميل رياض الأطفال صوب التعليم الأقرب للنمط المدرسي ، وان ظل التعلق بالنموذج الغربي ، نموذج منتسوري وفرويل ، يمارس تأثيره في تعميق إحساس وقناعة القائمين على تخطيط التعليم في رياض الأطفال الحكومية - على الأقل - بأن ثمة نموذج مثالي لروضة الأطفال هم في منأى عن تطبيقه بحكم الظروف الواقعية الضاغطة .

لقد ترك الطفل مربيته الأجنبية لساعات يقضيها في الروضة ، ولعل أهم الإيجابيات في هذه البيئة الجديدة انه يلتقي ولو بعد مرور زمن طويل وثمين بنموذج أمومي جديد ينطق - بحكم الضرورة التعليمية - بلسان عربي متمثلاً في (معلمة رياض الأطفال) والمفترض بل والمتوقع أن تلعب معلمة رياض الأطفال - إلى جانب دورها التعليمي - دوراً آخر بالغ الأهمية ، وهو تدعيم إنتماء الطفل لوطنه العربي .

ان تنمية الإنتماء للوطن تعد هدفاً أساسياً تسعى إليه مؤسسات التنشئة الإجتماعية ، أو لعل ذلك هو ما ينبغي أن يكون ، فالإنتماء هو بمثابة حجر الأساس لتشكيل الهوية ، ولكن الملاحظ بصفة عامة أن تدعيم الإنتماء القومي العربي لا يحظى بالقدر اللازم من الإهتمام في رياض الأطفال ، بل انه يقل في كثير من الأحيان عن الإهتمام بتدعيم الإنتماء الديني والأسري والاقليمي ، ولعل الأمر يرجع في هذه النقطة بالتحديد إلى تأثير نماذج رياض الأطفال الأوروبية القديمة ، نماذج منتسوري وفرويل .

وإذا ما جاز لمناهج رياض الأطفال في نشأتها الأوربية أن تتجاهل قضية الإنتماء القومي ، فان ذلك قد يرجع إلى أن رياض الأطفال الأوربية قد ظهرت في سياق تاريخي تميز بتبلور القوميات الأوربية وتمايز حدودها ومن ثم فقد كان الإنتماء الاقليمي السياسي يبدو متطابقاً مع الإنتماء القومي كما نتصوره ، فالوحدة الأوربية

لم تكن قد بدت في الأفق ولو كمجرد فكرة في هذه الفترة المبكرة ، أما بالنسبة لبلادنا بصفة عامة - ولدول الخليج العربية بصفة خاصة - فان قضية الإنتماء القومي ما زالت بمثابة الحلقة التي تربط الحاضر بالمستقبل ، خاصة إذا ما وضعنا في الإعتبار طبيعة التركيب السكاني المتميز لدول الخليج .

خلاصة القول أن دول الخليج إذا كانت لم تقصر في الإنفاق على إقامة منشآت خدمات الأطفال من مستشفيات ورياض .. إلى آخره فان ثمة خطرين متكاملين ما زالا يتهددان أطفالنا في الخليج ، خطر يقبع داخل جدران البيت الخليجي متمثلاً في المربية الأجنبية ، ويتمثل الخطر الثاني في عدم التركيز على تدعيم الإنتماء القومي في مناهج ومقررات رياض الأطفال .

ثالثاً - أطفال الخليج بين الإبداع والتلقين :

لعل أحداً لا يجادل في أن أي أسرة أو جماعة أو دولة ترد لو كان أطفالها أفضل الأطفال قاطبة ، جسماً وعقلاً وصحة وذكاء وفكراً وخلقاً ، بل ولعلنا لا نجاوز الحقيقة كثيراً إذا ما سلمنا بأن الجميع يحاولون ما وسعهم الجهد أن يوفروا لأطفالهم ما يحسبونه سبيلاً لتحقيق ما يتمنونه لهم ، التطعيم وقاية من المرض ، والتعليم دفعا للجهل ، والترفيه جلباً للمتعة . ولنا أن نتوقع بناء على ذلك أنه إذا ما توافرت الإمكانات المادية أصبحنا فوراً على جادة الطريق ، مطمئنين لمستقبل أطفالنا ، ومن ثم لمستقبل بلادنا . ولكن الأمر في الحقيقة ليس بهذه البساطة ، ان مكمن الخطورة - خاصة بالنسبة لبلدان الخليج - لا يتمثل في صدق النوايا ، ولا في وفرة الإمكانيات ، ولكنه يتمثل فيما نرى في مدى صواب إختيار الطريق لبلوغ الهدف ، بعبارة أخرى ، هل تؤدي ممارساتنا الفعلية في مجال الطفولة إلى المساعدة على تحقيق أمانينا بالنسبة لأطفالنا .

اننا نحلم جميعاً بطفل مبدع مبتكر ، وتعد تنمية الإبداع والإبتكار من أهم أهداف التعليم بالخبرة ، ان لم تكن أهم تلك الأهداف على الاطلاق ، ورياض الأطفال في دول الخليج تأخذ بهذا الاسلوب من التعليم أي التعليم بالخبرة ، ورغم ذلك فانه لمما يستوقف النظر أن أهداف تربية أطفال الرياض كما تحددها كتيبات مناهج وحدات

الخبرة يندر أن تتضمن اشارة واضحة إلى تنمية قدرةالطفل على الإبداع والإبتكار باعتبارها هدفاً قائماً بذاته ، بل ان كتيب (منهج وحدات الخبرة) في رياض الأطفال بدولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال (العام الدراسي ٨٨/٨٧) يحدد أهداف تربية أطفال الرياض في ثمانية أهداف لا تتضمن إشارة إلى تنمية قدرة الطفل على الإبداع والإبتكار ، فإذا ما انتقلنا إلى كتيب (منهج الخبرات في رياض الأطفال)، وجدناه مقسماً إلى ستة مناهج ، وعشرنا أخيراً على (تنمية قدرة الطفل على الإبداع والإبتكار) كهدف فرعي ضمن أهداف التربية الفنية التي تبلغ أربعة عشر هدفاً فرعياً ، فإذا مضينا لننظر في نماذج التدريبات التي يطلب من الطفل أداؤها تبين لنا أن طابعها الغالب هو تقليد الطبيعة ، والمحاكاة ، وعمل النماذج ، وغني عن البيان ان التأثير المتوقع لمثل هذه التدريبات إنما هو أقرب إلى وأد بذور الإبداع والإبتكارية منه إلى تنميتها وتشجيعها .

وفضلاً عن ذلك ، فإن حصر الإبداع في مجال الرسم فحسب ، بل وحتى في مجال الفن عموماً ، أمر في حاجة إلى إعادة نظر ، فالإبداع الذي ينبغي أن تسعى رياض الأطفال إلى تنميته لا يمكن أن ينحصر في هذا الإطار ، بل ينبغي أن يشمل وبشكل أساسي مجالي اللغة والفكر وهما جوهر التفاعل بين المعلمة والأطفال في فصول الرياض .

ان الطابع الغالب الذي يسود فصول رياض الأطفال في دول الخليج - شأنها شأن بقية اخواتها العربيات - هو طابع التلقين ، والحفظ ، والترديد ، والمحافظة على النظام ، والتدريب على الرد الجماعي النمطي المحفوظ على أسئلة تقتضي بالضرورة تباين الإجابات ولو من حيث الصياغة . ان إجابة الأطفال في صوت واحد على أسئلة مثل (ماذا نفعل عندما نستيقظ ؟) أو (ماذا تفعل الفراشة ؟) وهو ما لاحظناه خلال زياراتنا الميدانية لعدد من رياض الأطفال في منطقة الخليج خلال الأعوام من ٩٠ إلى ٩٢ ، تؤكد ما نعنيه بطابع التلقين الذي يسود تلك الرياض . والنتيجة المنطقية لسيادة مثل هذا المناخ هو اننا افتقدنا تماماً - وما زلنا نفتقد - ورود السؤال (لماذا ؟)، حيث لم نلحظ ورود هذا السؤال سواء من جانب المعلمة أو من جانب الأطفال، ولعلنا لسنا في حاجة إلى تأكيد أن هذه الكلمة (لماذا ؟) تعد بمثابة المفتاح السحري لآفاق الإبداع والإبتكارية في مجالات اللغة والفكر .

ويتفق ذلك مع ما يلاحظ من غلبة الطابع اليقيني على طرق عرض الخبرات في كتيبات مناهج وحدات الخبرة في رياض الأطفال ، وإفتقاد تلك الطرق لطابع النسبية والإحتمالية وطرح البدائل . إن التزام تلك الكتيبات إلتزاماً صارماً بأن لكل سؤال إجابة واحدة فحسب هي الإجابة الصحيحة ، وأن لكل مشكلة حلاً واحداً فحسب هو الحل الصحيح ، يعد مؤشراً على التوجه في الطريق المعاكس تماماً لتنمية الإبداع والإبتكار . ان غلبة الطابع اليقيني على طريقة عرض الخبرات في كتيبات مناهج رياض الأطفال ينعكس بطبيعة الحال على اسلوب أداء المعلمة في الفصل حيث تلتزم المعلمات بترسيخ هذا الطابع لدى الأطفال .

ولقد عبرت بعض الموجهات والمعلمات عن هذه الظاهرة خلال إحدى الزيارات الميدانية التي قمنا بها لبعض رياض الأطفال في منطقة الخليج حيث أشرن إلى ما تسببه تلك اليقينية من حرج لديهن حين يعبر الطفل عن خبرة شخصية تختلف عما تلقاه من المعلمة بشكل يقيني . ولقد أوردت إحدى المعلمات - على سبيل المثال - انه قد حدث خلال مصاحبتها للأطفال في زيارة لشاطئ البحر أن لاحظ أحد الأطفال أن البحر الذي يراه ليس أزرق كما قالت المعلمة في الفصل وكما يطلب منهم دائماً تلوينه في حصة الرسم والأمثلة من هذا النوع كثيرة تفوق الحصر .

رابعاً - نظرة عجلى إلى تخطيط خدمات الطفولة في المجتمع الخليجي :

تتباين الرؤى بين المتخصصين في مجالات الطفولة فيما يتعلق بتحديد النقطة العمرية الفاصلة بين الطفولة والرشد ، وتعدد الإجتهادات النظرية في هذا الصدد قد لا يبدو ملفتاً للنظر ، فتعدد الإجتهادات وتباين التعريفات قد أصبح أمراً مألوفاً في مجال التنظير وخاصة فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية ولكن الأمر لا يعتبر هيناً إذا ما اتصل بتخطيط وتوجيه وتقدير الخدمات الموجهة للأطفال ، في هذه الحالة يتحول الجدل النظري إلى قضية عملية بالغة الخطورة : لأي الفئات العمرية ينبغي أن توجه خدمات الطفولة ؟ ومكمن الخطورة في هذا الصدد لا يقتصر على تنازع الإختصاصات أو النزاع على المخصصات فحسب ، بل فيما يؤدي إليه ذلك الجدل عملياً من ميل لإسقاط مرحلة عمرية كاملة من خريطة الخدمات بشكل جزئي ، وهي تلك المرحلة التي تضم أولئك الذين قد لا يتحمس أصحاب القرار في مجال خدمات الطفولة لإعتبارهم

أطفالاً (حقيقيين) ، ومن ثم فانهم يضعونهم على هامش إهتماماتهم في توجيه الخدمات وتخصيص الإعتمادات ، ومن ناحية أخرى فإن أصحاب القرار في مجال خدمات الراشدين لا يتحمسون كثيراً لإعتبارهم راشدين (مكتملين) ومن ثم فانهم يضعونهم أيضاً على هامش إهتماماتهم في توجيه الخدمات وتخصيص الاعتمادات ، انهم بالمعنى التقليدي أكبر من أن يكونوا أطفالاً ، وأصغر من أن يكونوا كباراً .

ويستطيع من ينظر بدقة إلى الخطط المقترحة لخدمات الطفولة في دول الخليج ، وإلى حجم الإهتمام الإعلامي والعملي في هذا المجال ، أن يتبين بسهولة ان الإهتمام يميل أكثر ما يميل صوب الأطفال الأصغر سناً ويخفت ذلك الإهتمام تدريجياً كلما ارتفع سن الطفل ، وعلى أي حال فلعلها خاصية تميز صورة الطفل في العين العربية بعامة . وقد يبدو الأمر منطقياً للوهلة لأولى ، فالطفل الأصغر ، أكثر ضعفاً ، ومن ثم فهو الأولى بالرعاية . ولكن الأمر حقيقة ليس بهذه الدرجة من البساطة . صحيح أن الطفل الأصغر هو الأكثر ضعفاً ، ولكن يعيش غالباً داخل سياج الأسرة ترد عنه المخاطر وتحميه من التأثيرات الضارة ، هذا إذا ما تركنا جانباً قضية المربية الأجنبية وأخطارها ، أما الطفل الأكبر الذي تجاوز مرحلة رياض الأطفال والتعليم الأساسي فقد نما وإزداد قوة دون شك ولكنه أصبح في نفس الوقت أكثر تعرضاً للعديد من المخاطر بعد أن اتسع عالمه وتفتحت مداركه ، ومن ثم فانه الأكثر عرضة للإنحراف بكافة أشكاله ، وهو الأكثر عرضة كذلك للتعبير عن كافة مظاهر التمرد وعدم الإنتماء ، ومن ثم فانه يحتاج دون شك لقدر من الرعاية والخدمات لا يقل عن ذلك الذي يحتاجه الطفل الأصغر سناً .

وترتبط هذه الخاصية - أي خاصية ميل الإهتمام صوب الأصغر سناً من بين الأطفال - بخاصية أخرى هي غلبة الإهتمام بالمجال الصحي على غيره من المجالات التي قد لا تقل عنه أهمية ، بل أن الإهتمام بالتنمية النفسية للطفل يعد رغم أهميته البالغة من المجالات التي لا تحظى بقدر مناسب من الإهتمام بل انه قد يتم تجاهلها تماماً .

البحث الثاني

تنسيق وتكامل خدمات الطفولة
في دول مجلس التعاون الخليجي

إعداد
الدكتورة بهية الجشي
رئيس قسم الطفولة
المؤسسة العامة للشباب والرياضة
دولة البحرين

محتويات البحث

	الصفحة من - إلى
مقدمة	٤٧ - ٥٠
الفصل الأول : واقع تنسيق خدمات الطفولة	٥١ - ٧٣
أولاً : خدمات الطفولة في دول مجلس التعاون الخليجي	٥١ - ٥٤
ثانياً : المجالس العليا للطفولة ومهمة التنسيق	٥٥ - ٦٠
ثالثاً : التجارب العربية والقطرية	٦٠ - ٦٨
رابعاً : المشاكل والصعوبات	٦٨ - ٧١
خامساً : التنسيق والمتابعة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي	٧١ - ٧٣
الفصل الثاني : مشروع نموذج إسترشادي لمجلس أعلى للطفولة	٧٤ - ٨٢
أولاً : الأهداف	٧٤ - ٧٨
ثانياً : الهيكل المقترح للمجلس	٧٨ - ٨٢
المراجع :	٨٣ - ٨٥

مقدمـــــة

ان أي حديث عن الطفولة وموقعها في التنمية لا بد أن يشير بداهة وقبل كل شيء إلى أن الثـروة الحقيقيـة للوطن تكمن في موارده البشـرية ... ذلك أن أية تنميـة متكاملة وناجحة لا بد أن تبدأ بالعنصر البشري وتركز عليه . وإنطلاقاً من ذلك فان الطفولة بإعتبارها عنصراً أساسياً في هذه التركيبة ، ينبغي أن تأخذ مكانة متقدمة في سلم أولويات الخطط التنموية بمختلف أبعادها الاقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها ، ولا بد أن تصبح مصلحة الأطفال هي نقطة البداية في التنميـة الشاملة بإعتبارهم أولوية قومية عليا .

وبينما يبدو واضحاً وبديهياً أن العناية الصحيحة بالأطفال في التنمية هي إجراء هام وحاسم لإيجاد الثروة البشرية اللازمة لبناء المجتمع السليم والمتقدم .. فانه من المثير للدهشة أن عدداً قليلاً من الدول قامت بتخطيط سياساتها التنموية وفقاً لهذا التصور .. فما زال الطفل في كثير من الدول ينظر إليه كنتاج طبيعي يخص العائلة ويدخل في نطاق مسؤولياتها المباشرة .. وفي هذا الإطار يبدو المجتمع غائباً عن تحمل مسؤوليته تجاه الأطفال .

وفي حين نجد أن بعض الدول ارتكزت على التعليم والنمو الإقتصادي كمنطلق للإهتمام بالإنسان، نلاحظ أن عدداً قليلاً منها اهتم باعداد القوى البشرية وفقاً لخطة مدروسة وشاملة تأخذ بالإعتبار استغلال الموارد الوطنية المتمثلة في الأطفال في كل مرحلة من مراحل النمو والتطور[1] ، ذلك أن العديد من إحتياجات الأطفال لاسيما ما نصت عليه إتفاقية حقوق الطفل ما زالت غير ملباة .. مما يعني أن تنمية العنصر البشري ومواجهة إحتياجاته الرئيسية لم تحظ بالعناية الكافية لتحقيق أهداف العقود الإنمائية الثلاثة الماضية التي أعلنتها الأمم المتحدة ولذا فانه من الضروري أن يكون التركيز خلال العقد الإنمائي الرابع على تحقيق الهدف الأساسي الذي

---

(١) Ali Baig , Tara & Murphy K.G. Krishna (The Making of a Policy for Children , The Indian Experience) ,. In <Future >, Development Prospective on Children , Unicef, 1981, New Delhi. . P. 15 .

ينص على أن العنصر البشري هو الوسيلة والغاية في التنمية [٢] وهذا يعني أن فشل أو نجاح أية خطة إنمائية يقاس بمدى ما تستطيع أن تفعله لتلبية إحتياجات الأطفال الأساسية وحل مشاكلهم وتوفير الخدمات المنصوص عليها في إتفاقية حقوق الطفل .

وإذا ما نظرنا إلى أوضاع الطفل في الدول النامية نجد أنه لم يحظ حتى الآن بأية أهمية أولوية في الخطط التنموية .. ولا يبدو وضع الطفل العربي بالنسبة للتنمية متقدماً عما هو عليه الحال في هذه الدول بسبب إهتمام المخططين في المقام الأول بالتنمية بمفهومها الإقتصادي البحت [٣].

ففي تقرير لندوة « التنمية بين التخطيط والتنفيذ » التي عقدت في الكويت في أكتوبر ١٩٨٦ ، اشارة إلى أن خطط التنمية في البلاد العربية جاءت قاصرة عن الهدف الأصلي ، بسبب تركيزها على المفهوم التقليدي للتنمية الذي يعتبر النمو الإقتصادي هدفاً رئيسياً ، متجاهلاً التنمية البشرية التي ينبغي أن تكون الهدف الأساسي ، مما يعني أن تكون التنمية شاملة ومتجاوزة للحدود الإقتصادية البحتة [٤] .

ويستعرض الدكتور حسن الابراهيم أربع خطط إنمائية خمسية خليجية صدرت في مطلع النصف الثاني من السبعينات ، وهي خطط السعودية ، الكويت ، عمان ، والعراق فيجد أن أهم بنودها تتركز على :

- تنمية مصادر انتاج جديدة .
- خلق منافذ للمنتجات الوطنية .
- الإهتمام بمشروعات البنية الأساسية ومشروعات الخدمات الإجتماعية .
- ضمان تدفق الأيدي العاملة ورفع إنتاجيتها .
- الإعتماد على التقنية الحديثة .

---

(٢) منظمة اليونيسف « الإستراتيجيات المتعلقة بالطفل في التسعينات » استعراض لسياسة اليونيسف ، ١٩٨٩ ، ص ٤٣ .

(٣) د. حسن الابراهيم « الطفولة في دول الخليج العربي - بعض القضايا الرئيسية والملحة » ورقة مقدمة إلى ندوة الطفولة في مجتمع متغير ، كلية التربية ، جامعة الامارات العربية المتحدة ، العين - فبراير ١٩٨٨ ، ص ١٤ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٧ .

- ضرورة التنسيق والتعاون مع الإقتصاديات العربية الأخرى والأخذ بصيغة المشروع المشترك معها .

ويخلص الدكتور الابراهيم إلى أن التنمية في دول الخليج تنصب على الصناعات النفطية .. بينما تأتي الخدمات التعليمية والصحية في الدرجة الثانية [٥] ، في حين نلاحظ أن الخدمات الإجتماعية تتسم - ان وجدت - بطابعها الرعائي البحت .

وبالقاء نظرة متأنية على هياكل الأجهزة العاملة في نطاق الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة والمجالس والمؤتمرات الوزارية نفاجأ « بغياب الطفولة كإهتمام أساسي ، في حين تتسع هذه الهياكل لكل الأمور الأخرى ، بينما لا تشير معظم الدساتير العربية إلى الطفولة بكلمة واحدة » [٦] .

والحقيقة أننا حين نحاول أن نحلل الأسباب التي أدت إلى إهمال الأطفال وكذلك النساء في خطط التنمية نجد أن هاتين الفئتين تعتبران قوة غير ضاغطة وليس لهما ثقل سياسي أو إجتماعي ولذا فان الطفل لا يحدد إحتياجاته بنفسه وإنما تخطط هذه الإحتياجات وتلبى وفقاً لإحتياجات المجتمع والآخرين إليه ، من ذلك على سبيل المثال إنشاء رياض الأطفال لحل مشكلة الأم العاملة وليس تلبية لإحتياجات الطفل التربوية والنفسية الخاصة .

من هنا فان المخططين لبرامج الطفولة ينبغي أن يكون لديهم مفهوم شامل وواع لمتطلبات الطفل بحيث تأتي خططهم ملبية لإحتياجات ذاتية حقيقية آخذة بعين الإعتبار أن حاجات الأطفال ليست ثابتة بل متطورة ، كما ان الأطفال لا يشكلون قطاعاً أو فئة متجانسة من المجتمع .. فإنتماءاتهم الإجتماعية مختلفة وإحتياجاتهم متفاوتة . وفي حين تبدو بعض القضايا ملحة لفئة من الأطفال فانها قد تكون قابلة للتأجيل أو الإلغاء بالنسبة لفئة أخرى ، ولذا فان المخططين ينبغي أن يكونوا على وعي بهذا التفاوت ودراية وفهم لهذه الفروقات وينبغي أن تكون خططهم على إستعداد لتلبية هذه الإحتياجات الفردية .

---

(٥) المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٦) د. الطاهر لبيب في زليخة أبوريشة « الأطفال والمستقبل : التعليم » ورقة مقدمة إلى ندوة الطفولة في مجتمع متغير - مصدر سابق ، ص ١٠ .

وإذا كنا نعتبر الأطفال الإستثمار الأمثل للمستقبل .. وإذا كنا نراهم تبعاً لذلك جديرين بالإهتمام في التخطيط التنموي فإن الوضع المتخلف الـذي يعيشـه الطفـل العربي وغيابه من خطط التنمية يجعلنا نتساءل ما إذا كنا فعلاً نستشعر قيمة وأهمية هذا الطفل إلى الحد الذي يجعلنا نعتبر تحسين أوضاعه وتلبية إحتياجاته أولوية قومية كبرى .

ولعله من المفيـد أن نتسـاءل أولاً .. مـا هو نوع الطفل الذي نريده ؟ .. إذا كنا ننشد المواطن الصالح .. فما هي نوعية هذا المواطن .. وما هي مقاييس الصلاح ؟ فمن الضروري أن يكون لدينا تصور واضح قائم على أسس مدروسة وإحتياجات حقيقية لئلا يؤدي غياب المعايير العلمية إلى الوقوع في مطب الإرتجال والتخبط والإزدواجية وغياب الأساسيات والأولويات .

الفصل الأول
واقع تنسيق خدمات الطفولة

أولاً – خدمات الطفولة في دول مجلس التعاون الخليجي :

ان المتتبع لقضايا الطفولة يلاحظ ولا شك تزايد الإهتمام بإحتياجات الطفولة ومشكلاتها في البلدان العربية بصورة واضحة في الأعوام التي أعقبت صدور الإعلان العالمي لحقوق الطفل ، وفي الخليج خاصة في السنوات التي أعقبت السنة الدولية للطفل عام (١٩٧٩) ، إذ بدأت تظهر جهود منظمة في كل المجالات المختصة بالطفولة ، وبعد صدور الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل وتصديق عدد كبير من الدول عليها بدأ الإهتمام بالطفولة يأخذ منحى واضحاً وذلك إستجابة وإنسجاماً مع المؤثرات والمتغيرات الدولية التي استهدفت تركيز الإهتمام على شؤون الأطفال وهمومهم والتي توجت بعقد مؤتمر دولي للطفولة في سبتمبر عام ١٩٩٠ ، وهي سابقة تشير إلى أن الرأي العام الدولي بدأ ينظر إلى مسألة الأطفال بوعي ومسؤولية بإعتبارها الشريحة التي تمثل دعامة المستقبل وضمانته .

وقد تمكنت دول الخليج خلال العقدين الماضيين من تقديم خدمات تتفاوت في النوع والكم .. شملت قطاعات واسعة من السكان بمن فيهم قطاع الطفولة حيث تأتي الخدمات التعليمية والصحية وبعض الخدمات الترويحية في صدارتها [٧] .

وفي إستعراض لخدمات رعاية الطفولة في دول مجلس التعاون يخلص التقرير الذي أعدته الأمانة العامة للمجلس إلى أنه « قد تحقق تقدم كبير في كافة دول الخليج العربية لتطوير نظم الرعاية الصحية والأحوال الصحية العامة لفئات المجتمع خاصة الأطفال والأمهات ولا يزال هذا التقدم مستمراً لتحسين هذه الخدمات وتوسيع

---

(٧) د. باقر النجار «المؤسسات الأهلية المعنية بالطفولة في الخليج العربي – دراسة مسحية »، محاضرة ألقيت في الملتقى العلمي السابع للجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية – الكويت ، مارس ١٩٩٠ ، ص ١ .

نطاقها » [٨] . فبالنسبة للتعليم يشير التقرير إلى أن التقدم فيه سار بخطى حثيثة تجلت في إنتشار المدارس في المجتمعات المختلفة بما فيها المجتمعات الريفية .. غير أن التقرير يعود ليستدرك بأن الأمية ما زالت منتشرة ، خاصة بين النساء .

ورغم الإهتمام ببرامج الخدمات الإجتماعية إلا أن التقرير يشير إلى أوجه القصور في برامج الرعاية مثل قلة عدد الموظفين وعدم كفاية الإعتمادات المالية والتخطيط المؤقت وعدم وضوح الرؤية في الأهداف .

أما بالنسبة للبرامج الترفيهية والرياضية فهي غير متوافرة بالقدر الكافي ويعتبر توزيعها غير متناسب مع إحتياجات الأطفال في كل منطقة .

ويرى التقرير أنه رغم التقدم الذي طرأ على الخدمات الصحية فإن الإقبال عليها لا يتناسب مع حجم التوسع في مراكز تقديم الخدمات ويرى أنه « لا يمكن تحسين هذا الوضع إلا إذا بذلت جهود خاصة لتوعية المجتمع وزيادة إدراكه » [٩] .

وهكذا نرى أنه رغم المنجزات التي تحققت من حيث بناء المدارس والمستشفيات وتوفير الرعاية الصحية مقارنة بأوضاع الطفولة في الماضي ..إلا أننا نقف لنتساءل : كم عدد الأطفال المعاقين الذين نالوا خدمات الرعاية ؟ إلى أي حد استطعنا أن نخفض من نسبة وفيات الأطفال؟ في حين تتراوح نسبة الأمية بين ٦٠ ـ ٩٠٪ ولا تستوعب دور الحضانة أكثر من ١٠٪ في أحسن الحالات بينما لا زالت نسبة من الفتيات تحرم من متابعة الدراسة [١٠].

من هنا نرى أن الجهود التي بذلت للنهوض بالأطفال ما زالت قاصرة عن تحقيق تغييرات جذرية في هذا المجال ، إذ ما زالت هذه الرعاية في بداية الطريق وتعاني من

---

(٨) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية «استعراض خدمات رعاية الطفولة في دول مجلس التعاون » ١٩٨٩ ، ص ١٥ .

(٩) المصدر السابق ، ص ١٥ .

(١٠) سمو الأمير طلال بن عبدالعزيز آل سعود في حديث إلى مجلة الطفولة العربية – العدد ٥ ، جمعية تقدم الطفولة العربية، الكويت ١٩٨٦ ، ص ٨ .

النقص الواضح في الخدمات الأساسية ، في حين يسيطر الإتجاه الرعائي والعلاجي على نوعية هذه الخدمات بدلاً من الإتجاه التنموي .

يرى تقرير الأمانة العامة أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها خدمات الطفولة في دول المجلس تتركز في كون الجهود المبذولة متناثرة في حين يتعدد الإشراف عليها وتختلف مستوياتها بإختلاف الجهات المسؤولة عنها بل وحتى في نطاق المؤسسة الواحدة، كما تشكو هذه الخدمات من غياب سياسة شاملة متكاملة لرعاية الطفولة تتضمن كافة الجوانب الصحية والنفسية والإجتماعية والثقافية التي من شأنها أن تساهم في نماء الطفل وتطوره مما يجعل التنسيق والتعاون والعمل المشترك الموحد «حلماً غائباً عن كافة الأجهزة والمؤسسات » .

ولعل أوضح دليل على تشتت الجهود ، أن الإشراف على رياض الأطفال مثلاً يتوزع بين وزارة التربية ووزارة العمل والشؤون الإجتماعية اللتين تخضع كل منهما لأنظمة ولوائح خاصة بها ، وترى الموضوع من منظور مختلف قد يؤدي إلى التباين في نوعية الإشراف والهدف منه . كما أن العديد من مهمات وزارة التربية يشمل نشاطات متداخلة مع نشاطات وزارات أخرى ، ذلك أن التعليم يتحرك في دائرة واسعة تشمل العديد من الأنشطة المتشابكة ، منها الإقتصادي والصحي والثقافي والتنموي والسياسي، كما أن مؤسسات الرعاية والتنمية المجتمعية المختلفة ، الصحية والتعليمية والثقافية ، تشترك مع البيئة الأسرية في تشكيل شخصية الطفل وصياغة مستقبله . وما لم تكن هذه المؤسسات ذات أهداف موحدة وبرامج منسقة ومتكاملة فانه من الصعب أن تقوم بدورها في حياة الطفل ونمائه .

وإذا كنا نعتبر قضية الطفولة هدفاً أساسياً من أهداف التنمية فعلينا أن ندرك أنها ليست قضية برامج قطاعية بقدر ما هي تنمية شاملة ومتكاملة ، وأن نعي الترابط الحتمي بين مختلف جوانب الحياة الإنسانية ، وهذا يعني أن ننظر إلى قضايا الطفل ضمن الإطار الشامل ونبتعد بها عن الهامشية ونربطها بقضايا المجتمع ، لكي تصبح التنمية متوازنة ومتفاعلة ، فإن التشتت في الخدمات لا ينعكس فقط على جدواها وفاعليتها بل تمتد آثاره السلبية لتشمل أيضاً مجال بحوث ودراسات الطفولة التي تعاني دول المجلس من نقص ذريع فيها يؤدي إلى فقدان مصدر أساسي من مصادر المعلومات والبيانات التي من شأنها أن تلقي الضوء على أهم المشكلات وتحدد

الإحتياجات الأساسية وتشكل أساساً سليماً للتخطيط الواعي للخدمات . فإن الباحث في هذا المجال يواجه صعوبات عديدة نتيجة لتعدد الجهات المسؤولة مما لا يتفق مع تشابك الظروف المجتمعية والبيئية التي تتفاعل جميعها لتشكل ملامح شخصية الطفل وتحدد تطوره .

وإذا ما نظرنا إلى القضية في هذا الإطار نجد أن الأمر ما زال بحاجة إلى التخطيط العلمي لبرامج الطفل التي تمس حياته بأبعادها الشاملة والذي يرتكز إلى التكامل بين المصادر الرئيسية للخدمات بحيث تنطلق جميعها من رؤية موحدة لإحتياجات الطفل ومستقبله .

وينبغي ألا يغيب عن أذهان المخططين أنه ليس بإمكان أية حكومة أن تحقق إنجازات ملموسة في مجال بقاء الطفل ونمائه في غياب المشاركة الفعالة من المنظمات والهيئات الأهلية التي لا يقتصر دورها على المساهمة في تقديم خدمات مكملة لما تقدمه الجهات الرسمية فحسب بل أيضاً نشر الوعي بأهمية هذه الخدمات وضرورة الإستفادة منها نظراً لما تتميز به هذه المؤسسات من قدرة على التعبئة الإجتماعية والوصول إلى شرائح مجتمعية مختلفة . وما لم تقتنع الحكومات بالدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الأهلية في عملية التنمية ، فإن غياب هذه المؤسسات يعني غياب عنصر أساسي ومشارك رئيسي لا يمكن تجاهله في البعد التنموي لا سيما حين يتعلق الأمر بإستغلال كل الإمكانيات والموارد من أجل النهوض بالطفولة [١١] .

وهكذا نجد أنه لكي تكون مواجهة المشكلة متناسبة مع حجمها وفي مستوى التحدي ، لا بد أن ترتكز النظرة إلى الطفل على كونه كلاً متكاملاً تتفاعل إحتياجاته المتعددة : النفسية والحسية والإجتماعية ، وأن مواجهة هذه الإحتياجات ينبغي أن تأخذ المنحى التكاملي الذي ينظر بعين الإعتبار إلى العلاقة الإرتباطية بين إحتياجات الطفل وتأثرها ببعضها البعض .. ولذا فلا بد أن تكون المنطلقات موحدة تتضافر معها جميع الإمكانيات والقدرات .

---

(١١) أنظر تقرير اليونيسف عن « الإستراتيجيات المتعلقة بالطفل في الثمانينات »، ص ٣٥ .

ثانياً – المجالس العليا للطفولة ومهمة التنسيق :

إذا كنا نعتبر مسألة الطفولة قضية شاملة ينبغي النظر إليها ومعالجتها في إطار واحد وإن تعددت الزوايا .. فلا بد من بلورة رؤية واضحة ورسم سياسة منبثقة عن فهم كامل لأوضاع الطفولة وللأدوار التي يمكن أن تلعبها المؤسسات المختلفة في هذا المجال . فان تلبية إحتياجات الأطفال تقتضي التنسيق الكامل بين مختلف الوزارات والمؤسسات الرسمية والأهلية تنسيقاً قائماً على المشاركة في التخطيط والإدارة والتنفيذ والتقييم لبرامج الطفولة بمختلف أنواعها .. ذلك أن المسألة لا تنحصر في كون الخدمات المقدمة للأطفال قليلة فحسب بل أيضاً في كونها تعاني من التناثر والتشتت ، وبدون النظرة التكاملية الشاملة تظل الجهود المبذولة ضائعة والخدمات متضاربة ومتناقضة أحياناً ، كما تغيب الأولويات أو تؤجل في خضم الإجتهادات الفردية التي تقوم بها مؤسسات متعددة تختلف من حيث الظروف والإمكانيات كما تختلف من حيث النظرة إلى هذه الأولويات .. ومن هنا تبرز فجوة واضحة بين المعرفة والتطبيق وتصبح الجهود المبذولة أقل بكثير من الإمكانات ومن الطموحات في ظل سيطرة العمل القطاعي الذي يساهم في تجزئة الخدمات وغالباً ما يؤدي إلى تكرارها أو غيابها ويسبب في ضياع المسؤولية بين الجهات المتعددة .

من هنا تبدو الحاجة ماسة إلى ربط الجهود المختلفة بسياسة عامة وأهداف واضحة يعبر عنها بأنشطة وبرامج تتبناها جميع الأجهزة والمؤسسات المعنية .

هذه النظرة التكاملية الشاملة لخدمات الطفولة لا يمكن أن توضع موضع التنفيذ إلا من خلال جهاز يخطط لبرامج الطفولة ويقوم بمهمة التنسيق بين الجهات بحيث يتكامل عطاؤها ويستثمر إلى أقصى حد ممكن ، من هنا فإن الدعوة لإنشاء مجالس عليا للطفولة تأتي كإجراء فعال وحاسم للإسراع بجهود تنمية الطفولة ورعايتها ، ولتكون « أحد مجالس السيادة في الدولة ، تختص إختصاصاً مباشراً بمشاكل الطفولة ومتطلباتها وإعطائها الأولوية المتقدمة التي تستحقها في خطط التنمية عن طريق إعتماد المنهج المتكامل في تقديم الرعاية والخدمات الأساسية للأطفال ، لتمكين الأمة العربية من دخول القرن الحادي والعشرين بقوة بشرية صحيحة الأبدان متوقدة العقول واثقة بنفسها .. معتدة بقيمها وتراثها » [١٢] ، وهذا لن يتم إلا بالإنتقال من

---

(١٢) سمو الأمير طلال بن عبدالعزيز آل سعود ، مصدر سابق ، ص ٣٥ .

المشاريع الفردية والتجريبية إلى خطة وطنية شاملة ومحددة لصالح الطفولة ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالتنمية الشاملة .

إن إنشاء مجالس عليا للطفولة على مستوى عال من المسؤولية يأتي تعبيراً عن إرادة سياسية ومن شأنه أن يعطي لمسألة الطفولة قدرة على إستقطاب الإهتمام ويطرحها كقضية تنموية وسياسية على قدر كبير من الأهمية .

إن وجود هذه المجالس مرتبط إلى حد كبير بمدى إهتمامنا بقضايا هذه الشريحة الإجتماعية الهامة والمنسية في الوقت ذاته ، وفي حالة وجود هذا الجهاز على المستوى الوطني سيتضح دور كل من الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية .. وسيكون ذلك دعوة وحافزاً لها للإضطلاع بمسؤولياتها في هذا المجال .

والحقيقة ان الدعوة إلى إنشاء مجالس عليا للطفولة ليست وليدة الصدف .. ولا هي نابعة من مستجدات على المستوى المحلي فحسب بل تأتي منسجمة مع التوجه العالمي للنهوض بالطفولة ومواجهة إحتياجاتها في حملة مركزة توجت بإعلان الأهداف العالمية المتعلقة بالطفل في التسعينات .. وهي أهداف لا يمكن أن تتحقق إلا بتأمين الدعم المادي والسياسي . وقد وضعت هذه الأهداف خلال السنتين الأخيرتين في عدة محافل دولية تمشياً مع إتفاق الآراء الدولية المتزايدة على ضرورة إعطاء البعد الإنساني للتنمية في التسعينات إهتماماً أكبر. وتدعو خطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل إلى تضافر الجهود على المستوى الوطني وعن طريق التعاون الدولي لتحقيق الأهداف الرئيسية لبقاء الطفل وحمايته ونمائه بحلول عام ٢٠٠٠[١٣]، وبينما تبدو الأهداف واحدة بالنسبة لمعظم الدول .. فإن هناك مستويات مختلفة وأولويات متعددة .. بالإضافة إلى أن الإستراتيجيات والخطط اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف تتنوع من مكان إلى آخر .

وتحتوي إتفاقية حقوق الطفل المعدة بالإجماع من الجمعية العامة للأمم المتحدة على مجموعة شاملة من القواعد القانونية الدولية لحماية الأطفال ورفاههم ، من شأنها

---

(١٣) أنظر « حصاد القمة » في رسالة اليونيسف في دول الخليج العربية ، العدد ١٠ ، ١٩٩٠ ، ص ٨ .

في حالة التطبيق أن توفر لهم الضمانات الكافية لحماية سليمة ، ولذا فإن جميع الحكومات التي لم توقع بعد على الإتفاقية مطالبة بالتوقيع عليها ومن ثم الإلتزام بتنفيذها ومراعاة بنودها .

وتوضح خطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل أن الإتفاقية تتيح فرصة جديدة من شأنها أن تحول مسألة إحترام حقوق الأطفال ورفاههم إلى مسألة عالمية بالفعل .. ذلك أنه من خلال التعاون والتضامن الدوليين يمكن تحقيق نتائج ملموسة في مجال خدمات الطفولة .

ثم ان الإلتزام بهذه الإتفاقية يجعل الحكومات مطالبة بأن تقوم قبل نهاية عام ١٩٩١ بإعداد برامجها الوطنية التي ترمي إلى تنفيذ التعهدات الواردة في خطة العمل المذكورة [١٤] ، غير أنه ينبغي أن يؤخذ بعين الإعتبار أنه رغم التطلعات المشتركة نحو رفاه الأطفال إلا ان الإتفاقية ما هي إلا إطار عام يساعد كل بلد على وضع برامجه بما يتمشى مع إحتياجاته وإمكانياته .. ولا شك أن العديد من البلدان النامية ستحتاج إلى تعاون دولي واسع لتستطيع أن تساهم بفعالية في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي من أجل حماية الطفل ونمائه .

وقد أدركت بلدان عديدة أن تأسيس مجالس وطنية أو تجمعات أخرى بديلة يعتبر أمراً ضرورياً لإيجاد حلقة وصل بين كافة القضايا المرتبطة بحقوق الطفل .. وربما كانت التجمعات حكومية أو مشتركة حسب الوضع الخاص لكل بلد ، ويمكن لهذه التجمعات أن تتولى مسؤولية تنسيق المهمات والتعريف بحقوق الأطفال على ضوء المبادئ التي تشكل أساساً لهذه الحقوق .

وقد جاء مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (سبتمبر ١٩٩٠) لتركيز انتباه القيادات السياسية على أهداف وإستراتيجيات بقاء الأطفال ونموهم وتعزيز الإلتزام بها والهدف من ذلك هو تشجيع المجتمع الدولي على القيام بمبادرات فعالة للتعامل مع القضايا المؤثرة في حياة الأطفال .

---

(١٤) الأمم المتحدة « خطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات » - نيويورك سبتمبر ١٩٩٠ ، ص ٢١ .

وكانت الحكومات صاحبة المبادرة في عقد هذه القمة تأمل في أن يساعد هذا الإجتماع على التعجيل في عملية المصادقة على إتفاقية حقوق الطفل وتطبيقها.. وهي بذلك تنشد إلتزاماً من زعماء العالم تجاه الأطفال .

ورغم أن صدور الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل ومؤتمر القمة العالمي للطفولة قد ساعدا في دفع عجلة الإهتمام بالطفولة وضرورة تنسيق خدماتها .. إلا أن الدعوة إلى التنسيق والتكامل في خدمات الطفولة ليست دعوة حديثة وان أخذت الآن بعداً يتسم بالقوة والإلتزام . ففي إجتماع لمنظمة اليونسكو عام ١٩٧٤ صدرت توصية للدول بأن «تنسق خدماتها التي تقدمها الأجهزة العاملة في الصحة والرعاية الإجتماعية والتربية .. ويجب أن يتم هذا ليس فقط على المستوى الوطني بل أيضاً لا بد من تحقيقه إذا أمكن في أدنى الوحدات السياسية في التنظيم » [١٥] .

أما على المستوى العربي فقد أعدت الجامعة العربية دراسة للدكتور اسماعيل صبري عبدالله وآخرون قدمها في مؤتمر الطفولة الذي عقد في تونس عام ١٩٨٠ .. شكلت توصياتها استراتيجية قومية لتنمية الطفولة في الوطن العربي .. وقد اعتمدها وزراء الشؤون الإجتماعية العرب ، وتنص التوصية الأولى على ضرورة الوفاء بالحاجات الأساسية لتنمية الطفل العربي الذي يمثل أولوية سياسية قومية .. في حين تنص التوصية الثانية على أن يلتزم المخططون وصانعو السياسة بهذه الأولوية بينما تطالب التوصية الثالثة بأن تنعكس هذه الأولوية في السياسة والبرامج القطاعية المختلفة [١٦] . ولعل من أبرز المجهودات على مستوى العمل العربي المشترك للنهوض بالطفولة صدور ميثاق حقوق الطفل العربي الذي ينص على أن رفاه الطفل يتطلب إتخاذ إجراءات سياسية على أعلى المستويات .

وربما كان من أهم البنود التي اشتمل عليها ميثاق حقوق الطفل البند الخاص بضرورة قيام لجنة للطفولة في كل قطر عربي « تضم في عضويتها الأجهزة الرسمية

---

(١٥) الاستير هيرون « **التخطيط لرعاية الطفولة وتربيتها في البلدان النامية** » مختارات في التخطيط التربوي - مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ١٤٠٣هـ ، ص ٦٦ .

(١٦) د. اسماعيل صبري عبدالله « عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي » - **مؤتمر الطفل العربي** - تونس ٨ - ١٠ /١١/ ١٩٨٠ .

والأهلية والشعبية ذات الإختصاص والإهتمام برعاية الطفولة وتنسيق جهودها في مجال وضع السياسة والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم » كما ينص في مجال العمل العربي المشترك على إنشاء منظمة عربية للطفولة تضطلع بتنسيق الجهود العربية في مجال تنمية الطفولة ورعايتها وإقتراح السياسات والخطط والبرامج القومية ، وتعين الدول العربية على تحديد سياساتها وخططها وبرامجها وتمد المحتاجة منها بالعون الفني والمادي ، وتضطلع بالدراسات والبحوث وتيسر تبادل الخبرات وتعد وتجرب نماذج عربية أصيلة لمشروعات رائدة وتعين في تعميم التجارب الناجحة وتضطلع بكل ما من شأنه أن يوفر الخدمات الأساسية « لتنشئة أجيال عربية متتالية قادرة على المشاركة في جهود التنمية العربية وإستعادة المبادرة التاريخية لأمتنا » [١٧] .

على مستوى مجلس التعاون الخليجي وجدت الدعوة للتنسيق والتكامل طريقها للتوصيات والقرارات . ففي « المبادئ العامة لسياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة » التي أصدرها المكتب التنفيذي عام ١٩٨٥ والتي تبناها مجلس وزراء العمل والشؤون الإجتماعية في دورته السابعة ، فقرة تنص على « ان الأخذ بمبدأ التكامل والشمول عنصر أساسي في تخطيط برامج الطفولة التي تدخل في اختصاص العديد من القطاعات الحكومية والأهلية مما يبرز ويؤكد على ضرورة التنسيق بين هذه الأجهزة من خلال مجلس أو لجنة عليا للطفولة والأسرة » [١٨] .

وفي إجتماع « خبراء تحديد أولويات وأساليب العمل للنهوض بالطفولة خلال عقد التسعينات في منطقة الخليج العربية » والذي عقد بالتعاون بين منظمة اليونيسف والأمانة العامة لمجلس التعاون في دبي (مارس ١٩٨٩) أصدر المجتمعون توصية إلى مجلس التعاون ليتبنى إعلان عقد التسعينات عقداً للطفولة على أن يتم حث الأعضاء على إصدار إلتزام سياسي بذلك يعلنه رئيس الدولة ليكون حافزاً على تكثيف الجهود وتعزيزها خلال العقد وتنص التوصية على أن « الأمانة العامة ينبغي أن توفر حلقة

---

(١٧) جامعة الدول العربية – الأمانة العامة ، ادارة التنمية الإجتماعية والثقافية ، ميثاق حقوق الطفل العربي ، تونس ١٩٨١م ، ص ٩ ، ١٣ .

(١٨) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الإجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية « المبادئ العامة لسياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة »، يناير ١٩٨٥ ، ص ٦ .

إتصال بين الدول الأعضاء لتسهيل متابعة التنفيذ وتبادل الخبرات فيما بينها ومع المنظمات الدولية والمجالس الاقليمية »[١٩] .

ثالثاً – التجارب العربية والقطرية :

برزت على المستوى العربي والقطري إشارات مضيئة اتسمت بالطموح والجرأة في الطروحات .. وهي وان اصطدمت بالكثير من العقبات التي حالت بينها وبين تحقيق العديد من أهدافها الأساسية إلا انها تبقى مع ذلك تجارب رائدة قبلت التحدي وواجهته .. وهي بذلك جديرة بكل تشجيع ومساندة .

(١) فعلى المستوى العربي برز :

المجلس العربي للطفولة والتنمية :

وهو مؤسسة تهدف لأن تكون بمثابة مظلة على مستوى قومي تسعى للتنسيق والترابط والتكامل بين خدمات الطفولة في البلاد العربية .

وتتلخص أهدافه في :

- تحديد حاجات الطفل العربي .

- التعريف بمشكلات الطفولة العربية وإستنباط الوسائل والأساليب لتعبئة الرأي العام في مواجهة هذه المشكلات .

- صياغة المشروعات والبرامج والنشاطات التجديدية في مجال تنمية الطفولة العربية وإقتراحها على متخذي القرار وعلى المؤسسات القومية والحكومية والأهلية من البلاد العربية .

---

(١٩) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة اليونيسف « تقرير إجتماع خبراء تحديد أولويات وأساليب العمل للنهوض بالطفولة خلال عقد التسعينات في منطقة الخليج العربية » ، دبي ٧ – ٩ مارس ١٩٨٩ ، ص ٣ .

- المساهمة في رفع مستوى كفاءة العاملين في مجال الطفولة وفي تطوير أساليب العمل المؤسسي بوجه خاص ما اتصل منه بالمشروعات القائمة على المشاركة الأهلية وإعتماد المجتمعات المحلية على الذات .

- دعم المؤسسات القومية والقطرية الحكومية منها والأهلية في تخطيط وتنفيذ المناسب من المشروعات والتجارب الرائدة والتعريف بها وتعميم نتائجها .

- الإستجابة لمعالجة الحالات الطارئة والأوضاع الإستثنائية التي قد يتعرض لها الأطفال في البلاد العربية نتيجة الحروب والكوارث الطبيعية .

- التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والدولية في حدود إهتمامات المجلس وتجنب الإزدواجية والتكرار .

ان نظرة فاحصة على هذه الأهداف توضح أن المجلس يطمح إلى أن يكون هيئة تنسيقية للترابط والتكامل . ولكن في غياب المجالس القطرية سيبقى هذا المجلس عاجزاً عن القيام بمهمته في هذا المجال .. غير أنه مع ذلك يبقى اشارة مضيئة في وسط الضباب الذي يغلف مسألة الطفولة .

(٢) أما على المستوى القطري فقد ظهرت المؤسسات والهيئات التالية :

١ - المجلس القومي والأمومة - جمهورية مصر العربية :

أنشئ عام ١٩٨٨ بقرار من رئيس الجمهورية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء المعنيين وعدد من الشخصيات العامة ذات الكفاءة والخبرة ومن ذوي الإهتمام بشؤون الطفولة والأمومة .

تتلخص أهداف المجلس وإختصاصاته فيما يلي :

- إقتراح السياسة العامة في مجال الطفولة والأمومة .

- وضع مشروع خطة قومية شاملة للطفولة والأمومة في إطار الخطة العامة للدولة.

- متابعة وتقييم تطبيق السياسة العامة والخطة القومية للطفولة والأمومة .

- جمع المعلومات والإحصاءات والدراسات المتاحة في المجالات المرتبطة بالطفولة والامومة .

- اقتراح برامج التدريب للارتقاء بمستوى العاملين في المجال .

- تشجيع النشاط التطوعي وتوسيع حجمه . والتعاون مع المنظمات المختلفة العاملة في المجال وابداء الرأي في الاتفاقيات الدولية والمعونات والمساعدات .

وتكون قرارات المجلس نهائية ونافذة على جميع الوزارات والهيئات العامة لتنفيذ الخطط والبرامج التي يضعها المجلس .

٢ – المجلس الأعلى للطفولة – تونس :

وقد أنشئ عام ١٩٥٥ .. وجاء في قرار التشكيل أنه أحدث لدى رئاسة الحكومة مجلس أعلى للطفولة وذلك لانتهاج سياسة عامة لحماية الطفولة .

وتتلخص مهمات هذا المجلس في :

- تنسيق نشاط مختلف الادارات المهتمة بحماية الأطفال البؤساء المستهدفين لخطر اهمال مادي أو بدني أو أدبي والأطفال المشردين .

- عرض القواعد العامة واذا لزم الأمر اثارة درس واعداد مشاريع القوانين الضرورية للبحث عن هؤلاء الاطفال تحت النظر وتهذيبهم .

- وضع برنامج للتجهيز والتمويل وضبط طرق مراقبته .

- مساعدة الوزير الاكبر رئيس الحكومة على تسيير صندوق الطفولة . ويرأس المجلس الاعلى للطفولة الوزير الاكبر رئيس الحكومة أو من ينوب عنه . ويتألف من عدد من الوزراء المعنيين .

والجدير بالذكر أن تونس هي أول بلد عربي والوحيد الذي أنشأ وزارة خاصة بالطفولة .. ومع إستحداث هذه الوزارة فمن المتوقع أن تنتقل مهمات المجلس إليها .. ويتم التوسع فيها بحيث تشمل جميع خدمات وبرامج الطفولة .

٣ - المجلس الأعلى لرعاية الطفولة والأحداث - الأردن :

أنشئ عام ١٩٧٣ بهدف « توفير وسائل الرعاية والحماية للطفولة وحسن تنشئتها بالإيمان والعلم والخلق وتمكينها من تحمل مسؤوليات الحياة في المستقبل وضمان حقوق الطفل » .

ويترأس المجلس وزير العمل والشؤون الإجتماعية ويضم عدداً من الوزراء المعنيين والأكاديميين وممثلين عن الجهات ذات العلاقة .

ويمكن تلخيص مهام المجلس في النقاط التالية :

- وضع سياسة قومية لرعاية الطفولة وحمايتها في المجالات الصحية والإجتماعية .

- تخطيط برامج الطفولة في إطار شامل ينظر إلى الطفل نظرة متكاملة في نطاق خطة التنمية القومية .

- التنسيق بين كافة الجهات التي تعمل في رعاية وتنشئة الطفل والحدث من النواحي التربوية والإجتماعية والنفسية والروحية والصحية .

- الإشراف على تنفيذ وتطوير برامج الطفولة والأحداث والعمل على تقويمها .

- تحديث القوانين والأنظمة المتعلقة بالطفل والحدث والمؤسسات العاملة في حقل رعاية الطفولة والحدث .

- وضع التعليمات التي تضمن قيام المجلس بعمله على الوجه الأكمل .

- عقد وتوقيع الإتفاقيات المتعلقة بالطفل والحدث مع المنظمات الدولية والهيئات والدول الأخرى وذلك وفق القواعد المرعية .

(٣) على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي تم إنشاء لجان وطنية قطرية لعل أبرزها :

١ - اللجنة الوطنية السعودية لرعاية الطفولة :

شكلت عام ١٩٧٩ كجهاز دائم لرسم السياسة العامة وهي برئاسة وزير المعارف وتضم وكلاء الوزارات المعنية بالطفولة وهي الصحة ، المعارف ، الشؤون البلدية والقروية ، التخطيط ، الاعلام ، الرئاسة العامة لتعليم البنات والخارجية .

وتنحصر أهدافها في رعاية الطفولة وتطويرها والتنسيق بين الجهود المبذولة وتقييمها عن طريق :

- التوسع في برامج رعاية الطفولة والأمومة والعناية بالبرامج الوقائية وتطوير وسائل التثقيف الصحي .

- التخطيط للبرامج الإجتماعية المتعلقة بالأمومة والطفولة عن طريق التوسع في إنشاء مؤسسات خدمات الطفولة والأمومة كرياض الأطفال ودور الفتيات والأمهات .

- تشجيع الجمعيات الخيرية على إنشاء المزيد من رياض الأطفال .

- دعم خدمات الرعاية البديلة لرعاية الأطفال ذوي الظروف الخاصة عن طريق التوسع في إنشاء الدور الخاصة بهم.

- توفير طاقة تعليمية تستوعب جميع الأطفال في سن التعليم الإبتدائي وذلك عن طريق التوسع في زيادة عدد المدارس في كل تجمع سكاني .

- تطوير الخبرة التربوية في رياض الأطفال والمدارس الإبتدائية من حيث المحتوى والأداء والرسالة .

- التوسع في نشر الخدمة الصحية المدرسية وتحسين وتطوير الخدمات الصحية المدرسية القائمة .

- إنشاء حدائق عامة وتزويدها بمرافق وتجهيزات لألعاب الأطفال .

- الإشتراك في الهيئات الدولية للطفولة والإستفادة من أنشطتها في هذا المجال .

وقد قامت اللجنة منذ إنشائها بعدد من النشاطات منها :

- تنظيم المعارض الفنية .

- تنظيم أسابيع (مثل اسبوع الطفل الكفيف) .

- الإشتراك في المؤتمرات الخاصة بالطفولة .

- إعداد البحوث والتقارير .

٢ - اللجنة الوطنية لرعاية الطفولة ــ سلطنة عمان :

تأسست عام ١٩٨٥ برئاسة وزير الشؤون الإجتماعية والعمل وعضوية مسؤولين من وزارة التربية والتعليم والشباب - وزارة التراث القومي والثقافة - الاعلام - الصحة - الشؤون الإجتماعية والعمل .

أهم أهدافهـا :

- مكافـحة أمـراض الطفـولة - خـفض نسبـة الوفـيـات - تحـسين الوضع الصـحي والغذائي الشامل للمرأة والطفل .

- تنمية المهارات العقلية والجسمية لدى الأطفال .

- تربية الطفل تربية دينية وتعويده على إحترام القانون .

- وقاية الأطفال من الإنحراف .

- تنمية الشعور لدى الطفل بالإستقلالية وتحمل المسؤولية .

٣ - وفي دولة البحرين ... شكلت عام ١٩٧٩ لجنة مؤقتة للعام الدولي للطفل .. ضمت ممثلين عن مختلف الوزارات والمؤسسات الرسمية والأهلية .. وقد استطاعت هذه اللجنة خلال عام واحد وبتضافر جميع الجهود أن تتبنى وتنفذ العديد من المشاريع الحيوية طويلة المدى والتي ما زالت تقدم خدماتها للأطفال حتى اليوم علماً بأنه رغم ما حققته هذه اللجنة من نجاح إلا أن أهدافها لم تتعد إقتراح وتنفيذ المشاريع إلى رسم السيـاسـات والخطط التي تهـدف إلى إدمـاج الطفـولة في الخطط التنمـوية وهي وإن استطاعت أن تنسق الجهـود خلال العـام الدولي للطفل إلا ان استـمراريتـهـا كـجهـاز تنسيق دائم لا يمكن أن يتم إلا بقرار سياسي وبإعادة تشكيلها على مستوى أعلى ولذا فقد أعدت اللجنة مذكرة مع نهاية مهمتها رفعتها إلى مجلس الوزراء تضمنت إقـتـراحاً بإنشـاء لجنة دائمـة .. إلا أنه بإنتـهـاء العام إنحلت اللجنة بصورة تلقائيـة وإستبدلت بقسم للطفولة تابع للمؤسسة العامة للشباب والرياضة كانت مهمته الأساسية هي التنسيق بين الخدمات التي تقدمها الجهات المختلفة ووضع الخطط والبرامج وإجراء الدراسات وجمع المعلومات عن أوضاع الطفولة وغيرها من المهام التي لا يقوى على القيام بها إلا جهاز قوي يتمتع بصلاحية كبيرة وقدرة على إتخاذ القرارات وتنفيذها ... بينما يبقى قسم الطفولة جزءاً من جهاز رسمي له مهام كثيرة متشعبة وبالتالي فهو لا يملك سلطة إتخاذ القرارات فيما يختص بالجهات الأخرى ، ولذا فإن هذا القسم لا يمكن أن يكون بديلاً عن مجلس الطفولة المقترح والذي سيكون

أقوى نفوذاً وأكثر قدرة على التحرك والمبادرة .

وبناء على ذلك قام قسم الطفولة عام ١٩٨٤ برفع مذكرة إلى المجلس الأعلى للشباب والرياضة تضمنت إقتراحاً بإعادة الشباب إلى اللجنة الوطنية المنحلة أو إنشاء لجنة جديدة للطفولة تضم في عضويتها جميع الجهات ذات العلاقة .

كما طالبت المذكرة بأن تكون هذه اللجنة بمثابة المظلة التي تندرج تحتها جهود مختلف الجهات الرسمية والأهلية المعنية بالطفولة وتكون مهامها التنسيق والحد من الإزدواجية والتكرار وتحديد الأولويات ، ورسم الخطط والبرامج ودراسة المشكلات والإحتياجات لأطفال البحرين ، وإنشاء صندوق للطفل يساهم في تغطية نفقات المشاريع والبرامج .. ويكون للجنة ميزانيتها الخاصة .

ورغم أن المطالبة لم تتعد اللجنة إلى المجلس الأعلى إلا أن الأهداف التي تضمنتها المذكرة كانت أهدافاً طموحة وهي في الواقع أهداف لا يمكن أن تحققها إلا لجنة ذات صلاحيات وقدرة على إتخاذ القرارات .

الملاحظ عند إلقاء نظرة على الأهداف الخاصة للجان التي أنشئت في نطاق دول مجلس التعاون أنها أهداف قطاعية يغيب عنها الدور التنسيقي وهو الدور الأهم لإيجاد قاعدة من التكامل والتعاون بين الجهات العاملة في مجال الطفولة ويمكن أن نقول انها تطمح لأن تساهم في توسيع خدمات الطفولة وتحسين مستواها دون أن تتعدى ذلك إلى المطالبة بالقيام بدور التنسيق والتكامل .

كما يلاحظ أن هذه اللجان تفتقر إلى جهاز تنفيذي مستقل بها كما تفتقر إلى خطة عمل لرعاية الطفولة تسير بموجبها . فضلاً عن أن ارتباطها بأجهزة كبيرة حولها إلى جزء صغير من مسؤوليات متعددة وبالتالي فهذا الوضع لا يعطيها أولوية متقدمة ويربطها بجهات غير قادرة على تجاوز السلبيات الناجمة عن التقسيمات القطاعية والإدارية وما تسببه من حساسيات وتحفظات .

بالإضافة إلى ذلك لا تمتلك هذه اللجان إعتمادات مالية محددة خاصة بها كما تفتقر إلى اللوائح التنظيمية التي تعمل بموجبها وإنما تخضع للأنظمة السائدة في

الجهات التي تتبعها مما يحد من إستقلاليتها وقدرتها على التحرك بمرونة وحرية . لذا فإن أية تجربة مستقبلية ينبغي أن تقوم بعد دراسة متأنية لهذه التجارب لتلافي سلبياتها ونواقصها وتعزيز الجوانب الإيجابية منها .

في حين نجد أن المجالس العليا للطفولة في كل من تونس والأردن تضع التنسيق كهدف رئيسي من أهدافها بينما تعتبر قرارات المجلس القومي للطفولة المصري نهائية.. أي أن المجلس يتمتع بصفة تخوله حق إتخاذ ما يراه مناسباً من قرارات في جميع القضايا الخاصة بالطفولة والأمومة ، كما أن هذا المجلس وضع سياسة خاصة للتمويل والموارد ويتمتع بموازنة خاصة تمكنه من تنفيذ البرامج والمشاريع التي تتضمنها ، ولعل هذه التجربة جديرة بالمزيد من الدراسة والتقييم لمعرفة مدى نجاحها في تخطيط وتنسيق خدمات الطفولة على المستوى القطري ، ومدى نجاحها في إقامة علاقات تعاون وتنسيق مع المجالس المماثلة ومع المنظمات الاقليمية والدولية .

رابعاً – المشاكل والصعوبات :

ان المتأمل في التوصيات السابقة والخاصة بأهمية إنشاء مجالس عليا أو لجان وطنية للطفولة يلاحظ أنها رغم قوتها تتسم بالعمومية والتشعب .. ولعل جزءاً من المشكلة يكمن في ذلك وفي كون هذه التوصيات غير ملزمة للدول ، وبالتالي فهي لا تؤخذ بالجدية والإهتمام اللازمين فضلاً عن أنها تكون في الغالب غير موجهة إلى جهة محددة ومسؤولة نظراً لغياب مثل هذه الجهة وتعذر تحديد « من يعلق الجرس » ، ولذا فإن هذه التوصيات تضيع في خضم التشتت ولا تحظى بمن يتابعها ويضمن تنفيذها .

الملاحظة الثانية أنه في حين تطالب بعض التوصيات بإنشاء مجالس عليا للطفولة.. نجد أن البعض الآخر يبدو مستعداً للتخلي عن هذا الطموح والإكتفاء بالمطالبة بإنشاء لجان وطنية من منطلق أن « شيئاً أفضل من لا شئ » وهو تنازل خطير إذا كان قد تم بصورة واعية لأنه يحمل في ثناياه خطورة على مسيرة الطفولة وتقدمها ، ذلك أن التنازل الأول لا بد أن تتبعه تنازلات أخرى قد تؤدي في النهاية إلى وأد الحلم المشروع ، أما إذا جاءت هذه الدعوة من منطلق عدم وضوح الفرق بين المجالس العليا واللجان الوطنية ، فلا بد من توضيح أن اللجان الوطنية ليست لها

صفة سياسية عليا وبالتالي فهي لا تتمتع بنفس الصلاحية والفعالية التي تتمتع بها المجالس العليا في التخطيط ورسم السياسات وتحديد المسؤوليات والمتابعة .. وبالتالي فانها وان نجحت في إيجاد نوع من التنسيق فستبقى محدودة الإمكانيات والسلطة ، وعلى هذا فالدعوة إلى إنشاء المجالس العليا للطفولة تبقى دعوة مشروعة ينبغي أن تستمر وتحظى بالدعم والمساندة على كل المستويات .

ربما بدا من المثير للدهشة أن موضوع التنسيق والتكامل في الخدمات ليس إذن موضوعاً غائباً عن الإهتمام ، حيث أننا بتأمل التوصيات والإقتراحات السابقة نجد أن هناك تغطية واسعة على مستوى الإقتراح والتعبير عن الرغبة والأمل سواء على الصعيد الدولي أو الاقليمي أو القطري .

فما من مؤتمر أو إجتماع يعقد لتدارس مشاكل الطفولة وإحتياجاتها إلا ويخرج بتوصيات من شأنها لو طبقت أن تحقق قفزة نوعية وكمية في الخدمات ، وان المرء ليتساءل ما مصير هذه التوصيات ؟ إذ أنه من الواضح أن النقص ليس في المقترحات والتوصيات والقرارات ولكن النقص يكمن في عدم القدرة على الإنتقال من القول إلى الفعل وتنفيذ هذه المقترحات تلبية لإحتياجات مدروسة وفي العجز عن توظيف الإمكانات المتاحة عن طريق تنظيم الجهود .

ولعل أهم المشاكل التي تواجه موضوع تنسيق برامج الطفولة ليست ناتجة عن عدم الوعي بإحتياجاتها ومتطلباتها ، بدليل التصريحات العديدة التي تصدر عن المسؤولين وما تخرج به الإجتماعات والمؤتمرات من توصيات بضرورة إيجاد قاعدة للتكامل والتنسيق في مجال خدمات الطفولة وأنه بدون هذه القاعدة لا يمكن التوصل إلى مستوى متقدم لهذه الخدمات ، أين تكمن المشكلة اذن ؟ .. بدراسة العديد من التجارب وردود الفعل وما يصدر من تصريحات في هذا المجال تبدو هناك عدة عوامل تتضافر جميعها لتعيق العمل في هذا الإتجاه نتيجة لأسباب تتفاوت من مجتمع إلى آخر ربما كان أهمها:

- ان قضايا الطفولة تربط أحياناً بصورة حتمية بقضايا الأمومة المتعلقة بالصحة والغذاء مما يفقدها خصوصيتها ويدخلها في العموميات .. وغالباً ما تنحصر قضاياها ضمن هذا الإطار في النواحي الصحية والتغذوية للطفل والأم متجاهلة

الجوانب التنموية الأخرى التي لا بد أن يكون للأب وللمجتمع دور فيها كالقضايا التربوية والنفسية والإجتماعية والثقافية وغيرها . ولذا فإن المطالبة بمجالس عليا ينبغي أن تركز على كونها مجالس للطفولة تختص بكل القضايا المتعلقة بها بما في ذلك رعاية الأمومة وضرورة الإلتفات إليها وتحسين أوضاعها .

- لا يمتلك الأطفال القوة أو المكانة التي تجعل منهم مصدراً للضغط وفرض القرارات ولذا فقضيتهم تظل بحاجة إلى المؤسسات التي تتبناها وتطالب لهم بحقوقهم .

- ان التوصيات والإقتراحات لا تجد طريقها إلى التنفيذ لأنها تتسم بالعمومية ولا تأخذ في الإعتبار الإنجازات الخاصة والفروقات الفردية والأولويات المختلفة .

- فشل بعض التجارب ربما يكون قد أدى إلى التخوف من أن تكون المجالس التنسيقية عبئاً بيروقراطياً جديداً يضاف إلى مشاكل الطفولة بدلاً من أن يساعد على حلها .

- عدم إعتبار الأطفال أولوية تنموية هامة في الوقت الحاضر والظروف الراهنة .

- ان فكرة التنسيق والتكامل غير واضحة وبالتالي تبدو غير سهلة على الإستيعاب.

- الخوف من التدخل في شؤون المؤسسات والسيطرة والفوقية .. وربما أمكننا أن نضيف التخوف من إكتشاف السلبيات والقصور والأخطاء .

- إنتشار تقاليد العمل الفردي .. مما يجعل الإنتقال إلى تأسيس قاعدة لعمل الفريق أمراً صعباً يحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد والإقتناع .

- النقص في الموارد المادية .. وهذا لا يعني عدم توافرها وإنما يعني أن الطفولة لا يحسب حسابها عند توزيع الموارد والإمكانات المتاحة .

وهكذا نرى أن القضية ما زالت غير واضحة في الأذهان وما زالت بحاجة إلى توضيح أهدافها لبيان أن هذه المجالس لا تهدف إلى أن تكون رقيباً ولا تعتزم التدخل في شؤون الجهات المعنية بقدر ما ترمي إلى تقديم العون والمساعدة على التخطيط الشامل والتكاملي ضمن إطار تبقى فيه لكل جهة مسؤوليتها المحددة دون إخلال بمهامها أو تقليص لدورها .. وذلك لمنع الإزدواجية والتكرار ومحاولة سد الثغرات وإستكمال النواقص .

ولا شك أن المطالبة بإنشاء منظمة عربية للطفولة ذات فاعلية في تنسيق الجهود العربية ورعايتها سيظل حلماً غائباً ما لم تكن هناك أولاً منظمات قطرية تندرج تحت هذه المظلة العربية وتعمل في إطارها .

وإذا كان مؤتمر القمة العالمي قد وضع العالم أمام تحد يتطلب منه إتخاذ تدابير سريعة لحماية الأطفال .. فإن إلتزام الدول العربية بميثاق الطفل العربي يحتم عليها ترجمة هذا الإلتزام بصورة عملية تنعكس في إعطاء أولوية عالية للأطفال وإحتياجاتهم في خطط التنمية .

خامساً – التنسيق والمتابعة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي :

رغم ما نلحظه من تطور في أوجه التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون في مختلف المجالات إلا أن مجال الطفولة لا يزال غائباً عن دائرة التنسيق والعمل الخليجي المشترك رغم التصريحات المتتالية للمسؤولين والتي تؤكد على ضرورة العناية بالطفولة بإعتبار أن التنمية البشرية في الخليج تطرح أمام العاملين في هذا القطاع تحدياً عملياً للوصول إلى الأهداف الرئيسية لهذه التنمية .

لذلك فانه من الأهمية بمكان أن تكون رعاية الطفولة وتنسيق وتكامل الخدمات المقدمة لها ، إحدى المجالات الرئيسية والأساسية للعمل المشترك على مستوى دول مجلس التعاون ، وإعتبار ذلك من الأولويات التي لا تحتمل مزيداً من التأجيل خلال المرحلة المقبلة ، مما يجعل من الضروري أن تناط مهمة المتابعة والتنسيق على المستوى

الخليجي في هذا المجال الحيوي ، إلى إحدى هيئات أو مؤسسات العمل الخليجي المشترك المتخصصة ، والتي يشترط أن تتوافر لها من الخبرة الفنية والميدانية ما يؤهلها للإضطلاع بهذه المهمة ، وهي مهمة لا يمكن إنجازها على النحو السليم ما لم يكن هناك أولاً جهاز مختص بخدمات الطفولة في كل دولة لتتم المتابعة والتشاور والتنسيق من خلاله .

ولعل من أهم الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها هذه الهيئة القيام أولاً بمتابعة التوصيات التي أكدت على ضرورة إنشاء مجالس عليا للطفولة ، وحث الحكومات على تنفيذ هذه التوصية ليتسنى لهذه المجالس وضع سياسة التكامل وتنسيق البرامج على المستوى المحلي .

كما أن من شأن هذه الهيئة أن تساهم في تذليل الصعوبات والتخوفات وذلك بإقتراح صيغة هيكل موحد قابل للتعديل والملاءمة في حدود السياسة العامة والأهداف الكبرى ، وهي صيغة ينبغي أن تتجاوز المشاكل والسلبيات التي واجهتها تجارب سابقة في المنطقة وكانت عائقاً لها عن القيام بدور فعال وحاسم في قضايا الطفولة وربطها بعجلة التنمية .

ومن أجل أن تكون هذه الهيئة قادرة على القيام بدور فعال في مجال التنسيق والمتابعة لابد لها أن تبدأ بوضع الإطار العام لخطة شاملة متكاملة لرعاية الطفولة ، يترك للدول الأعضاء وضع تفاصيلها بما يتناسب مع الظروف الإجتماعية والإقتصادية الخاصة بكل بلد على أن يكون ذلك إلتزاماً من الدول تجاه قضية الطفولة أولاً وتجاه الجهاز الذي تقع على عاتقه مسؤولية المتابعة والتأكد من القرارات الملائمة . ذلك أنه رغم إشتراك دول المجلس في العديد من الصفات العامة ورغم وجود قيم ثقافية وإجتماعية مشتركة ، إلا أن الإحتياجات والأولويات تختلف بإختلاف الظروف المحلية لكل بلد .. ولذا فانه إذا ما أردنا النجاح لأية خطة فلابد أن تكون هذه الخطة من المرونة بحيث يمكن تطويعها للظروف والإمكانيات ، مبتعدة عن النماذج التي تستعصي على التنفيذ .

لهذا فان سياسة الدول الأعضاء ينبغي أن لا تقتصر فقط على تبني السياسة العامة المشتركة ، بل عليها أن تخطط إستراتيجياتها وأساليبها التطبيقية وفقاً لإحتياجاتها

وأولوياتها وإنطلاقاً من رؤيتها الخاصة للقضية ، وذلك من خلال المجالس العليا للطفولة .

وعلى ضوء هذه الترتيبات يتم إنشاء قنوات اتصال بين المجالس في كل دولة من الدول الأعضاء لتنسيق برامجها وتسهيل تبادل المعلومات من خلال المؤسسة أو الهيئة الخليجية التي تضطلع بمهام التنسيق والمتابعة مع هذه القنوات .

ويمكن لهذه الهيئة الخليجية المتخصصة أن تقوم بالمهام التالية :

- تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين دول المجلس ومع المنظمات العربية والدولية

- تنظيم الإستشارات بصورة مشتركة توفيراً للتكلفة والجهد .

- حصر إحتياجات التدريب وتوفير متطلباته وعقد الدورات التدريبية المشتركة للعاملين في المجال في كل دول المجلس .

- تنظيم لقاءات وندوات على مستوى المجلس أو المستوى العربي لتدارس مشاكل الطفولة وتبادل التجارب والخبرات .

- تشكيل مجموعات عمل مشتركة لتنفيذ المشاريع في مجالات يتم تحديدها حسب خطة عمل تعاونية .. بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع وبرامج مشتركة .

- إنشاء صندوق لتنمية الطفولة ورعايتها تخصص له ميزانية محددة ويتم تمويله من إشتراكات الدول ومن الهبات والتبرعات تكون مهمته مساندة مشاريع الدول والمشاريع المقترحة على مستوى دول المجلس .

- تنظيم حملات توعية بمشاكل الطفولة وإحتياجاتها .. والعمل على إنشاء مؤسسة إنتاج إعلامي وثقافي للنهوض بالواقع الثقافي للطفل في دول المجلس .

- تحديد مشكلة أو موضوع معين كل عام يتم تركيز الإهتمام عليه ودراسته من جميع الجوانب لتحديد الصعوبات وإيجاد الحلول المناسبة التي تتضافر جهود جميع الدول للإضطلاع بها .

الفصل الثاني
مشروع نموذج استرشادي لمجلس أعلى للطفولة

أولاً – الأهـداف :

من المهم التأكيد على أن الهدف من إنشاء هذه المجالس ليس التقليل من الدور الذي تقوم به الأجهزة الحكومية العديدة المعنية بالطفولة ولا يقصد به فرض رقابة أو تدخل في شؤون المؤسسات المعنيـة .. ولكنـه يأتـي لتأكيد ضـرورة ربط عمـل هـذه الجهات المتعددة المتفرقة تحت مظلة واحدة ليتسنى لها أن تقوم بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة بصورة متكاملـة ومتناسقـة ، ومن شـأن هذه المجالس أن تساهـم في وضع خطة بعيدة المدى ترتبط بمراحل زمنية محددة للتنفيـذ وتستند إلى فهـم واضح للأولويات وكيفية التعـاون في تخطيطها وتنفيـذها على مستوى المجتمع مما يتطلب تنسيقاً وتعاوناً على المستوى الوطني وعلى المستوى الأدنى من أجهزة الوزارات وإداراتها ، ولا شك أن وجود مجلس على مستـوى سياسي عال من شأنه أن يساعد على إدراج مسألة الطفولة ضمن كبرى القضايا الإجتماعية والسياسية بإعتبارها جزءاً أساسياً من عملية التنمية .

ويعتبر المجلس السلطة العليا التي تتولى إقتراح ورسم السياسة العامة لبرامج الطفولة التي تلتزم بها الجهات المختلفة ويتخذ ما يراه لازماً من القرارات والخطوات لتحقيق أهدافه التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

(١) التنسيق :

يقـوم المجلس بتنسـيق العـمل بين المؤسسـات المعنيـة بالطفـولة ووضع خطة متكاملة وشاملة . يحدد فيها دور كل جهة بشكل يضمن التكامل والشمول ويمنع الإزدواجية ويساعد في سد الثغرات والنواقص .

(٢) التخطيط :

يقوم المجلس بإعداد خطة قومية شاملة في إطار الخطة العامة للدولة مرتكزة على الدراسات التي تحدد المشاكل والإحتياجات الرئيسية للأطفال وتغطي جميع

الجوانب الإجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية والأسرية وغيرها . وينبغي أن تتضمن الخطة مشروعات وبرامج ونشاطات تجديدية في مجال تنمية الطفولة من شأنها أن تثير إهتمام الناس وتقنعهم بجدواها ومساندتها . وفي حين ينبغي أن يكون التخطيط مركزياً لتسهيل عملية المتابعة والتقييم فان تنفيذ الخطط والبرامج ينبغي أن يكون لامركزياً ويعتمد بالدرجة الأولى على عمل الفريق الذي يمتاز بالتنوع في الإختصاصات والمهمات بحيث تكون كل جهة مسؤولة عن البرامج والخطط والمشاريع التي تدخل في إختصاصها ، كما ينبغي أن تكون الخطة بعيدة المدى ذات أهداف واضحة .. تحدد المنطلقات .. وتضع التصورات وتوضح المواقف الرسمية تجاهها ، كما تتضمن المراحل الزمنية لتنفيذها وترجمتها إلى الواقع ، متجنبة الخدمات المتكررة ويقوم المجلس ، عند وضع الخطة ، بالإسترشاد بما تضمنه ميثاق حقوق الطفل العربي والإعلان العالمي لحقوق الطفل وإستراتيجية العمل الإجتماعي في الوطن العربي ، ويتم تحديد الأولويات التي على ضوئها يمكن رسم خطوات التنفيذ في إطار الخطة التنموية الشاملة وتكون قرارات المجلس نهائية بحيث تلتزم جميع الجهات بتنفيذ الخطط والمشاريع التي يضعها في هذا المجال .

(٣) المتابعة :

يقوم المجلس في هذا المجال بالمهام التالية :

- متابعة وتقييم تطبيق الخطة الشاملة والتأكد من تنفيذ بنودها عن طريق مراقبة ومتابعة عمل المؤسسات المختلفة وعن طريق التقارير التي يتلقاها من الجهات المختلفة .
- تقييم نتائج المشاريع والبرامج ليتسنى له تطوير العمل في المؤسسات وإبتكار أساليب عمل جديدة إستناداً إلى المعايير والمؤشرات الإحصائية المعتمدة دولياً .
- متابعة تنفيذ وتطبيق القوانين الدولية والعربية والمواثيق المصادق عليها من قبل الدولة .

(٤) التدريب :

- تطوير المؤسسات والأفراد ليكونوا قادرين على القيام بمهامهم والتكيف مع المتطلبات المتجددة في كل مرحلة من مراحل العمل ، ويعتبر هذا من أهم مهام المجلس .

- التعاون مع الجهات المعنية في تنظيم برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين في المجال وتطوير معلوماتهم .

- تنظيم دورات تدريبية وورش للعاملين في المجالات المتشابهة في كل مؤسسة .. وذلك من أجل تقوية الصلات وتبادل المعلومات وإيجاد أرضية مشتركة وقوية للتعاون والتنسيق .

(٥) الإحصاءات والبحوث :

- التعاون مع مراكز البحوث والمؤسسات العلمية والجهات المختصة لجمع المعلومات والاحصاءات عن أوضاع الطفولة وتقييم مؤشراتها ونتائجها والإستفادة منها في وضع السياسات والبرامج .

- إجراء الدراسات والبحوث ذات العلاقة بأهداف المجلس وإتخاذها أساساً لتخطيط برامج الطفولة على ضوء المؤشرات والإحتياجات التي تبينها هذه الدراسات .. بحيث تكون هذه البرامج متكاملة على المستوى المحلي والاقليمي والعربي من أجل النهوض بواقع الطفولة .

- حصر الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية العاملة في مجال الطفولة .. والبرامج والخدمات التي تقدمها ليتسنى لها إقتراح مجالات جديدة وإيجاد وسيلة للتعاون والتنسيق .

- إصدار الكتب والنشرات المتخصصة .

- تكوين مكتبة متخصصة ومركز للمعلومات يكون مرجعاً للعاملين والباحثين في مجال الطفولة .

(٦) المؤتمرات واللقاءات :

- تنظيم لقاءات علمية متخصصة لمناقشة قضايا الطفولة ومشكلاتها وإحتياجاتها .

- التعاون مع الجهات المعنية والمنظمات العربية والدولية لإقامة الندوات والمؤتمرات لتبادل الخبرات بين العاملين والباحثين في مجال الطفولة .

(٧) التوعية :

- التعاون مع أجهزة الاعلام للتوعية بأوضاع الطفولة وإحتياجاتها وكذلك تنظيم برامج توعية وبرامج تربوية للأسرة .

(٨) التشريعات :

- دراسة الأوضاع القانونية للأطفال والمساهمة في إعداد مشاريع لتطوير القوانين التي تستهدف حماية الطفولة .

- متابعة تنفيذ هذه القوانين .

- متابعة تنفيذ الأهداف الواردة في الإتفاقيات والمواثيق العربية والدولية ولا سيما ميثاق حقوق الطفل العربي والإتفاقية الدولية لحقوق الطفل .

(٩) دعم النشاط الأهلي :

- إيجاد جسر من التعاون والتنسيق بين المنظمات الرسمية والأهلية لتدعيم مشاركتها في تنفيذ البرامج والمشروعات الخاصة بالطفولة .

- مساعدة الجهات الأهلية على تطوير أساليب عملها وبرامجها وتقديم العون لها لضمان نجاح المشاريع التي تضطلع بها ضمن السياسة العامة للطفولة التي يتبناها المجلس .

- تشجيع النشاط الأهلي وتوسيع حجمه وقاعدته في مجال الطفولة .

(١٠) التعاون مع المنظمات :

- تنمية العلاقات مع الجهات والمنظمات العربية والدولية العاملة في مجال الطفولة.

- المشاركة في تنفيذ اتفاقيات التعاون مع المنظمات بما يتناسب مع تطلعات المجلس وأهدافه .

- التعاون والتنسيق مع الهيئات العربية والدولية الرسمية والأهلية للإستفادة من خبراتها وجهودها في مجال التخطيط لخدمات الطفولة وفي مجال تدريب العاملين.

(١١) دعم المشاريع (الخبرة والمشورة) :

- يكون المجلس مصدراً للخبرة والمشورة والمعلومات للجهات التي تحتاجها .

- تتوفر لدى المجلس الموارد المالية التي تمكنه من تمويل المشاريع الضرورية والطارئة التي لا تستطيع الجهات المختلفة أن تضطلع بها .. وإزالة العراقيل لمساعدة الجهات المختلفة على تنفيذ برامجها .

ثانياً – الهيكل المقترح للمجلس :

إذا أردنا للمجلس أن يكون ذا جدوى في خدمة الطفولة وأن لا يبقى مجرد هيكل جامد .. فان هذا المجلس ينبغي أن يقع ضمن أجهزة السيادة في الدولة بشرط أن يبقى مستقلاً عن المؤسسات القائمة وغير مرتبط بجهات ليست لها صلاحيات أو إمكانيات ليكون قادراً على التحرك بحرية وحتى لا يتحول إلى آلة بيروقراطية جديدة .

ولكي يكون ذا فاعلية ينبغي أن يصدر قرار تشكيله من أعلى سلطة في الدولة، وتترأسه شخصية عامة لها ثقلها السياسي ولها سلطة الإشراف على الجهات المختلفة وذلك تحقيقاً لسرعة إتخاذ القرارات وتنفيذ المهام .

ويتمتع المجلس بالصلاحيات والكفاءة التي تخوله حل الصعوبات والمشاكل والعراقيل التي تعترض سير البرامج ، كما يتمتع بالكفاءة الإدارية والتنظيمية التي تساعده على القيام بواجباته على النحو الصحيح، وينبغي أن تتسم أنظمته بالمرونة

لكي لا يقع في المركزية والبيروقراطية وما يترتب عليها من جمود وقصور . ويتكون المجلس من الوزارات ذات الإختصاص ، ومن المؤسسات الرسمية والأهلية العاملة في مجال الطفولة بالإضافة إلى الأمين العام للمجلس .

كما يضم المجلس عدداً محدداً من المفكرين وأصحاب الكفاءات والخبرة ممن لهم اهتمام بشؤون الطفولة أو تقع ضمن إختصاصهم ، غير أنه ينبغي عند الإختيار أن تأتي المعايير مستجيبة لمصلحة وحاجات الأطفال وليس لمجرد تمثيل الجهات كلها .. إذ لا داعي لحشد عدد كبير في مؤسسة لا تعمل .. فالحجم ليس مهماً بل الطموح والقدرة على النجاح .

يتكون المجلس من :

(١) الأمانة العامة أو اللجنة التنفيذية :

وهي الجهاز المكلف بإنجاز مهام المجلس وتحقيق أهدافه ، وترأسها شخصية تتمتع بمكانة سياسية وإجتماعية ، وتكون متفرغة لشؤونها .

تقوم الأمانة العامة بالمهام التالية :

- متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات التي يصدرها المجلس وتقديم تقارير عنها إلى الإجتماعات الدورية للمجلس وإلى اللجنة الإستشارية .

- إعداد وعرض مشاريع وبرامج المجلس .

- تلقي المعلومات والإقتراحات والملاحظات التي ترد من الجهات المختلفة وتنسيقها لعرضها على المجلس في إجتماعاته الدورية .

- تلقي التقارير الدورية من الجهات المختلفة بشأن ما إتخذته من إجراءات وخطوات لتنفيذ الخطط التي وضعها المجلس وتطبيق سياسته .

- القيام بمتابعة التنسيق بين الجهات المعنية .

- دعوة المجلس إلى الإنعقاد في الحالات المستعجلة أو التي تستدعي إجتماعات طارئة.

- إبلاغ قرارات المجلس إلى الجهات المعنية واللجنة الإستشارية .

- تتولى الأمانة كافة الشؤون الإدارية والمالية وتنظيم اللوائح الداخلية .

- يقوم الأمين العام بإعداد جداول الأعمال ومحاضر الجلسات للمجلس واللجنة الإستشارية .

(٢) اللجنة الإستشارية أو الفنية :

وتتكون بصورة طوعية من شخصيات عامة ذات خبرة وكفاءة ، أو من المهتمين بشؤون الطفولة أو العاملين في مجالها .

وتكون مهمة اللجنة :

- مناقشة المشروعات والبرامج على ضوء التقارير الدورية وتقديم توصياتها وإقتراحاتها بشأن متابعة وتقييم أساليب تطبيق السياسة العامة والمشاريع التي يجري تنفيذها .

- المعاونة في إعداد السياسة العامة ووضع الخطة الشاملة .

- إجراء الدراسات والبحوث ودراسة التجارب الرائدة في الدول الأخرى .

- تقديم المقترحات والتوصيات إلى المجلس فيما يختص ببرامج التدريب للعاملين في مجال الطفولة .

- دراسة تشريعات الطفولة القائمة وتقديم توصيات بشأنها إلى المجلس وكذلك

بمشاريع القوانين الجديدة المقترحة .

- تقديم التوصيات فيما يتعلق ببرامج التوعية الثقافية والإعلامية من أجل التوعية بإحتياجات الطفولة ومشاكلها وأساليب معالجتها .

ويمكن تشكيل لجان فرعية متخصصة في المجالات المختلفة لتسهيل عملية المتابعة والتقييم .

التمويل :

ينبغي أن تتوافر للمجلس الموارد المالية الكافية التي يستطيع معها تقديم الدعم والمساعدة للمشاريع والبرامج التي قد تجد الجهات المنفذة صعوبات في تمويلها .. وكذلك إقتراح وتخطيط مشاريع جديدة يقوم المجلس بتمويلها .

يعمل المجلس على إنشاء صندوق للطفولة يتم تمويله من :

- التبرعات والمساهمات والهبات .

- الإعتمادات من ميزانية الدولة العامة بحيث تقوم كل وزارة بتقديم نسبة مئوية معينة من ميزانيتها لهذا الصندوق .

- مساعدة الجهات والهيئات المحلية والخارجية .

- تنظيم برامج وحملات لجمع التبرعات وإيجاد الموارد المالية كالأسواق الخيرية والمهرجانات الرياضية وغيرها .

وفي الختام تبقى بعض النقاط الأساسية التي لا بد من طرحها ومناقشتها بصورة موسعة :

أولها : ضرورة دراسة التجارب السابقة وأسباب جمودها أو فشلها .

ثانيها: تحديد المناخ الملائم والأرضية الصلبة للمجالس الوطنية ليتسنى لها أن تعمل في بيئة تختلف عما هو سائد من نظم بيروقراطية لتجنبها السقوط في نفس المطبات. واننا حين ننادي بضرورة إنشاء مجالس عليا للطفولة فاننا بذلك نؤكد حقيقة ارتباط المستقبل بالحاضر ذلك أن المستقبل ما هو إلا نتاج ما نخططه اليوم لإستشراف مجتمعنا وهو يلحق بركب الحضارة والتقدم .. وما لم نأخذ بأسباب هذا التقدم اليوم فاننا لن نستطيع أن نرى ملامح عالمنا العربي كعالم متحضر ومتطور .. إذ أن ما نتخذه من قرارات ومانرسمه من خطط الآن هو الذي من شأنه أن يدفعنا نحو هذا المستقبل ونحن نقف على مشارف القرن الحادي والعشرين ، حيث أصبحت دراسة المستقبل علماً له أصول وقواعد وأصبح الإستعداد له يتجاوز السنوات المحدودة إلى قرن وقرنين من الزمان [٢٠] ومنسجمة مع التطورات الهائلة في مختلف جوانب الحياة من حولنا ، ولا شك أن أي تخطيط للمستقبل لا بد أن تكون الطفولة ركيزته الأساسية ومنطلقه الأول .

(٢٠) أنظر زليخة أبو ريشة - مصدر سابق، ص ٣ .

المراجع

١ - د. اسماعيل صبري عبدالله - « عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي » - ورقة عمل - مؤتمر الطفل العربي / تونس نوفمبر ١٩٨١ .

٢ - الاستير هيرون - «التخطيط لرعاية الطفولة وتربيتها في البلدان النامية» ، مكتب التربية العربي لدول الخليج / مختارات في التخطيط التربوي (١) - الرياض ١٤٠٣ هـ .

٣ - د. باقر النجار - « المؤسسات الأهلية المعنية بالطفولة في الخليج العربي » - دراسة مسحية - محاضرة ألقيت في الملتقى العلمي السابع للجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية / الكويت مارس ١٩٩٠ .

٤ - برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية - ملف معلومات - « أمثلة للقضايا والإهتمامات الرئيسية » مقدم إلى الإجتماع التأسيسي للمجلس العربي للطفولة والتنمية - عمان ، أبريل ١٩٨٧ .

٥ - جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - « ميثاق حقوق الطفل العربي » ١٩٨١.

٦ - الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية - «دعوة إلى إنشاء مجلس أعلى للطفولة بالأردن » مجلة الطفولة العربية - العدد (١٦) أكتوبر ١٩٨٨ .

٧ - الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ، «مبادئ وأسس قيام المجالس الوطنية للطفولة والأمومة وبرامجها الصحية والتربوية والثقافية » - مجلة الطفولة العربية ، العدد (١٧) يناير ١٩٨٩ .

٨ - د. جميل صوفي و د. آلان ويليامز - « إستعراض خدمات رعاية الطفولة في دول مجلس التعاون الخليجي » - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) - الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ١٩٨٥.

٩ - د. حسن الإبراهيم - «الطفل وإستراتيجيات التنمية في الوطن العربي » - مجلة الطفولة العربية - العدد (٩ ، ١٠) - الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية - الكويت ١٩٨٧ .

١٠- د.حسن الإبراهيم - « الطفولة في دول الخليج العربي - بعض القضايا الرئيسية والملحة » - ورقة مقدمة إلى ندوة الطفولة في مجتمع متغير - كلية التربية - جامعة الامارات العربية المتحدة ـ العين فبراير ١٩٨٨.

١١- زليخة أبوريشة - «الأطفال والمستقبل : التعليم » - ورقة مقدمة إلى ندوة الطفولة في مجتمع متغير - كلية التربية - جامعة الامارات العربية المتحدة - العين فبراير ١٩٨٨ .

١٢ - د. الطاهر لبيب - « الطفل العربي بين الحاجات والمؤسسات » . دراسة مقدمة إلى مؤتمر الطفولة والتنمية في الوطن العربي - تونس ، نوفمبر ١٩٨٦ .

١٣- الأمير طلال بن عبدالعزيز آل سعود ، في حديث للطفولة العربية يدعو إلى إنشاء مجالس عليا للطفولة ، مجلة الطفولة العربية ، العدد (٥) يناير ١٩٨٦ .

١٤ - د. عثمان لبيب فراج « الطفل العربي - واقعه ومستقبله » في (الطفولة العربية ومعضلات المجتمع البطركي) - الكتاب السنوي الثاني - الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية - الكويت ١٩٨٥ .

١٥- اللجنة الوطنية للسنة العالمية للطفل ، « مذكرة عن مصير اللجنة الوطنية ومستقبلها » ، البحرين ١٩٧٩ .

١٦ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة « إستعراض خدمات رعاية الطفولة في دول مجلس التعاون » - ١٩٨٩ .

١٧ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية / « الجهود المبذولة للنهوض بالطفل العربي » - ورقة مقدمة إلى ندوة « نحو مستقبل ثقافي أفضل للطفل العربي » المجلس العربي للطفولة والتنمية ـ القاهرة ١٩٨٨ .

١٨ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) . «تقرير إجتماع خبراء تحديد أولويات وأساليب العمل للنهوض بالطفولة خلال عقد التسعينات في منطقة الخليج العربية » - دبي، مارس ١٩٨٩ .

١٩- محمد ابراهيم الهدلق ، « الطفولة في المملكة العربية السعودية ، الناحية التربوية والإجتماعية - الوضع الراهن ، التصورات » . بحث مقدم إلى ندوة واقع ومستقبل الطفل في الخليج في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الطفل ، البحرين ١٩٨٤ .

٢٠ - د . محمد عماد زكي - « تحضير الطفل للعام ٢٠٠٠ » - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ .

٢١ - المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الإجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، «المبادئ العامة لسياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة » يناير ١٩٨٥ .

٢٢ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) - «اتفاقية هيئة الأمم المتحدة لحقوق الطفل » - موجز - سلسلة مواد إعلامية رقم (٤) .

٢٣ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) - « الإستراتيجيات المتعلقة بالطفل في التسعينات » - استعراض لسياسات اليونيسف ، نيويورك ١٩٨٩ .

٢٤ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) - «الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه » في « رسالة اليونيسف في دول الخليج العربية » نشرة دورية - مكتب منظمة اليونيسف - الرياض العدد (١٠) - أكتوبر ١٩٩٠ .

٢٥ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) - « خطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات » - مقدمة إلى مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل - الأمم المتحدة، نيويورك سبتمبر ١٩٩٠ .

٢٦ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) « مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل »- مساهمات اليونيسف في مؤتمر القمة ، ١٩٩٠ .

٢٧- المؤسسة العامة للشباب والرياضة - قسم الطفولة - البحرين «اقتراح بتشكيل لجنة وطنية للطفولة في دولة البحرين » - مذكرة ، ١٩٨٤ .

٢٨ - Ali Baig , Tara, Murthy, K.G. Krishna, "The Making of a Policy for Children, The Indian Experience " , Future, Development Prespectives on Children, Unit ed Nations Children's Fund , New Delhi, 1981 .

٢٩ - Indian Council for Child Welfare, A National Policy for Children "Proceedings of the National Seminar , New Delhi , 1964 .

٣٠ - Unicef , Policy Review " Development Goals and Strategies for Children In The 1990s " , 1990 - 2 .

البحث الثالث

التربية من أجل المستقبل
لطفل الرياض في دول الخليج العربية
في ضوء تحديات المستقبل والنظام الدولي الجديد

إعداد
الدكتورة جيهان أبو راشد العمران
رئيس قسم علم النفس
كلية التربية ـ جامعة البحرين

محتويات البحث

		الصفحة من - إلى
مقدمـــــة :	.....	٩١ - ٩٣
الفصل الأول :	تحديات المستقبل والمتغيرات الدولية	٩٤ - ٩٨
أولاً	: التغير العلمي والتكنولوجي السريع	٩٤ - ٩٥
ثانياً	: التحدي البيئـي	٩٥ - ٩٦
ثالثاً	: أزمـة الخليـــج	٩٦ - ٩٨
رابعاً	: التغيرات السياسية في ظل النظام العالمي الجديد	٩٨
الفصل الثاني :	الفهم المتعمق لطفل الرياض وخصائص نموه	٩٩ - ١٠٣
أولاً	: التوجه نحو النشاط والحركـة	٩٩
ثانياً	: حواس الطفل منافذ للمعرفـة	٩٩
ثالثاً	: نمو الوظيفة الرمزية في التفكير	٩٩
رابعاً	: تفكير طفل الرياض غير منطقـي	١٠٠
خامساً	: طفل الرياض متمركز حول ذاتـه	١٠٠
سادساً	: عالم طفل الرياض ذاتـي	١٠٠
سابعاً	: الشغف المعرفي والميل للفضول	١٠١
ثامناً	: إنفعالات طفل الرياض متمايزة وحادة ومتقلبة	١٠١
تاسعاً	: بناء نواة الهوية الإجتماعية لطفل الرياض ..	١٠١ - ١٠٢
عاشراً	: تعلم الدور الجنسي وتحديد الهوية الجنسية ..	١٠٢
حادي عشر	: اللعب حياة الطفل في مرحلة الرياض	١٠٢ - ١٠٣

		الصفحة من - إلى
الفصل الثالث :	التربية من أجل المستقبل	١٠٤ - ١١٩
أولاً :	نحو تعريف للتربية من أجل المستقبل	١٠٤
ثانياً :	مبادئ التربية من أجل المستقبل	١٠٤ - ١٠٥
ثالثاً :	أهداف التربية من أجل المستقبل	١٠٥ - ١١٧
رابعاً :	سياسة عامة لتحقيق أهداف التربية من أجل المستقبل	١١٧ - ١١٩
المراجع العربية :	.....	١٢٠ - ١٢١
المراجع الأجنبية :	.....	١٢٢

مقدمـــــة

لقد فجرت الأحداث التي جرت على الساحة العربية والدولية منذ بداية التسعينات وحتى يومنا هذا كثيراً من القضايا والاشكاليات ، فأزمة الخليج عصفت بكيان الإنسان العربي الخليجي ووجدانه ، وفتحت ذهنه على متغيرات جديدة كانت غائبة عنه ، والمتغيرات الدولية والأحداث السياسية التي أذهلت العالم لم يعد بمقدوره أن يعزل نفسه عنها ، فإنتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، واحتضار ألمانيا الشرقية بعد إنضمامها إلى ألمانيا الغربية ، وفشل الايديولوجيات السياسية التقليدية التي كانت تعتبر ثوابت في الماضي ، والتي تمثلت بإنهيار الشيوعية في الإتحاد السوفيتي ليحل الفكر العملي محل الفكر الايديولوجي ، والواقعي بدل الثوري ، ثم انتشار نغمة (البروسترويكا) في جميع أنحاء العالم تدعو إلى إعادة البناء ، كل هذه التغيرات والأحداث جعلت المواطن في الخليج العربي يعيش وكأنه في عملية سباق محموم مع الزمان أو رهان على المستقبل الذي يحمل بين جوانحه كثيراً من التحديات وفي مقدمتها ضرورة التفكير بالمستقبل والإستعداد له عن طريق تربية الإنسان الجديد القادر على مواجهة هذه التحديات ومجابهتها .

ويبدو أن التفكير بالمستقبل والإستعداد له لا يشغل حيزاً مهماً في حياة الإنسان العربي عموماً ، فلقد أكد بعض الباحثين العرب أنه من خلال المراجعة الدقيقة لكل الوثائق الرسمية في الدول العربية حول أهداف التربية والتعليم لم يعثر على هدف (إعداد المواطن للمستقبل) كهدف واضح وصريح ، بل ان كلمة (المستقبل) لا تكاد توجد على الإطلاق في معظم هذه الوثائق ، وحتى في فحصهم لمضمون المواد التعليمية لم يرد ذكر كلمة (المستقبل) إلا نادراً ، وكان جل الإهتمام في أهداف ومضامين التربية والتعليم في البلدان العربية طبقاً لوثائقها الرسمية مركزاً على الماضي والحاضر ، مع أن التعليم بالضرورة عملية مستقبلية ، ويفسر هؤلاء الباحثين أسباب ذلك إلى أن العرب بطبعهم أكثر إفتتاناً بالماضي ، وأشد إستغراقاً في الحاضر، على خلاف الدول المتقدمة التي تهتم بالمستقبل بشكل رئيسي ، وحتى عندما تفكر بالماضي والحاضر فانها تسخرهما من أجل المستقبل ، والإستفادة من خبرات الماضي ودروس الحاضر للتكيف مع هذا المستقبل (منتدى الفكر العربي ، ١٩٩٠).

الإهتمام بالمستقبل يستوجب التخطيط له ، فلقد أشار تقرير روما الدولي بعنوان (التعلم وتحديات العصر) بأن أهم مميزات العصر هو ما يسمى (بالتوقع الجماعي) ، وأننا كأفراد لا نتحدث بصورة كافية عن المستقبل ، وكجماعات لا زلنا منغرقين في الماضي ، وان وسائل الإتصال الجمعي ، وان كانت تقوم بتقديم (إنذارات مبكرة) فهي تقدمها كبقع معزولة دون إبراز الإتجاهات العالمية أو العمليات الشاملة ، والإتجاه التوقعي يتضمن مسؤولية توجيه الأحداث المستقبلية والتأثير فيها ، وليس مجرد رؤية الأحداث المستقبلية قبل حدوثها ، أي خلق المستقبل المنشود والذي يتضمن التخطيط للمستقبل ، وتصور الخطوات العملية لتنفيذ هذا التخطيط (عن كافية رمضان وفيولا الببلاوي ، ١٩٨٧).

والتخطيط للمستقبل يعني الإهتمام بالتربية لانها صناعة المستقبل وهي تتمثل في عملية بناء الإنسان وتنميته منذ عهد الطفولة. وحددت كافية رمضان وفيولا الببلاوي (١٩٨٧) هذه الرؤية المستقبلية للتربية في إطار التنمية الثقافية للأطفال كموارد بشرية لمجتمع الغد، بأنها يجب أن تنطلق من الإيمان المتفائل بإمكانات الإنسان العديدة على النمو والنماء بصورة مستمرة وثابتة إلى الأمام ، وأن تنطوي على تنمية الأطفال في المجالات المختلفة بصورة تتفق مع خصائص نموهم ، كما تنطوي على تنمية الشخصية المنتجة والإنجازية من الناحية الإقتصادية ، وإعدادهم للعيش في مجتمع ديمقراطي من الناحية السياسية، وعلى تربية شخصياتهم بصورة متكاملة من الناحية التربوية، وبذلك تكون التنمية مفتاح العصر وركيزة أساسية للتوافق معه.

ويحدد مصطفى حجازي (١٩٩٠) مهمة المسؤولين عن تربية الطفل وثقافته على صعيد المستقبل فيقول (ان المقصود هو أصالة مستقبلية ترمي إلى التنشئة الشاملة والمتوازنة لتنمية الشخصية العربية المعافاة لصناعة مستقبلها ، وليس المقصود هو تقديم انتاج تدجيني للطفل العربي في طابع التوجيه المباشر والحماسي) ، ثم يضيف بأن هذه الأصالة المستقبلية يجب أن ترتكز على ركيزتين أساسيتين وهما الفهم المتعمق للتراث ، وفهم حقائق العالم التكنولوجي المعاصر على أن يترجم إلى قيم سلوكية تعد الطفل لأن يلعب دوره المستقبلي .

لذا كان تركيز الباحثة في هذه الورقة على التربية من أجل المستقبل لأن التربية هي صناعة المستقبل كما كان التركيز على الطفولة لأنها عماد المستقبل ، والطفل هو مرآة

المجتمع ومن خلاله يستطيع ذلك المجتمع أن يرى كيف يمكن أن تكون عليه صورته مستقبلاً (محمد عماد الدين اسماعيل ، ١٩٨٦) وتم إختيار مرحلة الرياض كنقطة الإنطلاق في خطة التربية المستقبلية لأنها مرحلة حساسة وحرجة في نمو الطفل حيث يتعلم خلالها كثيراً من المهارات الأساسية وأنماط السلوك الرئيسية وهي اللبنة الأساسية في بناء شخصية الطفل ، كما سنرى فيما بعد .

والهدف الرئيسي لهذه الورقة هو التوصل إلى صياغة مشروع أهداف التربية من أجل المستقبل لطفل الرياض في بلدان الخليج العربية ، وسوف يستمد هذا المشروع مصادره من رافدين رئيسيين وهما :

١ - تحديات المستقبل والمتغيرات الدولية للتعرف على حاجات المستقبل .

٢ - الفهم المتعمق للطفل في مرحلة الرياض للتعرف على حاجات الطفل في هذه المرحلة .

الفصل الأول
تحديات المستقبل والمتغيرات الدولية

ان التربية من أجل المستقبل للطفل لا بد وأن تستمد مادتها من خلال التعرف على تحديات المستقبل والمتغيرات الهامة على ساحة الأحداث العربية والدولية ، لأنها تعبر عن الإحتياجات المتجددة للمجتمع الذي يعيش فيه الفرد ، والتي لا بد وأن توضع في الحسبان عند التفكير ببناء إنسان الغد القادر على تلبية هذه الإحتياجات حتى يضمن أن هناك مكاناً لمجتمعه على خارطة المستقبل، وأهم هذه التحديات وتلك المتغيرات هي :

أولاً – التغير العلمي والتكنولوجي السريع :

يظل التغير العلمي والتكنولوجي رغم كثرة الحديث عنه أهم تحديات المستقبل ، ويتمثل فيما سماه البعض بدخول العصر المعلوماتي الذي يتميز بالإنفجار المعرفي ، وهو كفيل باحداث تغييرات واسعة النطاق في جميع مجالات الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية بسبب ما تنطوي عليه من مضامين جديدة بالنسبة إلى علاقات الإنتاج وشبكة العلاقات الإنسانية ، حيث تقترب من أطر أولية لحضارة إنسانية جديدة سوف تتبلور معالمها مع أنماط التكيف الجديدة مع هذه التغيرات ، ويتوقع علماء المستقبل أن تشمل هذه التغيرات اسلوب التعلم والعمل بحيث يخرج عن الإطار التقليدي الحالي ، فينتقل التعلم من المدرسة إلى البيت ، وتكسر الحواجز بين التعلم الرسمي والتعلم اللارسمي ، ليتحرك الفرد بمرونة وسهولة بين التعلم والعمل، وليس في فترة محددة تعيق فرصة النمو المهني المستمر للفرد وإنما لتشمل عملية تعلمه فترة الحياة بأكملها . وسوف ينصب الإهتمام بشكل أكثر على تعلم الكمبيوتر الذي سوف يكون من المهارات الأساسية للتعلم إلى جانب القراءة والكتابة والحساب الواجب تعلمها في مراحل التعليم الأولي ، كما سوف يتركز الإهتمام بالتخصصات المتنوعة ، لإكساب الفرد المرونة في الحركة داخل سوق العمل ، ولعل التركيز على الإنسان المنتج أو المنجز من أهم التغيرات في مجال العمل الذي يساهم في بناء مجتمعه ووطنه .

وينبه علماء المستقبل إلى أن التغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة وما يترتب

عليها من تغيرات سريعة في اسلوب حياة الفرد سوف يكون لها آثار نفسية عميقة إذا لم يتزود إنسان العصر بسلاح القدرة على التكيف مع التغير ، وكذلك فإن الثورة المعلوماتية تجعل محاولة الفرد لإستيعاب الكم الهائل من المعلومات ضرباً من ضروب المستحيل، لذا فانه بدلاً من التركيز على المادة العلمية أو على ماذا يتعلم الفرد بات من الأجدى التركيز على كيف يتعلم ، أي على طرق التفكير والمهارات العقلية وفي مقدمتها الإبداع (Toffler, 1970 , 1980) .

ثانياً - التحدي البيـئي :

تواجه دول الخليج العربية أزمة كونية جنباً إلى جنب مع دول العالم أجمع ، تهدد بقاء النوع البشري على وجه الأرض ، وإستمرار الحياة فيها ، ولقد أكدت تقارير الأمم المتحدة أن المجتمعات البشرية تقوم على أسس بيئية هشة بسبب تلوث الهواء والماء والتربة التي قوضها إنسان هذا العصر بصورة لا رجعة فيها .

وتتنبأ تقارير اليونسكو أنه بحلول عام ٢٠٠٠ سوف يكون ثلث الأراضي المنتجة في العالم قد تآكل ، ومليون من الأنواع الحيوانية قد انقرض ، وآلاف البحيرات وملايين الهكتارات من الغابات في الدول المتقدمة قد قضي عليها بسبب تلوث الهواء، وسوف تتسبب المياه الملوثة بموت ٢٥ ألف إنسان يومياً في الدول النامية .

وعلاوة على ذلك فهناك أخطار التلوث الكيماوي ، فزيادته تحدث الإضطراب في التركيبة الكيميائية المعقدة لطبقة الأوزون التي تحمي الحياة على وجه الأرض من أشعة الشمس فوق البنفسجية ، ويؤدي الإشعاع الذي يصل إلى الأرض بسبب تآكل نسبة واحد بالمائة من طبقة الأوزون إلى تزايد حالات السرطان الجلدي بنسبة ٤ بالمائة ، ويتوقع علماء البيئة أنه بحلول عام ٢٠٠٠ سوف تكون نسبة تآكل طبقة الأوزون من ٣ إلى ١٠ بالمائة إذا لم يتم تخفيض كميات المواد الكيماوية في الجو .

كما بيّن علماء البيئة أن الإنسان يتسبب أيضاً في تغير المناخ العالمي ، فثاني أكسيد الكربون الناتج عن إحتراق الوقود أساساً وغيره من الغازات والكيميائيات يشكل فوق الأرض ما يسمى بـ (ظاهرة الاحتباس الحراري) Green House Effect

والتي تسمح لأشعة الشمس بالدخول ولاتسمح لها بالخروج ثانية ، وينتج عن ذلك زيادة حرارة الهواء المحيط بالأرض ، مما يشكل خطراً على الإنتاج الزراعي ، كما يتسبب في إرتفاع مستوى البحار ، ويتوقع العلماء أنه بحلول عام ٢٠٠٠ ، سوف يشهد سطح الأرض إرتفاعاً في درجة الحرارة يتراوح بين ١ر٥ و ٤ر٥ درجة مئوية (زكريا أحمد نصر ، ١٩٨٧) .

والمجتمع الخليجي لا يستطيع أن يكون بمأمن عن هذا الخطر الداهم ، شأنه في ذلك شأن المجتمعات البشرية الأخرى التي تعيش تحت سماء واحدة على سطح الأرض ، لذا فإن التركيز على البعد العالمي في تربية الطفل من أجل المستقبل أمر هام لا غنى عنه ، إذ لا بد وأن يسود التعاون والمشاركة والبعد عن التعصب والأنانية والإنعزالية في عالم المستقبل ، وكذلك لا بد من إيقاظ الوعي البيئي والممارسات المتعلقة بحماية البيئة لنضمن البقاء للإنسان على وجه الأرض .

ثالثاً – أزمة الخليج :

مما لا ريب فيه أن أزمة الخليج التي مرت بها دول الخليج العربية إثر الغزو العراقي لدولة الكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ لأقسى تجربة مرت بها هذه الدول على الإطلاق ، ولقد ترتب عليها الكثير من الآثار الإقتصادية والإجتماعية والنفسية والبيئية ، وفتحت أذهان شعوب المنطقة على أمور كانت غائبة عنهم ، وتعلموا منها العديد من الدروس والعبر .

ومن آثار الأزمة التلوث البيئي في منطقة الخليج ، فلقد ذكرت جماعة (السلام الأخضر) عند زيارتها للمنطقة أن حرب الخليج تسببت في كارثة بيئية هي الأسوأ في العالم ، وأن مسؤولية مكافحتها تقع على عاتق المجتمع الدولي ، فسواحل منطقة الخليج العربي خاصة الكويتية والسعودية قد لحقتها أضرار بيئية خطيرة ، والحياة البحرية في المناطق المتاخمة للحرب قد أصبحت ميتة ، ومياه الخليج التي تسرب إليها النفط بغزارة قد تلوثت أيضاً ، وحرائق آبار النفط قد أطلقت الكثير من الغازات والعناصر الضارة بصحة الإنسان في الجو .

أما الآثار النفسية التي نجمت عن الأزمة التي لحقت بأطفال المنطقة وعلى الأخص

الأطفال الكويتيين كانت جسيمة ، فلقد بينت إحدى الدراسات التي أجريت على أطفال الكويت بعد الحرب لتقدير التأثير النفسي لهذه الحرب على هؤلاء الأطفال ، أن المعاناة كانت صعبة وخطيرة عليهم ، وأن الأزمة قد تركت في نفوسهم آثاراً سيئة ، وأوصت الدراسة بضرورة تنظيم برنامج اسعافات أولية نفسية لهؤلاء الأطفال ، Psy-chological First Aid , حتى يتعلموا كيف يتعاملون مع الخبرات المؤلمة ، وكيف يتكيفون مع الأزمات ، كما أكدت الدراسة على ضرورة تشجيع الطفل على التعبير عن نفسه وعن أحلامه وأفكاره بواسطة الرسم والقصص واللعب الخيالي (Garbari-no , 1991)

ومن الدروس المستفادة من حرب الخليج التي إندلعت في منطقة الخليج في يناير ١٩٩١ أن الإنسان الخليجي يجب أن يواجه تحديات من نوع جديد ، من أهمها مواكبة التطور التكنولوجي في وسائل الإتصال وطرق التفكير وفنون الحرب ، ولقد تعلم الإنسان العربي الخليجي أن الغلبة للتخطيط الإستراتيجي ، والتفوق التكنولوجي والعقل البشري ، كما ساد اسلوب تفكير جديد بين الناس وهو اسلوب التفكير بالبدائل ، وبناء سيناريوهات مستقبلية .

وأثناء إندلاع الحرب بدا الإنسان العربي الخليجي مشدوهاً أمام تكنولوجيا الإتصال الحديثة التي اختزلت المسافات بين الدول ، حيث انتشرت حمى الـ CNN شبكة التلفزيون الأمريكية ، التي نقلت أحداث الحرب مباشرة على الهواء ، بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الحروب ، ومر المواطن الخليجي بتجربة فريدة من نوعها ، إذ كان يتابع أخبار الحرب وكأنه يتابع فيلماً من أفلام النجوم ، ولكن هذه المرة كان الفيلم حقيقياً وليس من وحي الخيال .

وأغرب ما في هذا الفيلم أن المواطن الخليجي كان المشاهد والمشارك لهذا الفيلم، الغريب بأن المواطن يتابع أخبار الحرب لحظة بلحظة ويشاهدها بأم عينيه ويدعو الله ألا يكون أحد ضحايا هذه الحرب التي اختلطت فيها الأدوار : دور المشاهد بدور الممثل ، ودور الصديق بدور العدو ، ودور الخيال بدور الحقيقة .

ولعل من أهم الدروس المستفادة من هذه الحرب اعادة النظر بأساليب التنشئة الأسرية للطفل العربي الخليجي لتكون أكثر مواكبة لروح العصر وتحديات المستقبل

لبناء شخصية إنسان جديد تتسم بالعقلانية والعلمانية والإنفتاح ، ونبذ التعصب والإنغلاق والعدوانية .

رابعاً – التغيرات السياسية في ظل النظام العالمي الجديد :

توالت الأحداث على مسرح السياسة الدولي بسرعة مذهلة منذ بداية التسعينات وحتى يومنا هذا ، فبعد أن عاشت شعوب شرق ووسط أوربا أكثر من نصف قرن في ظل الممارسات الشيوعية وجدت نفسها وهي على مشارف القرن الواحد والعشرين متخلفة علمياً وتكنولوجياً وإقتصادياً ، وهي ترى الشعوب الغربية تنعم بالرفاه والتفوق التكنولوجي والتقدم الإقتصادي .

وأثبت الحل الشيوعي فشله وبطلانه في هذا العصر الذي يتسم بالإنفتاح فبدأت رياح الديمقراطية تهب في وسط وشرق أوربا من بولندا إلى تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر وبلغاريا ورومانيا إلى الإتحاد السوفيتي نفسه حيث أنهى الحرب الباردة مع عدوه التقليدي الولايات المتحدة ، حين طرح جورباتشوف شعارات البروسترويكا التي تستهدف الإصلاح وإعادة البناء والمصارحة والإنفتاح ، والتحرك السلمي نحو الديمقراطية ، ثم إنتقلت رياح الديمقراطية إلى جمهوريات الإتحاد السوفيتي تنادي بالتحرر والإستقلال والإصلاح .

والحديث عن الديمقراطية ليس بجديد على مجتمعنا العربي الخليجي الذي يستمد هديه من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي يحث على الديمقراطية والشورى بقوله تعالى (وأمرهم شورى بينهم) صدق الله العظيم .

ويؤكد معظم التربويين أن الديمقراطية الحقة تبدأ في البيت ثم المدرسة ، وأن أساليب التنشئة الإجتماعية والأسرية المبنية على الديمقراطية بدلاً من التسلط لها أكبر الأثر في تشكيل شخصية الطفل على النحو الذي سوف تكون عليه مستقبلاً بحيث تتسم بالإبداع والإعتماد على النفس والعقلانية في معالجة الأمور (جيهان العمران ، ١٩٨٨) .

الفصل الثاني
الفهم المتعمق لطفل الرياض وخصائص نموه

ان التربية من أجل المستقبل يجب أن تنطلق من مرحلة الرياض لأنها اللبنة الأساسية في بناء الإنسان وكذلك يجب أن تبنى على أساس الفهم المتعمق لطفل الرياض لا أن ينظر إليه من منظور الكبار . لذا من المهم معرفة خصائص نموه التي تتلخص في التالي :

أولاً - التوجه نحو النشاط والحركة :

يميل الطفل في هذه المرحلة إلى الحركة والنشاط بسبب نموه العضلي وخاصة بالنسبة لعضلاته الكبيرة ، لذا نراه مولعاً بالنشاطات والألعاب المرتبطة بممارسة هذه القدرة كالجري والتسلق والقفز ، دون أن يكل أو يمل ، وتعطيه القدرة على السيطرة على حركات جسمه والتحكم بها إحساساً بالكفاية الجسمية والإستقلال والثقة بالنفس .

ثانياً - حواس الطفل منافذ للمعرفة :

تنمو حواس الطفل في هذه المرحلة نمواً كبيراً ، وتعتبر منافذ للمعرفة بالنسبة إليه، لذا نراه شغوفاً بتجريب الأشياء من حوله عن طريق تذوقها أو لمسها أو شمها أو سماعها. وكثيراً ما يوقعه هذا في مشكلات كثيرة ، اذا لم توظف هذه الخاصية بأسلوب تربوي سليم .

ثالثاً - نمو الوظيفة الرمزية في التفكير :

يبدأ الطفل في هذه المرحلة يفكر بعقله بعد أن كان يفكر بجسمه في المرحلة السابقة ، ومعنى هذا انه يبدأ يستخدم الرموز في تفكيره سواء أكانت لفظية باستخدام اللغة التي بدأ يتقنها الآن ، أم غير لفظية عن طريق اللعب التخيلي أو الرسم فاذا سمع الطفل كلمة كرة يستطيع أن يتصورها في ذهنه ، أو يرسمها بيده دون أن تكون ماثلة أمامه .

رابعاً – تفكير طفل الرياض غير منطقي :

أطلق بياجيه على هذه المرحلة اسم مرحلة ما قبل العمليات لأن تفكير الطفل يكون غير منطقي ، فنجده يطلق تعميمات من خلال ملاحظة واحدة فقط ، فاذا لاحظ الطفل ان التيار الكهربائي انقطع في البيت عندما يدخل أبوه من الباب يعتقد أن أباه هو سبب إنقطاع تيار الكهرباء ، ويطلق على هذا النوع من التفكير بالتفكير التحولي . كما ان الطفل غير قادر على عكس الأشياء فاذا سألناه هل لك أخ ؟ يجيب (نعم) ، ثم إذا سألناه ثانية : هل أخوك لديه أخ (ونقصده هو) يجيب (لا) .

خامساً – طفل الرياض متمركز حول ذاته :

يتسم تفكير الطفل في هذه المرحلة بالتمركز حول الذات ، أي انه غير قادر على أن يضع نفسه موضع الآخرين ، وأن يفصل نفسه عن البيئة حوله ، فيعتقد أن الكون وما فيه قد خلق من أجله فقط ، وأنه محور هذا الكون . فيظن ان الله قد خلق له التراب ليلعب به ، والبحر حتى يسبح فيه ، والمروج الخضراء حتى يمرح فيها .

سادساً – عالم طفل الرياض ذاتي :

يكون عالم طفل الرياض ذاتياً وغير موضوعي ، إذ ينظر الطفل إلى الأشياء من حوله من منظور شخصي ذاتي ، وان تغير شكل الشيء أمامه تغير إدراكه له فإذا سكبت نفس كمية الماء من إناء عريض إلى انبوبة ضيقة فارتفع مستوى الماء فيها اعتقد ان حجم الماء أصبح أكبر ، وإذا لبس الولد ثياب فتاة تحول في نظره إلى فتاة ، والفرد الأطول بالنسبة إليه أكبر عمراً ، وكذلك فان مفاهيم طفل الرياض حول الشكل والوزن والمساحة والحجم غير ناضجة تماماً ، كما انه يعطي الأشياء التي يحبها حجماً أكبر في رسومه وليست كما هي في الواقع ، ويصور الأشياء كما يراها هو وليس كما يراها الآخرون .

سابعاً – الشغف المعرفي والميل للفضول :

من أهم ما يتميز به طفل الرياض شغفه الشديد بالمعرفة ، وميله الشديد للفضول ، ويتجلى ذلك في كثرة الأسئلة التي يوجهها الطفل للكبار من حوله ، حتى ان بعض علماء النفس سموا سن الرابعة بسن السؤال ، فالطفل يسأل عن الموت ، ويسأل عن الله، ويسأل عن الجنة والنار ، ويسأل عن كيف يولد الصغار ، كما نراه مولعاً بفتح الادراج والعبث بالمفاتيح ، وكأنه يريد معرفة أسرار الكون كلها ، ولقد سمى مصطفى حجازي (١٩٩٠) فضول الطفل الشديد وحبه للإستطلاع (بالحشرية المعرفية) ، وفسر ذلك برغبة الطفل في السيطرة على ذاته والعالم ، وانه يريد أن يعرف لكي يكبر وحتى يعرف سر جسده ، وأسرار الوجود حوله ، اذ تقترن المعرفة بالكبر ، وإكتساب المهارات بالسيطرة ، والخروج من حالة الضعف والعجز إلى حالة من التوازن مع العالم ومع قواه، ويرى مصطفى حجازي ان المعرفة تقترن بتحقيق (المشروع الوجودي) للطفل الذي لا يكتفي بالإكتشاف بل بالمران الدائم ، وكأنه في ورشة تدريب ذاتي مستمرة .

ثامناً – إنفعالات طفل الرياض متمايزة وحادة ومتقلبة :

تكون انفعالات الطفل في مرحلة الرياض أكثر تخصصاً وتنوعاً من المرحلة السابقة فبعد أن كانت عامة تصبح متمايزة لتشمل انفعالات الحزن والفرح والغضب والدهشة والخوف والإشمئزاز ، كما تكون حادة وشديدة ، والطفل المتوافق نفسياً هو الذي يعي هذه الإنفعالات ، ويكون قادراً على التعبير عنها . كما يسهل على الطفل في هذه المرحلة الإنتقال من حالة إنفعالية معينة إلى نقيضها ، فقد يكون متأججاً من الغضب إذا أخذت منه لعبته ، ولكن إذا لمح قطة تموء بجانبه نسي غضبه وإنفرجت أساريره .

تاسعاً – بناء نواة الهوية الإجتماعية لطفل الرياض :

يكتسب طفل الرياض في هذه المرحلة هويته الإجتماعية وإحساسه بالإنتماء لمجتمعه ، فيتعلم بعض المهارات الإجتماعية ومعايير السلوك التي تتفق مع العادات والتقاليد السائدة في مجتمعه ، يعزز ذلك الخبرات الإجتماعية التي يتعلمها في

الروضة المتعلقة بالأسرة والمؤسسات الإجتماعية والعاملين فيها ، وكذلك الخبرات التي يتعرض لها من خلال وسائل الإعلام المختلفة .

عاشراً – تعلم الدور الجنسي وتحديد الهوية الجنسية :

تنمو الهوية الجنسية لطفل الرياض في حوالي سن الثالثة عندما يبدأ يميز بين الذكور والإناث ولكن بصورة غير ناضجة تماماً في بداية الأمر ، إذ ينخدع الطفل بالمظهر الخارجي والإنطباعات الحسية ، إلى سن الخامسة تقريباً . أما بالنسبة لتعلم الدور الجنسي أي عندما يبدي تفضيلاً لدور جنسي معين مرتبط بالذكورة أو الأنوثة حسب جنسه ، فذلك يعتمد على المجتمع الذي يعيش فيه . وكلما كان المجتمع تقليدياً تم الفصل بين أدوار الجنسين (الذكر والأنثى) وقت قولبة كل منهما في إطار معين ، ودور تقليدي جامد ، وعلى العكس من ذلك كلما تقدم المجتمع في سلم الحضارة والمدنية كانت النظرة إلى الدور الجنسي للفرد أكثر مرونة وإنفتاحاً ، وطفل الرياض يتعلم الدور الجنسي حسب نظرة المجتمع إلى هذا الدور وتوقعاته له .

حادي عشر – اللعب حياة الطفل في مرحلة الرياض :

يعتبر الميل إلى اللعب أهم خصائص نمو طفل الرياض وحاجة أساسية من حاجاته ، فعن طريق اللعب يكتشف الطفل ذاته والعالم حوله ، وبه يتعلم كيف يسيطر على بيئته . واللعب يساعده على النمو الجسمي والمعرفي واللغوي ، وباللعب يتعلم الطفل أدواره الإجتماعية وكثيراً ما يعتبر اللعب كصمام أمان للطفل ، فيفيد في علاجه من الناحية النفسية ، وذلك عندما ينفس عن إنفعالاته ومخاوفه عن طريق اللعب الخيالي أو الدرامي . وقد يضغط الآباء على المسؤولين في رياض الأطفال ويتهمونهم بالتقصير في عدم التركيز على تعليم أطفالهم مهارات القراءة والكتابة بل يدعونهم في معظم الأوقات يلهون ويلعبون ، وهم بذلك يجهلون قيمة اللعب في تنمية الطفل في جميع جوانب نموه ، فعن طريق اللعب (بركن الدكان مثلاً) في الروضة يتعلم الطفل مفاهيم تتعلق بالوزن والحجم ، وكذلك يتعلم كيف يستخدم العملة عندما يلعب دور البائع أو المشتري ، ويقوم أيضاً بتدريب حواسه عن طريق تجريب المأكولات وتذوقها وشمها ولمسها ورؤيتها ، ويتعلم أن يؤكد ذاته ويتفاعل إجتماعياً مع

الآخرين عن طريق التعامل في عملية البيع والشراء ، ويتعلم اتخاذ القرار بالشراء أو عدم الشراء ، لذلك فإن اللعب ليس نشاطاً عبثياً في رياض الأطفال بل هو حياة الطفل . (حامد زهران ، ١٩٨٨ ، محمد عماد الدين اسماعيل ، ١٩٨٩ ، Amborn , 1979; Bee, 1989 : Mcurties 1986 , Santrok , 1988 Shaefer, 1985 ; Turner & Helms , 1979) .

الفصل الثالث
التربية من أجل المستقبل

أولاً – نحو تعريف للتربية من أجل المستقبل :

من خلال دراسة تحديات المستقبل ومتغيرات العصر ، وخصائص نمو الطفل في مرحلة رياض الأطفال نستطيع أن نستشف ملامح التربية من أجل المستقبل للطفل من خلال التعريف الآتي :

التربية من أجل المستقبل هي مشروع حضاري تنموي أساسه الطفل تستهدف إعداده للمستقبل والعمل على تنميته تنمية شاملة من خلال إحترام حقوقه الإنسانية العالمية ، وتنمية وعيه بذاته ، وتعزيز إحساسه بالسيطرة والإنجاز ، وترسيخ إحساسه بالإنتماء ، وتهذيب حسه الجمالي ، وتعويده على التكيف مع التغير ، وتنمية الإبداع لديه ، وإيقاظ وعيه الإنساني وإحساسه بالمواطنة العالمية ، تستهدف من وراء هذا كله تحقيق التوازن بين عالمه الداخلي وعالمه الخارجي .

ثانياً – مبادئ التربية من أجل المستقبل :

يمكن تلخيص مبادئ التربية من أجل المستقبل للطفل كالتالي : .

(١) **الشمولية** : ويقصد بها أن التربية من أجل المستقبل يجب أن تكون شاملة فتتناول جميع جوانب نمو الطفل الجسمي والعقلي والإنفعالي والإجتماعي ، ولا تركز على جانب واحد فقط ، كما انها تقوم على مبدأ التنمية الشاملة للطفل بجميع أبعادها السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية والتربوية والنفسية.

(٢) **الملاءمة** : لا بد من أن تتلاءم التربية من أجل المستقبل مع خصائص نمو الطفل ، وحاجاته فتختار الأهداف والأساليب والوسائل التي تراعي مستوى إدراك الطفل وطبيعة نموه .

(٣) **الخصوصية** : من المهم أن تحتوي التربية من أجل المستقبل عناصر تراعي خصوصية المجتمع العربي الخليجي ، فتستمد أصولها من التراث العربي الإسلامي ، وطبيعة المجتمع الخليجي وخصائصه وتطلعاته .

(٤) **الإنفتاح** : يجب أن تبنى التربية من أجل المستقبل على مبدأ الإنفتاح على الخبرات العالمية والثقافات الأخرى حتى لا تعزل المواطن الخليجي عما يجري حوله في العالم من أحداث ، وحتى يواكب روح العصر بكل معطياته .

(٥) **المرونة** : التربية من أجل المستقبل يجب أن تكون قابلة للتجدد الحضاري ، والتغير المتناغم مع تغيرات العصر ، وحاجات المجتمع المتنامية ، وألا تكون ثابتة جامدة مخالفة لطبيعة العصر المتغير بإستمرار .

(٦) **الإنسانية** : من أهم مبادئ التربية من أجل المستقبل هو مبدأ الإنسانية بحيث تبنى على أساس إحترام حقوق الطفل فتهتم بالأبعاد الأساسية لهذه الحقوق وهي البقاء والتنمية والحماية ، وكذلك تهتم بالفئات الخاصة من موهوبين ومحرومين ومعوقين حسياً وعقلياً ، وكذلك تمنع التمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة أو اللون أو الخلفية الإجتماعية أو الإقتصادية أو غيرها .

(٧) **التوازن** : لا بد وأن تتبنى التربية من أجل المستقبل هذا المبدأ حتى يتحقق التوازن في نمو الطفل من جميع جوانبه ، بحيث لا يحرم الطفل من تنمية أي جانب على حساب الجوانب الأخرى جسمياً وعقلياً وإنفعالياً وإجتماعياً ، وكذلك التوازن بين عالمه النفسي الداخلي وعالمه المادي الخارجي حتى يشعر بالتوافق والإنسجام والسعادة .

ثالثاً – أهداف التربية من أجل المستقبل :

من خلال جميع ما سبق يمكن صياغة الأهداف التالية للتربية من أجل المستقبل لطفل الرياض في المجتمع العربي الخليجي:

(١) احترام حقوق الطفل العالمية :

لقد ولدت حقوق الطفل العالمية من احشاء حقوق الإنسان العالمية ، فالطفل هو إنسان بالدرجة الأولى ، وفي مقدمة أهداف التربية من أجل المستقبل هو إحترام حقوق الطفل في بلدان الخليج العربية . لأن إنسان المستقبل لن يستطيع أن يعطي أو يبدع أو ينجز ما لم تصان حقوقه الإنسانية وتلبى حاجاته الأساسية وما لم يتمتع بالكرامة الإنسانية.

ولقد تم إصدار إتفاقية حقوق الطفل من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٨٩م . وتنطبق الحقوق على الطفل دون سن الثانية عشرة ، ما لم يكن هناك قوانين ونظم وطنية تحد الحد الأقصى للطفولة بخلاف ذلك ، وتنطبق الحقوق الواردة في هذه الإتفاقية على كافة الأطفال بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العرق أو الدين أو الخلفية الإجتماعية ، أو المعتقدات السياسية ، وفي المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها حقوق الطفل إعطاء الأولوية للطفل ، وتفضيل مصلحته فوق المصالح الأخرى بإعتباره المحك لكافة القرارات المتعلقة بالصحة والرعاية والكرامة .

وينحصر تطبيق هذه الإتفاقية في مجالات ثلاثة وهي البقاء والتنمية والحماية ، بالنسبة للبقاء فيقصد به المحافظة على حياة الطفل ، وتنص الإتفاقية على أن تعمل كافة الدول على توفير أقصى حد ممكن من الجهود والخدمات للحفاظ على حياة الأطفال بالحصول على الخدمات الصحية مثل التحصين ، والحصول على مستوى معيشي مناسب كتوفير الغذاء المناسب ، والماء النقي ، والسكن الملائم وغيرها من الحاجات الأساسية ، وبالنسبة للتنمية فتتضمن حقوق الطفل في التعليم وتنمية قدراته، والحصول على الراحة ، والإستمتاع بأوقات الفراغ ، أما الحماية فتتضمن حقوقاً تتعلق بتوفير الحماية للطفل في الظروف الصعبة ، كالحروب والكوارث ، كما تتضمن حماية الطفل المعوق بدنياً وحسياً وعقلياً ، وكذلك حماية الطفل من الأذى والإهمال والإستغلال والأخطار (اليونيسف ، ١٩٩٠) .

ومما يدعو للتفاؤل أن دول الخليج العربية مثل البحرين والكويت قد وقعت على الإتفاقية في الآونة الأخيرة (منشورات اليونيسف ١٩٩١) .

(٢) تنمية وعي الطفل بذاته :

والمقصود بهذا الهدف إحساس الطفل بذاته بصورة مستقلة عن البيئة من حوله حتى يتبنى إطاراً مرجعياً يساعده على الإحساس بالكفاية والإستقلال ، ويساعد الطفل على تنمية وعيه بذاته وميله إلى الإستكشاف والتجريب ، وتفاعله مع الآخرين في محيطه الخارجي ، ويتضمن هذا الوعي إكتشاف الطفل لجسمه وحواسه ومشاعره وإنفعالاته وتعلمه كيف يعبر عنها ، وكيف يتفاعل مع بيئته ، يساعده في ذلك نمو قدراته اللغوية ليعبر عما يرى ويسمع ويلمس ويشم ويتذوق ، وحتى يعبر عن مشاعره من خوف وغضب وفرح وسرور (Goverment of Quebec, 1984) ، ويساعد الطفل في ذلك أيضاً تأسيس الهوية الجنسية في هذه المرحلة والتي تأخذ صفة الثبات الجنسي في أواخرها كما ذكرنا سابقاً ، وكذلك تشكيل الضمير عنده ، وإدراكه لهويته الإجتماعية ، وبذلك يبدأ يعي ذاته بأبعادها المختلفة الجسمية والإنفعالية والجنسية والإجتماعية والمعرفية .

والوعي الحقيقي للذات بالنسبة للطفل في هذه المرحلة يتضمن عمليتين وهما : (١) معرفة الشيء ،(٢) التجريب وذلك للتأكد من معرفة الشيء ، ومعنى هذا أن الطفل يحتاج إلى الممارسة العملية والمحسوسة للخبرات المختلفة التي يتعرض لها في بيته حتى يستطيع إدراك الشيء وتمثله (Government of Quebec, 1984) ، والدليل على ذلك أن الطفل في هذه المرحلة إذا طلب منه أن يحدد ذاته ،فإن إجاباته تتركز معظمها حول جوانب قد مارسها وجربها بالفعل كأن يقول (أنا ألعب بالكرة)، (أنا أذهب إلى الروضة)، (أنا أركب الدراجة) .

والوعي بالذات يقتضي تنمية مفهوم إيجابي نحو هذه الذات وقبولها والرضى عنها ، ويعتبر هذا أحد أهداف النضج الهامة لهذه المرحلة كما عبر عنها هافنجهرست (Havinghurst , 1972) ، لذا فإن إحساس الطفل العربي الخليجي بذاته وفرديتها وإستقلاليتها وفخره بهذه الذات المتميزة يعتبر بداية الطريق في بناء إنسان المستقبل.

(٣) تعزيز إحساس الطفل بالإنجاز والسيطرة :

إن إنسان المستقبل في الخليج العربي يجب أن يحقق تطلعات مجتمعه التنموية عن طريق العمل المنتج والإنجاز المثمر ، والمجتمع القوي لا يقوم إلا على سواعد أبنائه ، وقدراتهم على العمل والإنتاج ، ونرى في الوقت الحاضر أن المجتمعات الخليجية عامة تشكو من مشكلة الإعتماد على العمالة الوافدة ، والنظر ة السلبية تجاه العمل من قبل المواطن الخليجي مما يعوق المسيرة التنموية لهذه المجتمعات ، وتشير الإحصاءات إلى تضخم نسبة العمالة الأجنبية في دول الخليج مقابل نسبة العمالة الوطنية ، وإلى تمركز القوى العاملة الوطنية في المناصب الإدارية والقيادية ، وإنخفاض نسبتها في الكوادر الفنية والوسطية ، بالإضافة إلى ضعف تدريبها ، وتدني مساهمتها في العمليات الإنتاجية . وتبين بعض الدراسات إلى أنه من العوامل الهامة لتدني إنتاجية المواطن الخليجي إتجاهاته السلبية نحو العمل (الأمانة العامة لإتحاد الغرف العربية الخليجية ، ١٩٨٧) . لذا كان من المهم التركيز على هذا الهدف لإدراجه ضمن أهداف التربية من أجل المستقبل لطفل الرياض في بلدان الخليج العربية .

وإحساس الطفل بالإنجاز يتولد لديه وهو طفل رضيع فعندما يرمي لعبته على الأرض يسمع صوتها ، وعندما يصرخ باكياً من الجوع تستجيب له أمه لتلبي حاجته ، وبذلك تتولد الثقة في نفسه وفي بيئته بأنه قادر على إحداث التغيير فيها ، وتطويعها لتلبية حاجاته ، وهذا ينطبق على الطفل الذي يعيش في بيئة تدعم هذا الإحساس لديه.

وعندما يكبر الطفل في مرحلة الرياض يبدي أنماط سلوك ترتبط بالإحساس بالإنجاز ، فيبدأ يستكشف بيئته عن طريق إستخدام حواسه ، ويتجول في محيطه ، ويلمس كل ما تطاله يده ، ويقوم بالروتين اليومي لوحده لغسل يديه ، وإرتداء ملابسه، وربط حذائه ، وتناول طعامه ، مما يعزز إحساسه بالسيطرة والإنجاز إذا أتيحت له الفرصة لممارسة هذه النشاطات وغيرها ، أما إذا منع من ذلك من قبل الكبار فإن إحساسه بالإنجاز سوف يحل مكانه إحساس بعدم الكفاية والقصور .

ولعل من أهم النشاطات التي تحقق إحساس الطفل بالسيطرة على بيئته وقدرته على الإنجاز اللعب الخيالي أو الدرامي الذي يساعده في التغلب على مخاوفه ،

والتخلص من إحساسه بالعجز ، فهو عندما يستبد به الخوف والقلق من موضوع معين، أو يلاقي الكثير من الصد والرد من عالم الكبار يلجأ إلى عالمه الصغير ، وينسج له خياله ما يحلو له وما يريد ، ويكرر تخيل أو لعب الموقف الذي يسبب له الخوف بصورة تلقائية ، إلى أن يألفه ويتعود عليه ويسيطر عليه سيطرة تامة ، مما يشعره بالزهو والإعتزاز ، فيتحول من الصغير العاجز إلى الكبير المسيطر في عالمه الخاص ، مما يجعله يحتفظ بتوازنه الداخلي بعد أن كاد يفقده في عالم الكبار .

وتشجيع الطفل على التعبير عن قدراته بواسطة الفنون التشكيلية وخاصة الرسم والأشغال اليدوية ، وكذلك اللعب بالماء والرمل والصلصال والمواد القابلة للتشكيل يعطي الطفل إحساساً بالكفاءة والإنجاز ، كما أن تعريضه لخبرات إجتماعية ترتبط بالمهن المختلفة عن طريق لعب الأدوار يغرس في نفسه بذور الوعي الإجتماعي بأهمية العمل والإنجاز .

(٤) تعزيز الإحساس بالإنتماء والهوية الإجتماعية :

ان هذا الهدف من الأهداف التي تفرض نفسها في مشروع التربية من أجل المستقبل لطفل الرياض في الخليج العربي ، وذلك لترسيخ جذوره في تربته العربية الإسلامية الخصبة ، في عصر جديد أصبح الإنفتاح على العالم ضرورة حتمية ، وبالتالي ان لم تكن جذورها راسخة قد يتعرض كيانه وهويته للخطر والزوال .

والطفل كما يذكر د. مصطفى حجازي (١٩٩٠) كائن منتم بالأصل وليس بالتطبع طالما هو كائن إجتماعي ، والطفل قبل أن يولد يحاط بمجموعة من التوقعات من قبل الوالدين والمحيطين به ، ومنذ ولادته يبدأ في مرحلة البحث عن هويته ، وتتحدد هويته الأولى من خلال علاقته الثنائية بأمه ، ثم تتسع دائرته حيث يتعرف على هويته الأسرية ، التي تزداد وتتسع تدريجياً حتى تشمل الإنتماء إلى المسكن فالحي فالمدرسة فالمدينة ، ويضيف د . حجازي إلى أن الهوية الإجتماعية تبرز بعد سن الثالثة حيث ينمو الضمير الجماعي للطفل عبر إنتمائه لأسرته والجماعات الأخرى . وإنطلاقاً من هذه الدائرة تتأسس الهوية الوطنية التي تنمو وتتبلور بعد سن السادسة ويترعرع الطفل ضمن نسيج من العلاقات الإجتماعية ، وفي إطار مناخ ثقافي معين ، حيث تلعب الوسائط الثقافية دوراً هاماً في تعزيز إحساس الطفل بالإنتماء بشكل عفوي

غير مباشر ، والتي تستخدم فيه الرموز الثقافية المختلفة كاللغة وأسلوب الملبس والأكل ، والمناسبات والأعياد ، وأبطال التاريخ ، والأغاني والموسيقى والألعاب التربوية والترفيهية ، والقصص الشعبية .

وإذا ألقينا نظرة متفحصة وناقدة إلى بعض رموز ثقافة الطفل العربي إجمالاً نرى انها لا تعزز إحساسه بالإنتماء بل قد تشعره بالغربة وتشكل جزءاً من عملية الغزو الثقافي .

فأدب الأطفال كما يشير د. هادي نعمان الهيتي (١٩٨٨) قد اعتمد بصورة رئيسية على الترجمة ويشكل جزءاً من عملية الغزو الثقافي . وخاصة أن هذه المواد تقدم بصورة فيها الكثير من الإثارة والجاذبية . ولا بد من تقديم بديل مبرمج يغني الأطفال عن التلهف إلى الإصدارات الأجنبية ويشبع حاجاتهم الإتصالية ، ومن أهم عيوب أدب الأطفال العربي انه يتوجه إلى اسلوب تمجيد الماضي من خلال العبارات اللفظية الرنانة ، ويحتوي على مواقف قاسية من خلال قصص من التراث والتاريخ ، ويتضمن تعبيرات لا يتسع لها قاموس الطفل اللغوي ، كما أن مضامينه ضيقة ومحدودة ، عدا عن اعتماده على اسلوب الوعظ المباشر ، وعدم تلبيته لخصائص نمو الطفل .

وبالنسبة لرسائل الإتصال المسموعة والمرئية في الخليج فتأثيرها أبلغ في تشويش إحساسه بالإنتماء عبر عرضها نماذج غريبة عن بيئة الطفل ومحيطه مثل (سوبرمان) و (غراندايزر) وغيرها .

أما في مجال ألعاب الأطفال فيبدو أن الطفل العربي مهدد بضياع الهوية كما تذكر نجلاء بشور ، فذكرت في مقالتها بعنوان (ألعاب الأطفال وسائط النقل الثقافية) في مجمل كلامها عن ألعاب الطفل ودورها في تغريبه بدلاً من تعريبه ، وألعاب طفل ما قبل المدرسة بإطارها وشكلها ومضمونها تنبع من البيئة الأجنبية ، فشكل البيوت غربي ، والدمى ولباسها وأثاثها غربي ، مثل (باربي) و (سندي) ، وغيرها ، من الدمى ، التي لاقت رواجاً كبيراً بين الأطفال ، كما أن معظم هذه الدمى شقراوات ذوات عيون زرقاء ولباسها وممتلكاتها (سيارة وبيت وفرس) وطريقة عيشها تمثل الطفلة الغنية في المجتمع الأمريكي الإستهلاكي ، والألعاب التي تمثل

الحيوانات أجنبية أيضاً مثل الدب والخنزير والباندا .

وتضيف نجلاء بشور أن تأثير هذه الألعاب على أطفالنا كبير بسبب جودة تصنيعها والدعايات الكثيرة المنتشرة حولها في وسائل الإعلام ، وهي تساهم في تكوين الإنسان النموذج وفق المعايير الغربية . ولما كان طفلنا لا يجد أمامه بديلاً يمثل ثقافته المحلية ، وهويته الوطنية ، وبنفس المستوى المؤثر يقارن بينها وبين واقعه فينفر من هذا الواقع الذي لا ينطبق على الصورة التي رسخت في ذهنه منذ صغره . ومن هنا تبدأ عملية تغريبه (عن مصطفى حجازي وآخرين ، ١٩٩٠) .

(٥) تهذيب حسّ الطفل الجمالي :

لا بد لإنسان المستقبل من أن يسعى لتحقيق التوازن بين عالمه الداخلي والكون المحيط به ، وأن يجد لغة عالمية مشتركة بينه وبين سائر البشر ألا وهي لغة التعبير الفني والجمالي ، ولقد أكدت كافية رمضان وفيولا الببلاوي (١٩٨٧) أن الغاية الكبرى لوكالات تنشئة الطفل هي بناء الإنسان العربي المثقف عاشق الثقافة والمعرفة الذي لا يشتهي الحياة أو يستسيغها بدون الحق والخير والجمال .

ويذكر نذير نبعة (عن مصطفى حجازي وآخرين ، ١٩٩٠) أن الجماليات لها قدرة توحيدية ، فهي ليست مجرد إيقاع أو لون أو شكل بل فيها تكمن النظرة الأصيلة إلى الكون التي توحد أبناء ثقافة معينة ، وتكون بمثابة لغة مشتركة بينهم ، وتكون لغة الإنفتاح على الثقافات الأخرى ، ووسيلة للتفاعل معها ، وبذلك يرى أن الجماليات هي وسيلة للتوافق مع الذات من جهة ، وللتوحد مع الكون من جهة أخرى .

ويضيف نذير نبعة (عن مصطفى حجازي وآخرين ، ١٩٩٠) أن الحس الجمالي من المكونات الأساسية في جميع الثقافات ، وهي تربط العالم الداخلي مع عالم الثقافة والطبيعة ، والطفل هو فنان بطبعه ولا يحتاج إلى إيقاظ الحس الجمالي عنده ، بل كل ما يحتاجه هو تغذية هذا الإحساس بالمثيرات الملائمة لحناً وشكلاً ولوناً ، وعلاوة على ذلك فالطفل يصنع هذا الفن حين يصدر المناغاة والأصوات وهو طفل رضيع ، ثم يلجأ إلى الرسم والتلوين عندما يكبر قليلاً ، والطفل ينطلق بلا قيود ولا حدود في خياله عند مروره بالخبرة العاطفية ، كالفنان تماماً حيث يتجاوز حدود

الواقـع ليجد ما سمـاه بـ (واحة الحرية) حين يجعل الطيور والأزهار والحيوانات تتكلم وذلك في محاولة للتعبير عن رغبته في الإتحاد بالكون .

(٦) تعويد الطفل على التكيف مع التغير :

المنطلق الرئيسي لإختيار هذا الهدف ضمن بقية الأهداف في إطار التربية من أجل المستقبل لطفل الرياض في بلدان الخليج العربية ، هو أن طبيعة العصر المعلوماتي ، الذي تطرقنا لذكره سابقاً كأحد تحديات المستقبل ، والذي بدأ الإنسان الخليجي بولوجه فعلاً ، يتسم بالإيقـاع السريـع فـي التغيـر ، كـمـا أن عالـم المستقبـل ملـيء بالغموض واللايقين ، ولا أحد يستطيع أن يتكهن بما يحمله هذا المستقبل من مفاجآت لذا فإن إنسان المستقبل، لا بد وأن يتسلح بمهارة التكيف مع التغير كأحد المداخل إلى المستقبل كما أكد علماء المستقبل، حتى يكون أكثر قدرة على المحافظة على التوازن في عالمه الداخلي ازاء التغيرات السريعة اللاهثة في عالمه الخارجي (Toffler, 1970) .

ويعنى التكيف بالضرورة تحقيق التوازن بين الفرد وبيئته وتسلح إنسان المستقبل بمهارة إتخاذ القرارات من عدد من البدائل ، والخيارات المتعددة أمامه ، وتقبله الغموض والمواقف الجديدة بدلاً من المواقف العادية والروتينية المملة ، وكذلك التوافق مع الأزمات الطارئة .

وبالنسبة لمهارة إتخاذ القرار فهي مهمة في عصر جديد يتسم بالإنفتاح على الثقافات الأخرى ، وعلى العالم برمته ، بسبب تقدم وسائل الإتصال الحديثة ، ويجعل من الضروري على إنسان المستقبل أن يفكر ببدائل عديدة وخيارات متنوعة ، ثم يختار منها ما يناسبه ، ويرفض ما لا يناسبه .

لذا يجب أن نعود الطفل منذ الصغر على إتخاذ القرارات بنفسه بما يناسب مستوى إدراكه ، وفي بداية الأمر يكون عدد البدائل محدوداً كأن تقول له أمه هل تريد أن تأكل تفاحة أو موزة ، أو تطلب منه معلمة الرياض أن يختار إحدى الألعاب التي تضعها أمامه، وكلما كبر الطفل استطاع أن يفكر بعدد أكبر من البدائل ، وأخذ هامشاً أكبر من الحرية في عملية إتخاذ القرار ، واتبع منهجاً منظماً في إتخاذ القرارات (Hendrick , 1980) .

ومن الضروري أن نعود طفل الرياض على الغموض ، وقبول الموضوعات غير الواضحة التي تستثير فضوله وتحفز إبداعه ، مثل إشراكه في ألعاب على أشكال ألغاز محيرة، أو قصص غير مرتبة يقوم بترتيبها وفك الغموض فيها (Hendrick, 1980) .

وتعويد الطفل على التكيف مع التغير يتضمن أيضاً تدريبه على التكيف مع الأزمات الطارئة ، ويمكن إتباع الإستراتيجية المسماة بـ Crisis Proofing أي صيانة الطفل ضد الأزمات بحيث يتم تعريضه لجرعات بسيطة من الخبرات المؤلمة كأن يقوم بدفن عصفور صغير ميت ، أو يقوم بزيارة المستشفى قبل إجراء العملية ، وذلك حتى يتزود الطفل بمعلومات وخبرات مسبقة عن بعض الأزمات الطارئة أو الصعبة لتخفيض حجم الخوف والقلق من المستقبل المجهول (Hendrick, 1980) .

(٧) تنمية الإبداع لدى الطفل :

ان التغير العلمي والتكنولوجي السريع الذي تعرضنا لذكره سابقاً كأحد تحديات المستقبل جعل الإنفجار المعرفي سمة العصر ، حيث بسط نفوذه وسلطانه على حياتنا عبر وسائل الإتصال ، ومن خلال إستخدام تكنولوجيا المعلومات ، وبات من المستحيل إستيعاب الكم الهائل من المعلومات المتوافرة لدينا لأن ما نتعلمه اليوم يصبح بالياً قديماً في الغد ، لذا أكد علماء المستقبل على ضرورة التركيز على مهارات العقل وخاصة الإبداع كبوابة نعبر من خلالها إلى المستقبل (Toffler , 1970) .

ويتضمن معنى الإبداع إستثارة الحساسية للمشكلات لدى الطفل بحيث لا نعطيه المعلومات جاهزة ، بل نطرحها كأسئلة مفتوحة تفتح ذهنه للمعرفة وتثير فضوله للإستقصاء ، كما يتضمن الإبداع معنى **الطلاقة** أي تشجيع الطفل على الإتيان بأكبر كم ممكن من الحلول للمشكلات ، وكذلك **المرونة** أي تشجيعه على الإتيان بعدد متنوع من الحلول للمشكلات ، فيسمح لطفل الروضة أن يستخدم العصا كحصان ، أو الكوب كقبعة للعبته ، والأقلام كمراوح لطائرته ، وكذلك يتضمن **الأصالة** أي الإتيان بحلول فريدة أو نادرة لم يسبقه إليها أحد وكذلك يتضمن الإبداع تشجيعه على التوسيع أي الإضافة إلى الموضوعات الأصلية وزيادة التفصيلات فيها ، كأن نقص عليه قصصاً بدون عناوين أو نهايات فيقترح هو هذه العناوين وتلك النهايات بوحي من خياله الواسع ، وبينما أكد تورانس على أهمية الحساسية للمشكلات

وإكتشاف نواحي النقص والقصور فيها ، تركز إهتمام جيلفورد على تنمية الطلاقة والمرونة والأصالة والتوسيع (Guilford, 1967 ; Torrance, 1962) .

وتلعب الأسرة دوراً كبيراً في تنمية الإبداع لدى الطفل ، وخاصة فيما يتعلق بأساليب التنشئة الأسرية ، فلقد بينت الدراسات حول أثر أساليب التنشئة الأسرية على تنمية الإبداع لدى الطفل أن أهم الأساليب التي تحفز الإبداع لدى الأبناء هي: التشجيع ، والإستقلالية ، والدفء والقبول والعطف ، والبعد عن العقاب والتسلط ، وإعطاء الطفل الحرية في إتخاذ القرار في إستكشاف البيئة ، وإستخدام الخيال وتشجيع التوافق مع ظروف الفشل والإحباط (جيهان العمران ، ١٩٨٨) .

وبتحليل واقع التنشئة الإجتماعية والأسرية في الوطن العربي ، تبين أن هذه الأساليب تعوق الإبداع ومن أهم هذه الأساليب هي إتباع اسلوب التسلط في المعاملة ، وأسلوب الحفظ والتلقين ، وإنتشار التفكير الخرافي المتعلق بتربية الأطفال ، والتذبذب في معاملة الطفل ، والمفاضلة بين الأبناء ، وعدم إحترام فردية الطفل ، واسلوب التنميط الجنسي الذي يلجأ إلى قولبة الذكر والأنثى في إطار تقليدي جامد (جيهان العمران ، ١٩٨٨) .

كما حدد أحمد عبادة (١٩٨٦) أن أهم معوقات التفكير الإبداعي المتعلقة بالأسرة هي سوء الرعاية الأسرية كعدم إتباع اسلوب المناقشة مع الأبناء ، والإتجاهات الوالدية الخاطئة نحو الإبداع مثل عدم الإهتمام بلعب الأطفال ، وسوء التوافق الأسري ، والحماية الزائدة ، والإهمال ، وإثارة الألم النفسي ، والتدليل والتفرقة ، والعلاقة السلبية بين البيت والمدرسة .

وأكد فاخر عاقل (١٩٧٩) على أهمية التربية قبل المدرسة في تنمية الإبداع لدى الطفل ، وعلى وجوب البدء بصورة مبكرة حين تكون نفس الطفل أكثر تحسساً بالتغير في الإثارة الحسية ، وعلى ضرورة الإهتمام بالبرامج التي تحتوي على مثيرات حسية تستثير التجريب والإختبار لدى الطفل ، وتشجع اللعب بالرمل والماء ، والأساس الفكري لهذه البرامج قائم على فكرة الإثارة والإغناء بالنسبة للبيئة المحيطة بالطفل .

(٨) إيقاظ الوعي الإنساني وتنمية الإحساس بالمواطنة العالمية :

أكدت الأحداث الأخيرة التي جرت على الساحة العربية والعالمية وخاصة أزمة الخليج ، أن سائر البشر في جميع بلدان العالم يشكلون أسرة عالمية واحدة ، ويواجهون مصيراً مشتركاً ، فالأخطار الناجمة عن تلوث البيئة ، والتضخم السكاني ، وقلة الموارد الطبيعية ، وأمراض العصر الفتاكة كالإيدز ، والحروب النووية أو الذرية أصبحت تهدد شعوب العالم قاطبة ، ويعزز هذا الشعور إنتشار وسائل الإتصال وتقدمها التي اختزلت المسافات والأزمنة بين الشعوب .

لذا فإن الإنسان العربي الخليجي لا يمكن أن يعيش بصورة منعزلة عن بقية العالم ، ولا بد أن تهتم التربية من أجل المستقبل بالبعد الإنساني كأحد أهم جوانب شخصيته ، ويتضمن البعد الإنساني غرس بعض الإتجاهات لدى الطفل منذ مرحلة الرياض التي تجعله ينبذ التعصب والتفرقة .

وتعتقد الباحثة أن من أهم الإتجاهات التي يجب أن نعود الطفل عليها هي عدم الفصل بين الأدوار الجنسية ، أي عدم قولبة الذكر والأنثى في أدوار نمطية محددة وجامدة ، وذلك عن طريق الوعي لما تحمله وسائل الإعلام المختلفة وخاصة التلفزيون ومنهج رياض الأطفال من صور قد تعكس هذه النظرة النمطية لتحل محلها النظرة الحديثة التي تحترم الإنسان كإنسان بغض النظر عن جنسه ، فلقد أثبتت بعض الدراسات بالفعل أن طفل الرياض يتعلم الدور الجنسي عن طريق وسائل التنشئة الإجتماعية ، وخاصة التلفزيون سواء كان هذا الدور تقليدياً نمطياً أو لا نمطياً (Hothorington & Park 1988) .

ويتضمن البعد الإنساني ضرورة الإهتمام بحماية البيئة من التلوث الذي يهدد العالم بأجمعه ، وتدريب الطفل في مرحلة الرياض على الإهتمام بنظافة بيئته في البيت والروضة عن طريق بعض الممارسات العملية .

والبعد الإنساني يعني الإحساس بالمواطنة العالمية ، فلقد وعى عدد كبير من المربين بوجوب تنمية هذا الإحساس لدى الطفل بدءاً بمرحلة الرياض حيث تؤسس النواة الأولى للهوية الإنسانية ، إذ ذكر (Reischauer , 1973) بضرورة تضمين مناهج رياض

الأطفال نشاطات تنمي الهدف الذي سماه بالحس بالمواطنة العالمية (World Citizenship) ، حتى يشب الطفل على الإنفتاح والبعد عن التعصب ، ونبذ الإنعزالية والعنصرية في عالم جديد تتشابك مصالحه ، ويتقلص حجمه بصورة مستمرة ، ومبررات هذا الإتجاه ، كما ذكر بيكر (Becker, 1979) ترتكز على ما يلي :

١ - وحدة وتنوع أفراد المجتمع العالمي .

٢ - الإعتماد المتبادل بين الدول والشعوب .

٣ - الحرص على بقاء النوع البشري .

٤ - تحسين نوعية حياة الإنسان على الأرض .

٥ - مواجهة شعوب العالم لنفس المصير .

٦ - الإحساس بالمسؤولية تجاه الأجيال القادمة حتى يرثوا الأرض وما عليها دون إهدار طاقاتها ومواردها .

٧ - إحترام حقوق الإنسان .

٨ - تحقيق الأمن والسلام العالميين .

وليس المقصود من وراء ذلك تعليم الطفل حقائق ومعلومات عن البلدان المختلفة ، ولكن المقصود هو تطوير إتجاهات إيجابية لديهم تتسم بالإنفتاح نحو الآخرين .

ولب المشكلة كما يحددها ماكرتس (Mcurtis, 1986) أن التربية لم تتغير بسرعة كافية عن العالم الخارجي تمهيداً لخلق جو ملائم للتعاون الدولي ، وحل المشكلات العالمية ، لذا فإن الحاجة ملحة إلى تغيير في أهداف التربية وأساليبها بحيث تتضمن تنمية الوعي بالثقافات المختلفة والمتعددة لشعوب العالم من خلال

تركيزها على تنمية أهداف التعاطف Empathy والتعاون Cooperation والتواصل Communication بدءاً بمرحلة الطفولة المبكرة .

رابعاً - سياسة عامة لتحقيق أهداف التربية من أجل المستقبل :

بعد صياغة الأهداف المقترحة للتربية من أجل المستقبل لطفل الرياض في دول الخليج العربية يمكن إقتراح سياسة عامة لتحقيق هذه الأهداف على النحو التالي :

١- وضع هدف إعداد الطفل للمستقبل ضمن السياسة التربوية للطفل العربي الخليجي ، وإعتبار مرحلة رياض الأطفال نقطة الإنطلاق لتنفيذ هذه السياسة، لما لهذه المرحلة من أهمية بالغة في تحديد ملامح شخصية الطفل ، كونها اللبنة الأساسية في بناء إنسان المستقبل ، وبإعتبارها تربة خصبة لإكتسابه المهارات والخبرات الأساسية ، التي يشق بواسطتها طريقه نحو المستقبل .

٢ - الإهتمام بالتنمية الشاملة للطفل العربي الخليجي التي تتناول جميع جوانب نموه الجسمية والعقلية والإجتماعية والعاطفية والنفسية والأخلاقية مع إيجاد نوع من التوازن في نمو هذه الجوانب دون التركيز على جانب واحد وإهمال الجوانب الأخرى إنسجاماً مع مبادئ نمو الطفل التي تنظر إليه كوحدة متكاملة ، ونظراً للترابط العضوي بين هذه الجوانب .

٣- سن التشريعات التي تكفل حقوق الطفل وتصونها في ضوء تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ، ووفق الإتفاقية العالمية لحقوق الطفل ، ودعوة جميع حكومات دول الخليج العربي إلى التوقيع على هذه الإتفاقية وتنفيذ بنودها والإلتزام بها ، وتوعية جميع فئات المواطنين بهذه الحقوق وضرورة ممارستها وتطبيقها ، عن طريق وسائل الإعلام ومن خلال المؤسسات المجتمعية المختلفة مع التأكيد على تنفيذ سياسة مبدأ الطفل أولاً ، أي تفضيل مصلحة الطفل على جميع المصالح الأخرى ، والإهتمام ببقاء الطفل وحمايته ونموه .

٤ - إعتبار اللعب حاجة من حاجات الطفل الأساسية كالغذاء والصحة ، وعلى المسؤولين توفير حدائق كافية قريبة من منازل الأطفال في المناطق الفقيرة بصورة خاصة ، وكذلك ينبغي التأكد من أن الرياض تحتوي على ساحة لعب مساحتها كافية حتى تتاح الفرصة للطفل لأن يمارس نشاطه الحركي ، ويدرب حواسه المتفتحة وذلك في حدود آمنة ، ومن المهم الإهتمام باللعب التمثيلي والخيالي عن طريق تنظيم البيئة التربوية بالروضة وإعداد الأركان التعليمية مع ترك ركن للعب الحر ، وكذلك ينبغي إختيار الألعاب المناسبة للطفل التي ترتبط ببيئته ، وتستوحى من تراثه ، تتوافر فيها شروط السلامة وتتناسب مع خصائص نموه ومستوى إدراكه .

٥ - توفير بيئة لطفل الرياض ملائمة وغنية ومتنوعة ، تعمل على تنمية وعيه بذاته، وتهذيب حسه الجمالي والتعبير الحر المبدع ، عن طريق النشاطات الموسيقية والفنية والحركية ، يكون الطفل هو محور هذه النشاطات .

٦ - تشجيع الطفل على الإستقلال والإنجاز ، وتزويده بخبرات تشعره بالكفاية والثقة بالنفس والسيطرة على بيئته ، وخاصة من خلال اللعب الخيالي ، والعناية بأموره الشخصية والروتينية ، وتعريضه لخبرات إجتماعية تتضمن تعريفه بمهن متنوعة ، وتغرس في نفسه إتجاهات إحترام قيمة العمل ، وأهمية الإنجاز والإنتاج .

٧ - عرض نماذج وشخصيات محببة إلى نفوس أطفال الرياض عبر وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون نابعة من بيئة الطفل ومستوحاة من تراثه العربي الإسلامي ، تبث من خلالها معايير السلوك الإجتماعي المرتبط ببيئته حتى يتوحد معها ، وتضمين مناهج الرياض خبرات إجتماعية تحتوي على عناصر من ثقافة الطفل الخليجي ورموزها تساعد على ترسيخ هويته الإجتماعية ، والتعرف على عادات مجتمعه وتقاليده .

٨ - تعريف الطفل في الرياض بثقافات الشعوب الأخرى من خلال ممارسات عملية كالرقص والغناء ، وإرتداء أزياء شعبية للشعوب الأخرى ، وتذوق أطعمتهم ، وغيرها من النشاطات التي تربط الطفل بثقافات الشعوب الأخرى .

٩ - تعويد الطفل على التكيف مع التغيير ، والتوافق مع الأزمات عن طريق إكسابه المرونة وتعريضه للخبرات المسماة Crisis Proofing (الحماية من الأزمات) في البيت والمدرسة ، وكذلك عن طريق تعريضه لمواقف جديدة تتسم بالغموض ومليئة بالألغاز المحيرة ليقوم بحلها ، وإكسابه مهارة إتخاذ القرار من خلال عدة بدائل وخيارات مما يناسب عمره ومستوى إدراكه .

١٠ - إتباع الاسلوب الديمقراطي في معاملة الطفل في البيت والروضة ، وتوفير جو يتسم بالحرية والدفء والقبول ، ونبذ أساليب التنشئة الأسرية المتوجهة نحو العقاب والتسلط ، وكذلك نبذ التفكير الخرافي من المجتمع العربي الخليجي وخاصة فيما يتعلق بأسلوب تربية الطفل بتوعية الآباء بأساليب التنشئة الصحيحة والتي تساعد في تكوين شخصية إنسان المستقبل المنشود في بلدان الخليج العربي التي تتسم بالعقلانية والإنفتاح والإبداع والإستقلالية والإنجاز .

١١ - تعويد الطفل على التعاطف والتعاون والمشاركة كمداخل إنسانية لأخلاقيات إنسان المستقبل ، وتعويده على نبذ التعصب والتحيز والتفرقة من خلال ممارسات عملية في البيت والروضة وتضمين منهج رياض الأطفال نشاطات تنمي المشاركة الوجدانية والتعاطف والإحساس بالآخرين ، وكذلك بث النظرة اللانمطية إلى كل من المرأة والرجل عبر وسائل الاعلام وأدب الأطفال ومنهج الرياض التي تنظر إلى الإنسان حسب قدراته وكفاءاته وليس حسب جنسه ، وزرع هذه النظرة في نفس الطفل منذ صغره حتى يشب بعيداً عن التعصب ، وكذلك دمج الفئات الخاصة من معاقين حسياً وحركياً وعقلياً في برامج الأطفال عبر وسائل الاعلام وخاصة التلفزيون ، وكذلك في برامج رياض الأطفال صيانة لحقوقهم الإنسانية والنظر إليهم كونهم طاقة لا إعاقة في عصر جديد يحترم حقوق الإنسان .

المراجع العربية

١ - أحمد عبادة ، معوقات التفكير الإبتكاري في مراحل التعليم العام ، الكتاب السنوي في علم النفس ، المجلد الخامس ، العدد الخاص ، ١٩٨٦ .

٢ - الأمانة العامة لإتحاد الغرف العربية الخليجية ، «دور القطاع الخاص في أقطار الخليج العربي في تطوير وسائل رفع معدلات الإنتاجية» في: واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها ، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الإجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، سلسلة الدراسات الإجتماعية والعمالية العدد (٨) ١٩٨٧ .

٣ - بدر العمر ، رجولة الصغار أو طفولة الكبار ، الطفولة في مجتمع متغير ، الكتاب السنوي الأول ، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ، ١٩٨٣ - ١٩٨٤ .

٤ - جيهان أبو راشد العمران ، التنشئة الإجتماعية والأسرية والطفل العربي ، ورقة قدمت في مؤتمر نحو مستقبل ثقافي أفضل للطفل العربي ، الذي نظمه المجلس العربي للطفولة والتنمية ، القاهرة ٢٩ أكتوبر - ٣١ نوفمبر ١٩٨٨.

٥ - الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إتفاقية حقوق الطفل ، نوفمبر ١٩٨٩ .

٦ - حامد زهران ، علم نفس النمو ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٧- زكريا أحمد نصر ، موارد العالم ١٩٨٧ . تقرير دولي مترجم حول تقييم لأوضاع الموارد التي يقوم عليها اقتصاد العالم للمعهد الدولي لشؤون البيئة والإنماء ومعهد الموارد العالمية، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

٨ - عثمان لبيب فراج «إستكمال دراسة أنماط الخدمات المتاحة للطفل العربي الخليجي وأساليب تطويرها ، والسلبيات المحيطة بحياته» ، البند الثاني من وثائق جدول أعمال الدورة السادسة لمجلس وزراء العمل والشؤون الإجتماعية بالدول العربية الخليجية ، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئوون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، البحرين ١٩٨٣ .

٩ - فاخر عاقل ، الإبداع وتربيته ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٩ .

١٠- كافية رمضان وفيولا البيلاوي ، الاثراء الثقافي للأطفال : نحو إستراتيجية لتنمية ثقافة الطفل في الخليج العربي ، المجلد الثاني ، ١٩٨٧ .

١١- محمد عماد الدين اسماعيل ، الأطفال مرآة المجتمع ، عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (٩٩) ، مارس ١٩٨٦ .

١٢ - محمد عماد الدين اسماعيل ، الطفل من الحمل إلى الرشد ، الجزء الأول : السنوات الست الأولى ، الكويت ، دار القلم ، ١٩٨٩ .

١٣ - محمد عماد زكي ، تحضير الطفل العربي للعام ٢٠٠٠ ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٩٠.

١٤ - مصطفى حجازي وآخرون ، ثقافة الطفل العربي بين التغريب والأصالة ، سلسلة ثقافتنا القومية (٤) ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، المملكة المغربية ، ١٩٩٠ .

١٥ - هادي نعمان الهيتي ، ثقافة الطفل ، عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (١٢٣) ، ١٩٨٨ .

١٦ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ، وضع الأطفال في العالم ، ١٩٩٠ .

١٧ - منتدى الفكر العربي ، مسودة التقرير النهائي ، تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين ، مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي ، عمان ، ١٩٩٠ .

المراجع الأجنبية

1 - Ambron , S.Q. Child Development , U. S. A. Holt, Rinehart, and Winston , 1978 .

2 - Becher , J. A., Schooling for a Global Age, McGraw Hill , U. S. A., 1979 .

3 - Bee, H., The Developing Child, 5th edition , Harper & Row Publishers, U.S.A,1989 .

4 - Government of Quebec , Quebec : The Curriculum for pre-school Education., 1984 .

5 - Guilford , J.P., The Structure of Human Intelligence, London : McGraw Hill , 1967 .

6 - Reischauer, E.O Toward the 21st, Century : Education for a Changing World, Khopf, NY, 1973 .

7 - Havinghurst, R.J. Development Tasks and Education, , 3rd edition, New York : David Mcleay. 1972 .

8 - Hendrick, J., The Whole Child, 2nd edition, The C.V. Company, U.S.A, 1986.

9 - Hendrick, J., Total Learning for the Whole Child, the C.V. Msby Company , U.S.A, 1986 .

10- Hothorington , E.N. & Part, R.D. Contemporary Readings on Child Psychology . 3rd - edition. McGraw Hill , 1988 .

11- Garbarino, J. The Younger Victims , Kuwaiti Children bear psychic Scars of Conflict in the Gulf , Psychology International, Vol. . 2, No 3 , Summer 1991.

12 - Santrock, J.W. Children, M.W.C. Brown Publishers, U. S. A, 1988 .

13 - Shaefer, D. R., Developmental Psychology, Brooks, Cole Publishing Company , U. S. A. 1985 .

14 - Torrance , E. P., Guiding Creative Talent, Englewood Giffs. N. J : Prentice Hall , 1962 .

البحث الرابع

رعاية أطفال ما قبل المدرسة في منطقة الخليج العربي خلال عقد التسعينات

إعداد
الدكتورة رناد الخطيب
مدير عام مؤسسة دار الحنان النموذجية
المملكة الاردنية الهاشمية

محتويات البحث

		الصفحة من - إلى
مقدمة	:	١٢٧ - ١٢٩
أولاً	: المتغيرات التي تتعرض لها أقطار الخليج العربية خلال عقد التسعينات في اطار التحولات التي يشهدها العالم	١٣٠ - ١٣٥
ثانياً	: انعكاس التحولات على دور ورياض الأطفال على وجه التحديد وعلى عملية تنشئة الأطفال بوجه عام واعدادهم لعالم جديد متغير	١٣٦ - ١٣٩
ثالثاً	: أهم الخطوات المطلوبة للارتقاء بمستوى رعاية أطفال ماقبل المدرسة على المستويين المؤسسي والأسري	١٤٠ - ١٤٥
رابعاً	: مشروع مقترح لمنطلقات ومبادىء عامة مشتركة لتطوير خدمات مرحلة أطفال ما قبل المدرسة في دول مجلس التعاون الخليجي	١٤٦ - ١٥٥
التوصيات والاقتراحات	:	١٥٦ - ١٥٨
المراجع العربية	:	١٥٩ - ١٦٣
المراجع الأجنبية	:	١٦٤

مقدمـــــة

تعتبر مرحلة الطفولة المبكرة مرحلة حاسمة في حياة الفرد، فعلى حسن اجتيازها، يتوقف مستقبله في المدرسة والأسرة والمجتمع. ففي هذه المرحلة الحاسمة من حياته، تبدأ بالتشكيل نواة الشخصية التي تكون له في المستقبل، ويأخذ الذكاء الذي سيكون له بالظهور والتبلور، وتبدأ بالتكوين اتجاهاته نحو الجماعة التي ينتمي اليها وادراكه لأدائها في السلوك والشعور والعمل.

وعلى ذلك، تستحق هذه المرحلة كل عناية واهتمام، سواء على مستوى البيت أو الحضانة أو الروضة او المجتمع. ويجب ان لايقتصر هذا الاهتمام على توفير الرعاية الصحية والتغذية الملائمة فحسب، فهما مع ضرورتهما لاتكفيان، وانما يجب ايضا توفير البيئة المتسامحة المنظمة الغنية بالمثيرات في البيت والروضة والتي تتيح للطفل فرصا ميسرة للاستكشاف والعمل، وفي كل الظروف الأسرية والاجتماعية والاقتصادية يبدو الالتحاق بروضة الأطفال حاجة ملحة تيسر للأطفال فرص النماء والتعلم والملاذ الذي يوفر لهم الارتباط العاطفي والتواصل مع مجتمع الروضة (المربية والأصدقاء).

ان الطفل العربي بوجه عام، والطفل في دول الخليج العربية بوجه خاص يعيش اليوم في عالم مليء بالتحديات الابداعية، التي فرضت وجودها في كل مجال من مجالات الحياة. وخاصة في العصر المعلوماتي الحالي، حيث عصفت رياح التغير العلمي والتكنولوجي السريع بكيان المجتمع الانساني والذي انعكس بطبيعة الحال على مجتمعنا، مما يستوجب وقفة تأمل واعادة تقييم لجميع مواقفنا الفكرية، وفلسفتنا التربوية فيما يتعلق بأسلوب التعامل مع الطفل واعادة النظر في طرق تربيته وتنشئته، والعمل على تثقيفه ثقافة تتناسب مع روح العصر وتنسجم مع القيم العربية والاسلامية.

ويؤكد علماء المستقبل ان انسان الغد في القرن الواحد والعشرين سوف يواجه تغيرات تكنولوجية واختراعات ابداعية اشد سرعة واكثر غرابة حيث يصبح استخدام الحاسوب الآلي اكثر أهمية للناس في عصر يزداد فيه انفجار المعلومات سرعة وضرورة، وحيث يغير الحاسوب الآلي مفاهيم كثيرة سائدة في عصرنا الحالي، كمفهوم الوقت ومفهوم العمل. وينصح هؤلاء العلماء باعداد انسان الغد وتثقيفه ثقافة

مستقبلية وتطوير قدراته الابداعية للتكيف مع عالم يتصف بسرعة التغير بهدف تناغم التغيرات مع بنائه النفسي والعقلي. وكما يؤكد تورانس (١٩٦٢) انه في عالم الانفجار المعرفي والسكاني، حيث تزداد سرعة التغير، فان حقائق الماضي غالبا ماتسيء التوجيه لحل مشكلات الحاضر والمستقبل، مما يستلزم من عالمنا المعاصر ان يبحث عن مداخل جديدة للخبرة، بحيث يصبح للتفكير الابداعي اهمية اجتماعية في هذا العالم، واذا أراد الانسان ان يحيا بالصورة التي يرضاها لنفسه في عالم الغد، القرن الواحد والعشرين، فعليه ان يساعد الأطفال، الذين هم رجال الغد، لتحقيق امكاناتهم الابداعية الى أقصى درجة ممكنة، كما ينبغي ان نبحث عن طرق واساليب جديدة للوصول الى هذه الهدف، حتى يتمتعوا بالتوافق النفسي والصحة العقلية في عالم المستقبل.

ان انفتاح النظام التربوي في دول الخليج العربية قد ولد الكثير من النتائج الايجابية والأخرى السلبية في ذات الوقت. فالاطلاع على البدائل الأجنبية والغربية المطروحة لتحسين مستوى الأنظمة التربوية قد ساعد دول الخليج على اعادة تقييم اولوياتها، فبرز الاهتمام برفع مستوى التعليم، مما اكد ضرورة الاهتمام بتربية الانسان في جميع مجالات نموه، وهذا بدوره دعا الى ايجاد مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة، والى وضع مناهج اكثر شمولية في ابعادها القيمية والمعرفية مما يجعل المؤسسة التربوية الخليجية قادرة على تخريج كوادر تتفاعل مع بيئتها المحلية العربية وبيئتها الخارجية العالمية.

ان تنازع شخصية الانسان الخليجي ما بين الجذور التاريخية المتأصلة والتطلعات المستقبلية المتأثرة بالغزو الثقافي شأنه في ذلك شأن كثير من دول العالم الثالث، قد جعل منه اكثر اعتماداً على ما يأتيه من الدول خارج اطاره وذلك على حساب ابداعاته المحلية، مما اثر على التوجهات التكاملية للعملية التربوية، فقد بات التركيز فيها على الدراسات الاكاديمية على حساب التوجهات المهنية.

كما ان عدم وجود فلسفة وتشريعات صريحة واضحة تنتظم ضمن توجهاتها واطارها كل دول الخليج العربية، والاهتمام بالتركيز على البعد المعرفي على حساب الأبعاد البنائية الأخرى (القيم والاتجاهات) لايضمن التنشئة المنشودة للطفل الخليجي.

ثم ان في اهمال العديد من الأسر في المجتمع الخليجي لدورها التربوي من خلال ايكالها رعاية اطفالها في مراحل حياتهم الاولى لمربيات أجنبيات يختلفن في قيمهن وجذورهن الحضارية والتاريخية عن واقعنا العربي الاسلامي لابد وأن يترك آثارا سلبية على عملية تنشئة الأطفال، أجيال المستقبل.

ان كل ماسبق يدعو دول الخليج العربية الى البحث عن عناصر للتوحد والالتقاء ضمن اطار المنظومة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة.

يعالج هذا البحث المحاور الأربعة الآتية :

١ ـ المتغيرات التي تتعرض لها اقطار الخليج العربية خلال عقد التسعينات في اطار التحولات التي يشهدها العالم.

٢ ـ انعكاس هذه التحولات على دور ورياض الأطفال على وجه التحديد، وعلى عملية تنشئة الأطفال بوجه عام واعدادهم لعالم جديد متغير.

٣ ـ أهم الخطوات المطلوبة للارتقاء بمستوى رعاية أطفال ما قبل المدرسة على المستويين المؤسسي والأسري.

٤ ـ تقديم مشروع لمنطلقات ومبادىء عامة مشتركة لتطوير رعاية أطفال مرحلة ماقبل المدرسة في دول مجلس التعاون الخليجي.

اضافة الى ذلك فان البحث يتضمن توصيات محددة من المؤمل ان تسهم في تطوير مرحلة ما قبل التعليم المدرسى ورياض الأطفال في أقطار الخليج العربية خاصة وفي أقطار الوطن العربي ككل.

أولاً

المتغيرات التى تتعرض لها أقطار الخليج العربية خلال عقد التسعينات فى اطار التحولات التى يشهدها العالم

تواجه أقطار الخليج العربية كبقية الأقطار العربية والاسلامية غزواً فكرياً وتحديات على أكثر من صعيد، ومنطقة الخليج من أهم بقاع العالم العربي والاسلامي على الاطلاق، لما تتمتع به من موقع استراتيجي، وثروات بترولية ومعدنية هائلة، ولوجود الحرمين الشريفين مهوى قلوب اكثر من مليار من المسلمين في احدى دولها وهي المملكة العربية السعودية.

ومنطقة الخليج جزء من العالم العربي والعالم الاسلامي تشاركه في التحديات المصيرية التي تواجهه، ويعمل المصلحون والمفكرون من ابنائها والمهتمون بقضاياها على ان يكون اسهامها ملموسا، في مواجهة أمتنا لهذه التحديات والمتغيرات من أجل أن تتغلب الأمة وتتخلص من ضعفها ووهنها.

ويمكن القول بأن أقطار الخليج العربية تواجه تحديات ومتغيرات عقدية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية فضلا عن المتغيرات التكنولوجية المتمثلة في التفجر المعرفي ووسائل الاتصال.

ولا بد لنا من ان نعي حقيقة هذه المتغيرات وان نتعرف على خطورتها العملية مدركين ما يسود عصرنا من أفكار ونظريات، وما يحكمه من اتجاهات ومخططات، وما يراد بنا ولنا من بقاء حيث نحن في ظل النظام العالمي القائم، مقلدين لا روادا، نأخذ ما يعطى لنا. ولا نعطي الانسانية شيئاً من اصالتنا وهدايتنا وتراثنا وحضارتنا.

(١) التحدي العقدى :

يمكن ارجاع أهم اسباب شن الحملات على العالم العربي والاسلامي الى الجهل بحقيقة الاسلام والى مقارنته بمسيحية رجال الكنيسة وباباواتها والتي كانت سبباً في التأخر والانحطاط ومبعثا للفوضى والفرقة في اوروبا واضطهاد العلم والعلماء، فحدثت لدى المثقفين فيها ردود فعل ادت بهم الى رفض الدين المسيحي وبالتالي

التهجم على الأديان جميعا ووصفها بالرجعية والتخلف وعادوا الاسلام ايضاً بدون دراسة أو معرفة عن حقيقة الدين الاسلامي وبدون مقارنة واعية بين التعاليم الاسلامية وبين ما يعرضه رجال الكنيسة المسيحية باسم الدين. اما السبب الثاني فهو الخوف من قوة الاسلام والرغبة في الهيمنة على العالم العربي والاسلامي. فعندما بدأت بوادر الصحوة الاسلامية، خاف الغرب قوة هذا التأثير، واشتد الهجوم على الاسلام والتشكيك في الحضارة الاسلامية وادخال الوهم والشك في نفوس المسلمين لتسهل الهيمنة على العالم العربي والاسلامي فكرياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً. وبالتالي يمكن نهب ثروات العالم العربي والاسلامي واستغلال خيراته وسد طرق التقدم والرفاهية أمامه وبث اسباب الفرقة في صفوف ابنائه وتشتيت شملهم الأمر الذي يساعد في الاستيلاء على ثروات الأقطار العربية والاسلامية واتخاذها أسواقاً لترويج بضائع الدول المتقدمة وشراء الموارد الطبيعية الخام بأبخس الأثمان. وهكذا يمكن قتل الصناعة المحلية في كل بلد عربي واسلامي وليبقى الجميع فاقداً الثقة بنفسه ومستجدياً مقاييس الاخلاق والعقائد من أحضان غيره، بحيث لا تقوم لأى بلد قائمة ولا تكون له شخصية مستقلة.

(٢) التحدى الثقافى (الفكرى) :

لم يستثن المستشرقون وعلماء الغرب حتى المراجع والموسوعات العلمية من أجل نشر الأباطيل عن الاسلام بصفة خاصة وبلدان الشرق بصفة عامة، واتخذوها وسيلة لدس السم في الدسم وقلب الحقائق التاريخية دون مراعاة للامانة العلمية والحياد الموضوعي. ولكن الشرط الأساسي لكل باحث منصف وعالم محقق ان يتحلى بصفات الانصاف والاخلاص للحق والبعد عن العصبية وهوى النفس. وان السبيل الى ذلك هو التسلح بأدوات البحث العلمي والتحلي بروح الاستقلال الفكري واستلهام الحضارة العربية والاسلامية ومعرفة ماعندنا من عقيدة وتشريع وتاريخ وعلوم وثقافات من المصادر الاسلامية الأصلية من القرآن الكريم والسنة الشريفة وكتب علمائنا الأجلاء. وعلينا ان نتذكر ايضا ان مناهج التربية الغربية اذا لم تستطع هداية الشباب في بلاد الغرب وحملهم على الصلاح، بل دفعت بمئات الملايين منهم الى الانحلال وفوضى الجنس، فان من المقرر ان مناهج هذه التربية لن تثمر غير الفساد الذى يجب ان نحمي منه طلبة وأجيال الأمتين العربية والاسلامية بمناهج أخرى صالحة وقويمة وملائمة لظروف مجتمعاتنا، ولا ينبغي الاعراض عما يمكن الانتفاع به منها من برامج التربية ووسائل التعليم كالأجهزة الحديثة والأدوات ونظام الفصول والغرف والمباني وغيرها.

(٣) التحدى الاجتماعى :

يشكل وجود الخدم والمربيات الأجنبيات مظهراً من مظاهر التحدي الاجتماعي في أقطار الخليج العربية، وذلك لأنه يكاد لايخلو منزل أو أسرة من خادم أو مربية أو سائق أجنبي - غير عربي - في هذه المجتمعات، وهي ظاهرة حديثة واكبت الطفرة النفطية والترف المادي، وهذه الظاهرة تؤثر سلباً على خصائص المجتمع عامة والأسرة والتنشئة الاجتماعية بصورة خاصة ويرى أحد العلماء ان المرأة العاملة تترك أطفالها لمربيات من غير أبناء ديننا وجنسنا لاعلم لهن بوسائل التربية وكل همهن تحصيل المال من رب البيت، ويرى أطفالنا منهن ماينا قض ديننا وآدابنا، ويسمعون مايقوض لغتنا، فيفقد الولد دينه وخلقه ولغته. وفي رأي آخر ان الخدم والمربيات يشكلون خطراً كبيراً من الناحية الصحية خاصة بالنسبة للأطفال الذين هم أكثر عرضة للمرض والمضاعفات، وان اغلب الامراض المعدية تأتي عن طريق العمالة الوافدة التي تعمل بالأغذية والمطاعم. ويعتقد احد الباحثين ان زيادة استخدام الأدوات التكنولوجية بكفاءة في الأسرة سوف يقلل الى الحد الأدنى من الاستعانة بالخدم وان لم يؤد الى الاستغناء عنهم نهائياً. وباستقراء الواقع في أقطار الخليج العربية بهدف تشخيص خطر الخادمات والمربيات الآسيويات العاملات في المجتمع العربي الخليجي، نجد ان اغلبهن غير مسلمات وخاصة البوذيات والهندوسيات، ولغتهن غير عربية، وان تعلمن العربية فانما يدخلن لغة هجينة تشوه اللغة العربية وتؤثر على الطفل ولغته، ثم ان عادات وتقاليد المربية الآسيوية تختلف تماماً عن عاداتنا وتقاليدنا مما يسهل على الطفل تعلم عادات شاذة وغريبة ومنحرفة، وثقافة المربية وجهلها سلاح ذو حدين، حيث يتعلم الطفل سلوكاً مغايراً، وقد تقتل في الطفل روح الكرامة والألفة والشجاعة نتيجة الخوف من الضرب المتكرر من الخادمة، مما يجعل الطفل يفتقر الى البيئة الاجتماعية الأصيلة. كما اشارت بعض الدراسات التطبيقية إلى ان المربيات الأجنبيات يشكلن عبئاً ثقيلاً على كاهل الأسرة من الناحية الاقتصادية.

من جانب آخر يدعو العصر الحديث الى مراجعة القيم وتعديلها وذلك بسبب التغير الهائل في الاكتشافات العلمية، وحركة التحديث المتسارعة التي تشهدها دول العالم، وعلى الأخص الدول النفطية في الخليج العربي حيث تمر معظم هذه الدول بمرحلة انتقال من مجتمعات تقليدية محافظة الى مجتمعات حضرية حديثة، اصبح لها نظمها الاجتماعية الجديدة. ولما كانت العقيدة الاسلامية تغرس في العقول مبادىء الفضيلة والقيم الرفيعة وتبني جداراً من الخير يدفع عن هذا الجيل سيلاً جارفاً قادماً من الحضارة المستوردة وتحيطه بسياج من المبادىء يحميه من الدعوات الهدامة التي تفتك بالعقول وتعطل نوازع الخير في الانسان، فان التحديات المعاصرة اوجدت هوة بين

المثاليات العليا وبين ما يمارسه الناس، فانه لا بد للمجتمع الذي يريد ان يحقق التقدم من ان يزاوج بين الدين والدنيا وان يهتم اهتماماً حقيقياً بالجانب العقدي والروحي في بناء البشر القائم على الايمان بالله سبحانه وتعالى وأنبيائه وأديانه السماوية.

(٤) التحدى الاقتصادى :

اعتمدت أقطار الخليج العربية منذ زمن طويل في معيشتها على عدة أنماط رئيسية من الفعاليات الاقتصادية وهى: صيد اللؤلؤ، الزراعة، والتجارة اضافة الى ذلك بناء السفن وصيد الاسماك، ولم يكن صيد اللؤلؤ مجرد مصدر دخل وانما كان أسلوباً للحياة كذلك. ونتيجة للاعراف والتقاليد التي نشأ عليها الناس في هذا المجال فان هذا النشاط قد ربط السكان بعلاقات اجتماعية كان من العسير التخلص منها.

مع مجيء النفط تراجعت الفعاليات الاقتصادية القديمة التي كان الناس يمارسونها، وكان لاكتشاف النفط، وانحطاط تجارة اللؤلؤ أثر كبير في تبديل التركيب الاقتصادي في اقطار الخليج، حتى غدا معتمداً بشكل اساسي على النفط وتجارة الترانزيت وقد ترتب على هذا التحول تغيرات في وجوه الحياة الأخرى. فبسبب النفط الذي صار يوفر اكثر من (٨٠٪) من ايرادات الدولة لم يعد يعمل في الزراعة الا حوالي (٩٪) من مجموع القوى العاملة. وبسبب نشاط الترانزيت لم يعد ممكناً الاحتفاظ بالعزلة الثقافية القديمة، ووجد المجتمع نفسه مفتوحاً لمختلف التيارات الاجتماعية والثقافية ومختلف أنماط السلوك الفردي والجماعي الوافدة مع الداخلين والخارجين من أبناء الأمم الاخرى، وأمام الاحتياجات المتنامية للدولة والشركات لم يعد ممكناً الاكتفاء بالقوة العاملة المحلية فارتفعت معدلات الهجرة الأجنبية.

(٥) التحدى التكنولوجى (تدفق المعلومات) :

ان تدفق المعلومات لايقف عند الحدود السياسية في عصر اصبحت فيه أجهزة الاتصال في حوار دائم لايعرف الحدود ولا المسافات، واصبح العالم كله عند اطراف اصابع الملايين وامام أعينهم على شاشات التلفزيون والكمبيوتر والفاكس . . وغيرها الكثير مما سيشهده العالم في هذا العقد الأخير من هذا القرن، فماذا نصنع ونحن بدأنا نعيش الآن في عالم يتحول الى قرية الكترونية صغيرة كما يحلو للبعض تسميتها، اننا الآن بحاجة الى (خرائط حضارية) لكي نستطيع مواصلة سيرنا ونضيف الجديد

ونحذف ماجرفته تيارات الحياة، فنحن مع كل هذا لا بد لنا ان نشق طريقنا حتى لو ارتفعت الامواج، ولكن السؤال يبقى كيف؟

اننا بحاجة الى اعداد (اطفال التحدي) والمقصود بهم أولئك الأطفال الذين بحاجة الى تنوير قدراتهم وتعزيز اتصالهم بحضارتهم العربية الاسلامية وقيمها، فهم موروث الأمة المتجدد، فلأبناء الخليج ميزة عربية اسلامية فلقد دخل الاسلام الى الجزيرة العربية اولاً ثم امتد الى ماورائها . . فالتاريخ يشهد أن أبناء الجزيرة العربية والخليج هم حملة العقيدة الاسلامية الى بلدان العالم، فبالتجارة استطاعوا نشر الاسلام في افريقيا وجزر اخرى في جنوب آسيا فكانوا مصدراً من مصادر تدفق المعلومات الى العالم، واذا كان هؤلاء قد حملوا العقيدة الاسلامية وانطلقوا بها الى ارجاء الأرض فهم مدعوون اليوم لمواجهة هذا التحدي. ويزداد التحدي ويكبر أمام عدم المواجهة، فالمواجهة تضعف التحديات الخارجية، فالأمة التي تبتعد عن موروثها الحضاري لاشك انها ستبتعد عن معطيات المناعة والقوة ويكون ذلك بطرح البديل الصحيح من خلال التنشئة التربوية لجيل المستقبل بأسس العقيدة الصحيحة لينشأ جيل مبني على أصول العقيدة الاسلامية فلا بد من تنشئة أجيالنا الحاضرة والقادمة تنشئة اكثر التزاماً وتمكساً بعقيدتهم وبتاريخهم واكثر انتماء لأمتهم، فهل تعجز الجزيرة العربية التي انطلق منها المعلمون الأوائل ينشرون الاسلام ويعلمون الملايين، عن تربية وتعليم الآلاف من ابنائها؟ وهل ننكر ان الجزيرة العربية كانت مصدراً لتدفق المعلومات والدم العربي المشبع بالعقيدة والمتسلح بالهوية الاسلامية والقوة. ان التحدي التكنولوجي ومايصاحبه من تحديات كثيرة يتمثل بالتغير الاجتماعي المتسارع. ويتطلب هذا التغير الاجتماعي من كل فرد ومجتمع ان يكون سريع التكيف والتأقلم وأن يتسلح بالفكر والابداع وهذا يقع على عاتق النظام التربوي.

ان الانفتاح الاعلامي من خلال وسائل الاتصالات السريعة والآنية سيعبر الحدود دون قيود للأفكار والمضامين، كما انه لا يعترف بوسائل الرقابة التقليدية وسوف يكون الفرد والمجتمع هم ادوات الرقابة الفعالة في استقبال محتويات الرسائل الاعلامية والثقافية بمدى وعيهما وشخصيتهما القادرة على الاختيار، وان تحصين الهوية العربية والاسلامية بالامكانات التي تحفظها من المسخ والذوبان اضافة الى النظام التربوي سوف يكونان القلعة الأولى التى تحمي العقول والصدور.

وسوف يسهم البحث العلمي والذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بأنظمة التعليم في التثقيف والتدريب المستمر على المواكبة وبالتالي على الابداع.

(٦) التحدى السياسى :

ان رياح التغيير التي أخذت تهيمن على العالم بعامة والعالم العربي بما فيه الخليجي بخاصة، هى رياح دائمة وليست موسمية، والرياح سوف تنحني امامها الرؤوس، فهي الرياح التي اجتثت الشيوعية ثاني اكبر نظام عالمي، والتي تلازم نشؤوها مع تجزئة الوطن العربي. فخارطة العالم السياسية تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى وهذه الخارطة اصبحت تتغير لا بفعل الحروب ولكن بفعل ظواهر التجديد الاجتماعي وخاصة تلك التي تستدعيها مطالب الحرية وتحت ضغط المطالب الفردية، فمبدأ تقييد الفرد وربطه بنظام معين أو ما يطلق عليه (نظام المسطرة) أو (المشي على العجين) بدأ ينكمش ويتلاشى، وأيضاً تلك السياسات التي تعتمد على مبدأ تكريس (عبادة الفرد) وربط القاعدة مع توجيهات السلطة السياسية وما تبذله هذه السياسات من الأموال ومن توظيف المستشارين لتثبيت هذا الحكم أو ذاك. فان رياح التغيير الاجتماعية والسياسية التي تجتاح العالم قد أثبتت ان غياب نظام الشورى ونوع من المشاركة السياسية داخل المجتمع، يترتب عليه نتائج سلبية فادحة على المجتمع وأفراده بمختلف فئاتهم العمرية.

لهذا فعلينا أن نعترف منذ الآن أن عقد التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين هو عهد الحرية والمشاركة، انه أحد التحديات الحضارية العالمية التي تواجه دول العالم بمجموعها وهو أيضاً يشكل أحد المفاتيح الرئيسية الذي يوفر البيئة الصالحة والمهيئة للقيام بالتربية والتنشئة الاجتماعية لأطفالنا، أجيال المستقبل.

ان ما يؤرق الكثيرين من المنشغلين بمستقبل هذه الأمة هو الاستعداد للدخول في حوزة القرن الحادي والعشرين دخولاً مدروساً، فالعالم الغربي والشرقي استعدا بالدراسات والتوقعات وقاما بالتغييرات اللازمة، ولا يبدو على العالم العربي استعداده لخطورة ما هو قادم، فلم نسمع عن أى اهتمام منظم لترتيبات او اجراءات لمواجهة تحدي التحولات السياسية، والرياح ما زالت تهزها هزاً شديداً، فهل ننتظر حتى تتحول هذه الرياح اعصاراً؟

ثانياً

انعكاس التحولات على
دور ورياض الأطفال على وجه التحديد
وعلى عملية تنشئة الأطفال بوجه عام واعدادهم لعالم جديد متغير

الثورة العلمية والتكنولوجية التي شهدها العالم انعكست على التربية لأنها أحدثت تغييراً في أسس الحياة وتبدل أركانها، وعلى الرغم من ان التربية والتعليم هي التي كانت الدافع الأول لولادة تلك الثورة العلمية والتكنولوجية الا انها لم تساير تلك الثورة حتى في الدول الصناعية وبالتالي في الدول المستعيرة والمستوردة لهذه التكنولوجيا، فكانت التحديات التكنولوجية اكثر حدة فيها. والدول الخليجية مدعوة وهي على عتبة القرن الحادي والعشرين الى اعادة النظر في نظمها التربوية والتي مازالت في الغالب تدور في اطارها التقليدي ويكون ذلك بالخروج اولاً عن نظام الصف والمعلمة في الحضانة، وان تبدأ بخلق تزاوج مابين النظام التقليدي والتقدم التكنولوجي بادخال التقنيات الحديثة كالوسائل السمعية والبصرية والآلات الحاسبة، واتباع اسلوب التربية الدائمة والمستمرة، وان لا يكون الصف المكان الوحيد للتعليم، بل ان يكون هنالك امتداد للصف مع البيت وبالتالي تستطيع ان تربط ربطاً وثيقاً بين الأهداف التربوية وبين مختلف العوامل التكنولوجية والبشرية المتاحة في اطار نظام منسق والاستخدام الأمثل للعنصر التقليدي والتكنولوجي ويمكن توضيح ذلك من خلال طرح السؤال التالي:

هل المعلم هو الأداة الوحيدة للتعليم؟ ام ان هنالك أدوات أخرى يمكن ان تغني عنه عن طريق التلفزيون والفيديو والراديو والكمبيوتر؟ والجواب الواقعي ان كل منهما لايستطيع تحقيق الغرض والهدف المرجو، لكن التزاوج بينهما هو المطلوب، فالمعلم له دوره وللوسائل السمعية والمرئية دورها في التعليم المستمر والممتد من المهد الى اللحد ولا نستطيع ان ننظر اليهما بشكل منفرد، بل ان نبدأ ننظر للعملية التربوية من خلال الصلة بينهما وبين سائر المقومات لها، والعمل على ايجاد تجديد شامل في العملية التعليمية والبنية التعليمية وادخال التكنولوجيا والتقنيات التعليمية باعادة النظر في المناهج الحالية. وروضة المستقبل لاتكون مجرد روضة تقليدية معلمة وأطفال والهدف تهيئة للتكيف في حياة المستقبل ووسيلة لحل مشكلة الأسرة العاملة، بل يجب ان ننظر

لها على انها مرحلة تربوية متكاملة لأية مرحلة تعليمية أخرى، فالطرق التقليدية للتعليم في مرحلة الدراسة تسربت الى مرحلة ماقبل المدرسة وأصبح أي تطوير لها في مراحل الدراسة، يلازمه تطوير لمرحلة ماقبل المدرسة، وبقيت هذه المرحلة تعتاش على موروث الطريقة التقليدية في التعليم مع انها هي المرحلة الاساس ومرحلة الانطلاق في التربية المستمرة (من المهد الى اللحد). وعند الحديث عن انعكاس هذه التحولات على دور رياض الأطفال فلا بد من القول ان العبقرية والذكاء الفطري في السنوات الأولى للطفولة ليست خصائص مميزة او قاصرة على شعوب أو اجناس معينة حيث ان هذه حقيقة علمية اثبتتها التجارب والبحوث الميدانية واصبح لامجال لان يدعي شعب من الشعوب تفوق افراده في الذكاء على افراد شعب آخر، فالذكاء الفطري الموروث يأتي طبيعياً من خلال الوراثة للافراد والجنس البشري، وقد أثبتت اليابان سقوط نظرية الغرب بتفوقه على شعوب دون اخرى حيث ظهرت اليابان كقوة اقتصادية واجتماعية، وكذلك فالشعوب قادرة على توجيه نفسها الوجهة الخلاقة المبدعة والمبنية على المبادأة والابتكار والانتاج، ومدى فاعلية البيئة التي يعيشها الفرد منذ تفتحه على الحياة وقدرتها على تنمية هذا الذكاء الفطري الموروث. لهذا جاءت نتائج التحولات العلمية والتكنولوجية على أطفال العالم ومنهم أطفال المجتمع العربي في الخليج على هيئة أزمات بحاجة الى النظر والتحليل والمعالجة لها.

فالأزمة الاولى : التي يواجهها الطفل الخليجي هي كيفية تربيته واعداده، ولكن الناظر له يجد انه حقاً في أزمة أساسها الكبار لذلك فهم يسلبون طفولته منذ البدء بكل مافيها من مرح.

والأزمة الثانية : تكمن في عاداته وتقاليده الغذائية، فالاعتماد على أنواع محددة في الغذاء يعطي نتائج سلبية ضارة على صحة الطفل. فمن أجل أن ننشئ أطفالنا أصحاء وأقوياء، علينا أن نعيد النظر في نظامهم الغذائي، وماذا يأكلون ويشربون.

والأزمة الثالثة : التي تكاد تكون الأكثر انتشاراً بين اطفال الخليج هي المربيات الأجنبيات والتي بدأت بالإنتشار نتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على المجتمع وبخاصة بعد ظهور النفط وزيادة مداخيله والتطورات الاجتماعية التي بدأت دول الخليج تأخذها في الحسبان، ولذلك بدأت عملية التنمية سريعة في أوائل السبعينات، الا انها ارتكزت على الجوانب الاقتصادية فقط. فقد

صرفت جميع جهودها وطاقاتها التنموية على تأسيس واستكمال الأبنية الاقتصادية التحتية لمجتمعاتها، وخلق دعائم اقتصادية معتمدة بالدرجة الأولى على النفط وعائداته، وارتباطها بالأسواق الاقتصادية العالمية ومراكزها. الأمر الذي نتج عنه آثار ونتائج سلبية على الجوانب الاجتماعية والثقافية والسكانية والقيمية والتي تشكل الأبعاد الاساسية الأخرى في أية خطة تنموية حديثة قائمة على شرط اساسي عجزت مجتمعات الخليج العربية عن تحقيقه الا وهو ضرورة خلق نوع من التناسب والتوازن في السياسة التنموية بين البنى المادية التحتية والبنى الفوقية الروحية.

فتحصين اجيال المستقبل اصبح مسؤولية حاسمة وبالغة الحيوية في ضوء التطورات المتسارعة والتحديات المصيرية التي تفرضها ظروف الحياة المعاصرة، ولا بد من ان تكون نقطة البداية وعدته في مواجهة هذه التحديات هو في تحصين اجيال المستقبل، ولكن كيف يكون ذلك امام الأبواب المشرعة؟ يكون ذلك بالنظرة المستقبلية التي تأخذ بعين الاعتبار افتراضات التطور المستقبلي وتيسر التفتح الكامل لشخصية الطفل بالاستجابة لحاجات نموه الفكري والمعرفي والعاطفي . . . والاهتمام بالنمو الجسدي السليم، فالتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت عليه حيث كان أبرز هذه التطورات خروج المرأة الى العمل مما ترتب على ذلك بروز ظاهرة المربيات أو الخادمات الأجنبيات، كجزء من العائلة وبرزت (الأسرة النووية) التي تتكون من الزوج والزوجة والابناء وقلت فرص الاحتكاك والتكافل الاجتماعي . . . فسنوات الطفولة الأولى اصبحت تتحكم فيها موازين التقدم الحضاري والتحديات المستقبلية، مما جعلها تتأرجح بين مجتمعها المحلي الذي يتسم بالنظم التقليدية والثبات الاجتماعي والتربوي، والمجتمع العالمي الذي يتصف بالتجديد والحركة والتغير السريع في كافة ميادين المعرفة والحياة الاجتماعية، الأمر الذي أحدث خللا داخل المجتمع تمثل في عدم القدرة على ملاحقة هذه التغيرات العالمية. وأصبحت الأسرة عاجزة بدورها عن ان تتولى وحدها مسئولية تربية الطفل وبالتالي فرضت عليها الحاجة الملحة ضرورة تكوين المؤسسات التى تتولى رعاية الطفل دون الغاء دورها في ذلك.

فولادة علم المستقبل المتأخرة في عالمنا العربي بعامة والدول الخليجية بخاصة تجعلنا نسعى في التعرف والتعامل مع هذا العلم الذي ولد في الغرب قبل سنوات وقامت دراسات تغذي سير هذا العالم وأول من أشار له المفكر الفرنسي (جاستون برجيه) في مقالة كتبها عام ١٩٥٧ في مجلة (العالمين) واطلق عليه اسم (التحسب) بعد ذلك اخذ هذا العلم يتطور وينمو، وأصبحت له مؤسساته وتقنياته وقواعده

وأهدافه، وكونت جماعات للدراسات والابحاث اطلق عليها (جماعات عام ٢٠٠٠) أو جماعات الدراسات التحسبية، وأخذت الدراسات ترى النور والتي تنصب على معالجة المشكلات والتحديات المستقبلية في الاقتصاد والثقافة والتربية، ولا تقف هذه الدراسات عند حد التنبؤ بصورة الغد على ضوء اتجاهات الماضي والحاضر وليس همها ان ترينا صورة الغد على انه مجرد امتداد للماضي، بل اصبحت هذه الدراسات تؤثر وتفعل، مما يجعلنا اكثر قدرة في السيطرة على المستقبل، فحان الوقت ان نبني مؤسسات قادرة على (التحسب) والتنبؤ بالمستقبل، فالحديث عن ضخامة المشكلات التي ستواجه أطفالنا وشبابنا التي سوف يطرحها ذلك العالم المتقدم المخيف دون مواجهته، سيجعل الأمر مخيفا اكثر في الواقع، وحان الوقت الذي نقول فيه ان مستقبل اى شعب لا يبنى على تجربة الماضي لوحدها او تجربة الحاضر بل من خلال التنبؤ بالمستقبل.

لذلك فالمطلوب على مستوى الدول العربية الخليجية ان تعمل على زيادة توحيد جهودها وذلك بالتنسيق فيما بينها، فالبيئة والظروف الاجتماعية متشابهة فيما بينها، وعوامل الوحدة بارزة للعيان ولا تحتاج الى التحديق بها كثيراً ثم تأتي الضغوط الثانية على طريق اعداد طفل المستقبل بتشكيل (لجان التحسب) والتي تكون مهمتها اعداد الدراسات والابحاث الجادة والتي يكون هدفها التنبؤ بالمستقبل، ومن ثم العمل على تزاوج الماضي والحاضر والمستقبل لاننا كثيراً ما نعتمد في خططنا التربوية على الطريقة التقليدية في التعليم، والتي غالباً ما تحمل في ثناياها ارث الماضي التعليمي، وتصبح عمليات الترميم الآنية قاصرة عن اداء دورها امام عالم سريع التغير، مما يجعل خططنا التربوية التقليدية مكتوفة الأيدي تجاه التغيرات المستقبلية، ويجعل مواقفنا كتربويين تجاه هذه التغيرات في حرج من ذلك، فان لجان (التحسب) للدراسات والابحاث تكسب خططنا المناعة، وتعطي المرونة لهذه الخطط لمواجهة تحديات المستقبل، وعلى أن يأخذ منظمو هذه الخطط بالحسبان طبيعة كل مرحلة من مراحل التعليم، وتحديد نوعية البرامج والمناهج الخاصة بأطفال ما قبل المدرسة. وتتضمن كذلك تعددها وكثرتها وتنوعها وكل ذلك لايعني أننا نطالب بأن يفقد التعليم التقليدي اهميته بل اعطاءه نوعا من المرونة التي تجعله اكثر قدرة على مسايرة اى تقدم ويحفظ نظامنا التربوي من الانهيار تجاه التحديات التي تواجه هويتنا وانتماءنا وولاءنا لعقيدتنا ونسعى من وراء ذلك كله الى حماية نظمنا التربوية وبناء وحدتنا.

ثالثاً

أهم الخطوات المطلوبة للارتقاء بمستوى رعاية أطفال ماقبل المدرسة على المستويين المؤسسي والأسري

(١) ضبط تدفق المعلومات وايجاد السبل الكفيلة بذلك :

ان ضبط تدفق المعلومات يعني السيطرة والتحكم بها وبالتالي فرزها على ان يلازم ذلك تحصين المجتمع بايجاد السبل الكفيلة بذلك، وهذا يحتاج الى الكثير من الجهد وان تكون نقطة البداية مع الطفل حيث أن ذلك سوف يجعل العملية أكثر سهولة ويسرا وتيسيرا، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار ان مصدر المعاناة في الواقع الانساني للطفولة العربية بشكل عام وطفل الخليج بشكل خاص كون هذا الطفل كتب له ان يوجد في مجتمع متغير وقلق فهو لم يكتشف نفسه بعد، وبالاضافة لذلك لم يكتشف موقعه من حركة التاريخ الحديث، مما يجعله يعاني من اشكالية الانتقال من وضع تاريخي قديم للدخول في وضع مكتسب جديد تدفعه اليه وتغمسه موجة زاحفة للتبدل المادي السريع والمستعار مع ما يصاحب هذا من تحولات نفسية وأخلاقية وانماط جديدة في العلاقات الاجتماعية وما تعرضه هذه التغيرات من مواقف جديدة للراشدين نحو الأجيال الجديدة، لأن ابرز ما يميز هذه المرحلة كذلك التبدل السريع والتحول في اساسيات التعامل بين الانسان والكون.

لذلك علينا كتربويين احترام هذه التغيرات والسعي لايجاد انجح السبل للتعامل معها لأن معاداة التغيرات وقذفها خارج الخطة التربوية هى من الأمور المحفوفة بالمخاطر، وعلينا ان نعمل على تدريب الطفل على ان تكون له ارادة خاصة، وان يعبر عنها بحرية وان يكون لرغباته الاعتبار الأول وفقاً لسنه ودرجة نضجه. ثم علينا ان نربط ربطاً وثيقاً بين الأهداف التربوية وبين مختلف العوامل التكنولوجية والبشرية المتاحة في اطار نظام متسق مع الاستخدام الأمثل للعنصر التقليدي والتكنولوجي، فالواجب التربوي يكمن في التحصين وبناء المضادات ولا نقصد بذلك بناء الاسوار او ان نجعل انفسنا في ابراج عاجية، ولكن التحصين وبناء المضادات يكون مع الطفل وبخاصة ما قبل المدرسة وهذا الامر يستلزم منا اعادة النظر في الخطط التربوية على

ضوء التغيرات الحاصلة، ويكون ذلك بوضع الطفل في دائرة تاريخه وترسيخ مفاهيم الدين الاسلامي الحنيف وقيم العروبة الأصيلة بحيث ان اية معلومات مستقبلية يتلقاها غير قابلة لاختراق هذه القيم والمفاهيم، وهنا لابد من التركيز الاساسي والمباشر والشديد على الاسرة أولاً مصداقا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (كل مولود يولد على الفطرة فأبواه اما ان يهودانه او ينصرانه او يمجسانه) ثم يأتي دور الحضانة والروضة ووسائل الاعلام في ضبط تدفق المعلومات.

(٢) التركيز على النوعية دون اهمال الكم :

طفل اليوم رجل المستقبل، والمستقبل مرهون بأطفال اليوم، ولكن لنكن واقعيين أنه لايمكن ان يكونوا جميعهم قادة للمجتمع ولكن مجموعة صغيرة منهم هى التي سوف يكون لها شأن في مجتمعها. وهذه المجموعة يبدأ نبوغها منذ الصغر فعلينا هنا ان نعمل كتربويين على تشجيع هؤلاء الاطفال واعدادهم الاعداد الجيد ولا يعني ذلك اهمال البقية، ولكن المجموعة النابغة لابد ان تحظى بنوع من التركيز والاهتمام باعدادها الاعداد الأمثل لكي تكون قيادتها المستقبلية للمجتمع قيادة نابعة مما بذل من رعاية لها.

(٣) اتباع أسلوب الوقاية فهو اكثر نجاعة من اتباع أسلوب العلاج فى العمليات التربوية :

نكرر دائماً ان (الوقاية خير من العلاج) وهذا لاينطبق على الرعاية الصحية فحسب بل فى مجال الرعاية التربوية والنفسية والاجتماعية، فعلينا ان لانجعل من الميدان مختبراً لمدى نجاح او فشل الخطط التربوية وكذلك ان لا نجعل المستقبل والظروف هي التي تحدد تدخلنا للمعالجة.

لهذا يتوجب على التربويين والمخططين الأخذ بعين الاعتبار شمولية الخطة التربوية لأبعاد العملية التربوية وان تستند اي خطة تربوية على الأسس الثابتة والعوامل المتغيرة، فكلما كانت الخطة تتصف بالشمولية كلما قلت امكانية التداخلات وكان اسلوب الوقاية اكثر نجاعة من اتباع اسلوب اعداد الخطط على ضوء المشاكل التي تبرز في الميدان التربوي.

(٤) الاعتماد على الكوادر المحلية المدربة للحصول على نتائج أفضل :

قبل اكتشاف النفط لم تكن دول الخليج العربية تعاني من نقص في الايدي العاملة، نظراً لاعتماد اقتصادها آنذاك على التجارة والصيد واستخراج اللؤلؤ والزراعة، مما جعلها من أقل المناطق تعرضاً لرياح التغير التي هبت على العالم حيث بدأ التعليم في معظمها حديثاً الا ما كان مقتصراً على الطريقة التقليدية المتوارثة وهو طريقة (الكتّاب).

الا أن اكتشاف النفط كان بمثابة ثورة انقلابية لكل مظاهر المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فبدأت القيادات السياسية التي تعطي اهتماماً خاصاً للتعليم والمؤسسات التعليمية توجه أنظارها لجلب وجذب الأيدي العاملة، فشكلت في البداية الايدي العاملة غير المحلية الأغلبية في الأجهزة التربوية لهذه الدول، وهذه شكلت مشكلة فيما بعد للمشرفين على المؤسسات التعليمية لافتقار هذه المؤسسات الى خطط التدريب، ولكن وبعد ان اخذت الافواج المحلية تأخذ مكانها في المؤسسات بدأت بوضع الخطط لتدريب الكوادر المحلية، بعد ان حان الوقت لتطوير خطط التدريب بما يتلاءم والمستجدات الحضارية والتركيز على استمرارية التدريب والاعتماد قدر الامكان على الكوادر المحلية لأنها تعني الثبات والاستمرارية، فعملية دوران العاملين في القطاع التربوي بانتهاء العقود او الراغبين في العودة الى بلادهم كثيراً ماتربك العملية التربوية. كذلك الظروف الداخلية لكل بلد تختلف عن البلد الآخر لان نقل التجارب التربوية قليلاً ما يفيد لان الخطط التربوية المعدة من قبل الاخصائيين تأخذ بعين الاعتبار المفاهيم المحلية وطبيعة البيئة المحلية، وبخاصة مايتعلق بتعليم اطفال ماقبل المدرسة، لذلك يجب ان تتصف العملية التربوية بالثبات والتدريب المستمر فيما يخص الكوادر التعليمية لاى بلد لأن التشابه البيئي بين الطالب والمربي جزء لا يتجزأ من العملية التربوية ونقصد هنا السنوات الاولى للدراسة.

(٥) اعطاء الأمومة الاهتمام الاكبر واعتبارها الدور المؤسسي المناصف والمساند لتربية الطفولة :

تشكل الأمومة عنصراً أساسياً في تهيئة الطفل لاستقبال الحياة فعليها يقع العبء الأكبر والمهمة الاولى، فهي اول من يستقبل المولود وتبدأ بتعليمه منذ اللحظة الاولى

وتتعمد دائما تجاهل سلبيات طفلها والتركيز على ايجابياته وهذا الميل نابع الى حد كبير من رغبة الأم المفعمة في الدفاع عن فلذة كبدها وحمايته كجزء من الدفاع عن ذاتها، وينبغي ان تعمل الأم على اكساب طفلها السلوك التوافقي في التعامل مع واقع حياته.

واذا ما عدنا الى الطفل الخليجي نجد ان احدى المشاكل التي تواجهه تتمثل في كيفية منحه الطفولة، وفي امكانية تخطي التربية القائمة على التعامل الرجولي مع الطفل (الطفل الرجل) لاننا بذلك نسلبه طفولته ونطلب منه أن يسلك ويتصرف كالكبار وهو مازال طفلاً، وعلى الأسرة والام بالذات ان تعي التبدل السريع والتحول في أساسيات التعليم، وأهمية التكيف مع التغيرات، لاننا بذلك نجعل من عملية التغير الاجتماعي ولادة طبيعية لمجتمع جديد، على حين ان معاداته او مقاومته او تزويره والتغاضي عنه تجعل التطور الاجتماعي يعاني من قيصرة الولادة، والأخذ بعين الاعتبار ان التغير السريع في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في هذا العصر والتبدل في طرق الحياة الاجتماعية السابقة التى كنا نعيشها يتصل بالدرجة الاولى باشتغال المرأة وظهور الأسرة النووية الصغيرة مما جعل اسرة العصر الحالي تقف عاجزة لوحدها عن تربية طفلها، فكان لابد من ظهور مؤسسات اخرى. وهنا برز دور التنسيق بين الأسرة وبين المؤسسات المساعدة لرعاية الطفولة، وكذلك أهمية دور الاعلام والاتصال الجماهيري أو زيادة الوعي لدى الوالدين لايجاد اللحمة بينهما، لاننا نعاني من غياب واضح في التنسيق بين المؤسسات كجهات عاملة وبين الأسرة. اضافة الى ان ظهور الخادمة الأجنبية التي كانت نتاجاً للتغيرات والتبدلات السريعة التي طرأت على المجتمع الخليجي لحل مشكلات خروج المرأة للعمل، اصبح مشكلة يتوجب العمل على ايجاد الحل المناسب لها بحيث لاتأخذ الخادمة دور الأم وبالتالي تسلب الطفولة معلمها الأول.

(٦) تفعيل دور المؤسسات الدينية والاجتماعية والأهلية، كالمساجد والأندية والجمعيات :

ان التطورات التي نشهدها ونتوقعها أبرزت دور المؤسسات الدينية والاجتماعية البعيدة عن التنظيمات الرسمية كعنصر من عناصر النهوض الاجتماعي، واذا ماعددنا هذه المؤسسات في المجتمع الخليجي وجدنا ان المسجد يمثل المؤسسة التعليمية الاولى في التراث الاسلامي، فمنه كان المنطلق الاول للتعليم، وما زال المسجد محافظاً

على دوره الطبيعي والطليعي داخل المجتمع العربي والاسلامي بعامة، والخليجي بخاصة. وعلى الرغم من ظهور مؤسسات أخرى عديدة نتيجة للتطورات والانقلابات الاجتماعية الا ان المسجد لم يمس بل بقيت رهبته قابعة في نفوس المسلمين، وظل مكاناً لتلقي العلم والادب لمخاطبة عقول الناس وتنويرهم.

لكن (المسجد) مازال يتبع الطريقة التقليدية في المخاطبة، حيث لم يعط الأهمية الكافية للدور الذي يمكن أن يقوم به في هذا المجال، وبقي دون مساس وتدخل مباشر من الأجهزة الأخرى. الا انه قد حان الوقت للنهوض بالمسجد كمؤسسة تربوية تلعب دوراً مهماً في حياة المجتمع وأبنائه، فالمسجد هو المدرسة الاسلامية الاولى والمؤسسة الاجتماعية والتربوية للمسلمين، ففيه تعلم الاوائل وسيروا أمورهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

اما نشأة الاندية والجمعيات والتجمعات الاجتماعية والأهلية الأخرى، فدورها يكمن في انها مؤسسات تطوعية قادرة على مخاطبة مجتمعاتها المحلية.

فالمسؤولية التربوية التي تقع على عاتق هذه المؤسسات تكمن في قدرتها على القيام بدورها وتحقيق أهدافها، فأوجه القصور الذاتي التي تعاني منها هذه المؤسسات كثيرة، فهي لم تعمل بعد على القيام بالواجبات المنوطة بها فعلى سبيل المثال تملك انظمة وأهدافاً مثالية وفي الواقع العملي تبتعد كثيراً، فالهوة والفجوة بين الأهداف والممارسة بحاجة الى ردم.

(٧) تحديث السلوكيات المجتمعية والعادات والتقاليد لتأتي متماسكة مع الأصالة والتراث :

الهدف اللازم لكل تربية بما فيها التربية الخليجية هي ان نجد الطريقة لتفتيح طاقات الانسان الى اقصى مدى، والعمل على صياغة تربوية تحرر الانسان من الجمود والقيود وتعمل جاهدة على اطلاق قوى الخلق والابداع والتجديد. صحيح ان لا تربية بدون مجتمع وتراث اجتماعي، فالمجتمع بقيمه وعاداته وتقاليده وتراثه ينقل الفرد من مستوى الى مستوى آخر، والتربية الحقة لاتكون اذا كانت مجرد تربية اجتماعية هدفها فقط ربط الفرد بعادات مجتمعه، فعلينا ان نعمل على استخدام كلا الطاقتين من اجل التحرر من المجتمع، والمقصود هو التحرر الذي يوصل المجتمع الى الارتقاء والتقدم. فالمسألة لاتكون صراعاً بين الجمود والتغيير، ولكن الفلسفة التي يجب ان

تقوم عليها العملية التربوية هي ايمان الانسان بالقدرة على تجاوز ذاته والنهوض في مجتمعه والارتقاء به ليواكب المجتمعات المتحضرة بما يتناسب مع امكانيات القوى الاجتماعية للمجتمع من جهة وينسجم مع تراثها وثقافتها وقيمها من جهة أخرى.

واخيراً لابد لنا من القول ان الحياة هى المعلم الحقيقي للانسان والهدف من أية عملية تربوية تعليمية هى تفتيح ذهن هذا الانسان نحو الحياة بما فيها من معلومات والقدرة على مواجهة تحدياتها، والتحرر المطلوب هو تحرر الطفل العربي بعامة والطفل الخليجي بخاصة من الطرق والمفاهيم التربوية التقليدية التي لاتتماشى مع متطلبات القرن القادم.

رابعاً

مشروع مقترح

لمنطلقات ومبادىء عامة مشتركة لتطوير خدمات مرحلة أطفال ما قبل المدرسة في دول مجلس التعاون الخليجي

ويتضمن هذا المحور مشروعاً مقترحاً يسترشد به المشرفون والادارات التربوية وغيرهم من العاملين في مرحلة ماقبل المدرسة في أقطار مجلس التعاون الخليجي :

(١) الأسس :

حتى تحقق مرحلة الطفولة المبكرة ما يتوخى منها من نماء وتعلم، فلا بد ان تراعي مناهجها الأسس النفسية والاجتماعية والفلسفية وفق المنطلقات التالية :

١ ـ الطفولة مرحلة نوعية متميزة عن الرشد، والطفل متميز عن الراشد تميزاً نوعياً في حاجاته وادراكاته وأنماط استجابته لها.

٢ ـ من حق الطفل ان يستمتع بطفولته وان يسعد بها على نحو يحقق معه ظهور شخصية مبدعة مستقلة له تعبر عن استقلالها بحرية الاختيار وحرية التعبير.

٣ ـ يتحقق نماء الطفل وهو عملية داخلية بالتفاعل الحر مع بيئته في اطار اجتماعي، فحرية الطفل في استكشاف بيئته والتواصل مع افرادها وفي الاستجابة لمثيراتها وفي التركيز والتخيل والتعبير شرط لازم لنمائه العقلي والاجتماعي والروحي.

٤ ـ ينطلق الطفل في نمائه وتعلمه من البنى الداخلية التي كونها من خبراته التفاعلية السابقة مع بيئته، وعلى ذلك يجب النظر الى النماء والتعلم على انهما عمليتان متدرجتان فالنمو نتاج النضج والتعلم معاً.

٥ ـ يتفاوت الأطفال في دوافعهم واهتماماتهم وقدراتهم وما الى ذك، الامر الذي يحتم توفير بيئة تربوية لهم تكون من الغنى والاتساع بحيث يجد كل طفل فيها ما يتلاءم وخصوصياته.

٦ ـ يتفاعـل الطفـل مع المـواقف المختلفة في بيئته بكليته، ويشارك فيها بعقله وعاطفته وبدنه بشكل متآلف (متناغم). وعلى ذلك يجب النظر الى الخبرات التي توفر للأطفال نظرة تكاملية.

٧ ـ لايكتسب الأطفال المعاني والأفكار على مختلف انواعها بفعل خارجي فقط كالتلقين وانما يتم اكتسابهم لها بعملية ذاتية توليدية (تكوينية)، فالمعاني والأفكار التي تكون لهم ينشؤونها في ضوء ادراكاتهم، وهي تعبر عن تمثلهم لجوانب بيئتهم واستجابتهم لها. وعلى ذلك يجب النظر الى تربية الطفل على انها عملية تطلق طاقات الطفل الكامنة بشكل تلقائي وتيسر له التقدم المتدرج في تعلمه ونمائه.

(٢) الأهداف :

يهدف منهاج تربية الطفل في مرحلة الرياض بشكل عام الى تطوير شخصية متكاملة للطفل، تستمتع بالحياة والتعلم وتتسم بالاستقلال والابداع في اطار الجماعة، وتحسن التعبير عن افكارها ومشاعرها، وتقدر على التواصل مع الآخرين، وتميز بين المفيد والضار والحسن والقبيح والخير والشر، وتستطيع ان تستكشف وتتكيف معها وان تحل مشكلاتها وان تنضبط في سلوكها وتصرفاتها وأعمالها ويتم ذلك من خلال تيسير النماء لها وتنظيم تعلمها وتسهيله وفق الأسس التي ذكرت أعلاه، ولأن الشخصية المتكاملة مركب متوازن ومتماسك من البنى المعرفية والانفعالية وبنى الحاجات وانماط العمل، فان اهداف منهاج تربية الطفل في مرحلة رياض الأطفال تكون على النحو التالي :

١ ـ تطوير ذكاء الطفل (قدرته على استكشاف بيئته وتمثلها والتلاؤم معها)، ويتضمن هذا الهدف مايلي :

- تنمية حواس الطفل، فحواس الطفل هي أداته في استكشاف بيئته وهي الاساس الذي تقوم عليه قدراته في الربط والتعميم والتجريد.
- تنمية قدرات الطفل على ادراك أوجه التشابه والاختلاف بين الأشياء والأحداث والربط بينهما، وعلى التجريب وحل المشكلات البسيطة.

٢ ـ تطوير قدرة الطفل على التعبير اللغوي وغير اللغوي وقدرته على التواصل مع الآخرين بيسر، ويتضمن هذا الهدف مايلى :

- اغناء مفردات وتراكيب الطفل اللغوية.
- تنمية مهارات الاستماع والحديث عند الطفل.
- تنمية قدرة الطفل على التعبير غير اللغوي عن افكاره وعواطفه.
- تنمية الاستعداد القرائي والكتابي لدى الطفل.

٣ ـ بناء ثقة الطفل بنفسه وتعزيزها من خلال تقديره لانجازه وانجاز الآخرين ويتضمن هذا الهدف مايلى :

- احترام اهتمامات الطفل وتعزيزها وتشجيعه على الاعتزاز بها.
- تحرير الطفل تدريجيا من الاعتماد على الآخرين وتشجيع استقلاليته.
- تعزيز وعي الطفل لتميزه عن الآخرين.
- تشجيع الطفل على التأمل في الاعمال التي يقوم بها، وعلى الانضباط الذاتي.
- تشجيع الطفل على الافصاح عن ذاته دون خوف أو تردد.
- تعزيز ارادة الطفل مثل قدرته على الاختيار وابداء الرأي.

٤ ـ تطوير قدرة الطفل على التفاعل الاجتماعى واستكشاف العلاقات الانسانية في بيئته الاجتماعية، ويتضمن هذا الهدف مايلى :

- تطوير ادراك الطفل لآداب السلوك والتعامل مع الراشدين والأقران.
- تطوير قدرات الطفل على التعاون والتعامل مع الآخرين.
- تنمية اتجاهات الطفل الايجابية نحو تقبل الآخرين واحترامهم ومد يد العون لهم.
- تشجيع الطفل على انشاء صداقات مع الآخرين.
- تعزيز مشاعر الانتماء والمحبة للجماعة التي ينتمي اليها، والى الوطن الذي يعيش فيه.

٥ ـ تطوير قدرة الطفل على الحكم الأخلاقي، ويتضمن هذا الهدف مايلي:

- تطوير قدرة الطفل على التمييز بين الخير والشر، والحسن والقبيح والمفيد والضار.
- تطوير قدرة الطفل على ادراك المنفعة المتبادلة في العلاقات مع الآخرين وعلى محاكمتها.

٦ ـ تنمية القيم الدينية، ويتضمن هذا الهدف مايلي :

- تطوير وعي الطفل للدين ولأهميته في حياة الأفراد.
- غرس الاحترام في نفس الطفل للممارسات والشعائر الدينية.
- ترسيخ الايمان بالله في قلب الطفل.
- تعميق انتماء الطفل الى الدين الاسلامي عقيدة وسلوكاً وتوجيهه الى ضرورة احترام دور العبادة والشعائر الدينية والمقدسات الاسلامية.

٧ ـ اطلاق قدرات الطفل الابداعية وتعزيزها، ويتضمن هذا الهدف مايلى :

- تشجيع الطفل على التعبير التلقائي الحركي واللغوي والجماعي والفني.
- تشجيع الطفل على اقتراح الحلول للمشكلات.
- تشجيع الطفل على التساؤل وتنمية حب الاستطلاع لديه.
- تنمية قدرته على استخدام المجازات والمماثلات.

٨ ـ تطوير قدرة الطفل على رعاية نفسه والمحافظة على صحته، ويتضمن هذا الهدف مايلى :

- تطوير وعي الطفل لحاجات جسمه.
- تنمية عادات صحية سليمة لدى الطفل.
- تعريف الطفل لقواعد السلامة التي يحتاج اليها.

(٣) خصائص منهاج تربية الطفل فى رياض الأطفال :

يتميز منهاج تربية الطفل في رياض الأطفال بالخصائص التالية :

١ - تمحوره حول الخبرة التعليمية : فالخبرة التعليمية هي اللبنة التي يبنى منها المنهاج وتتأتى الخبرة التعليمية للطفل من خلال تفاعله مع شيء او شخص في موقف ما، وهي تعبر عن المعنى الذي يحصل عليه الطفل نتيجة لتفاعله في الموقف. وهذا المعنى المتحصل قد يكون مفهوماً او مهارة او اتجاهاً او نمطاً من انماط العمل، وحتى تحصل الخبرة التعليمة فلا بد ان يكون الموقف المختار مثيراً للطفل وملائماً لحاجاته وقدراته، ولابد للطفل من ان يتفاعل فيه بحرية من دون تدخل يفسد عليه استمتاعه بالموقف وتركيزه على الأشياء فيه.

٢ - توجهه، وبشكل متوازن، نحو البناء والارتقاء بالطفل الى مستويات أعلى من النماء، فالمنهاج بالخبرات التى يشتمل عليها، يجب ان يسهل نماء الطفل وان يطور قدرته ومهاراته وخبراته فى :

- استكشاف الأشياء في بيئته ومعالجتها والتجريب عليها (المهارات والخبرات العلمية والرياضية).
- استخدام اللغة في المواقف المختلفة للتعبير عن استكشافاته ومشاعره وللتواصل مع الآخرين (المهارات اللغوية).
- استكشاف التنوع في السلوك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية وتأمل القواعد التي تنظم التفاعل الاجتماعي، وتأسيس علاقات اجتماعية كالصداقة (المهارات والخبرات الاجتماعية).
- تقبل ذاته والاحساس بتميزه (المهارات والقدرات الشخصية).
- استخدام امكاناته الحركية والبدنية للتعبير عن عواطفه وأفكاره (القدرات والمهارات الحركية البدنية).

كما يجب ان يتضمن المنهاج الخبرات على نحو يؤدي بالطفل الى مستوى أعلى من النماء فيطور أساليبه في الاستكشاف والتفاعل مع الأشخاص ومع نفسه والتعبير بحركاته ولغته.

٣ - احترامه لحرية الطفل واستقلاليته فى استكشاف ذاته وبيئته، واعتبار ذلك

شرطاً لازماً لنمائه وتعلمه، ويجب ان يعمل المنهاج بالتدريج على تعويد الطفل تحمل المسؤولية والاختيار وصنع القرار.

٤ ـ توفيره لبيئة غنية فى داخل الروضة وخارجها مما يتيح للطفل النماء.

٥ ـ مراعاته لخصوصيات الأطفال المتنوعة (الفوارق الفردية) وتجاوبه معها، بما يتيح لهم التقدم فى نمائهم وتعلمهم. وعلى ذلك يجب ان تكون خبرات المنهاج من الغنى والتنوع في نوعها ومستواها مما يكسب المنهاج مرونة كافية لتلبية الفوارق الفردية.

٦ ـ تكامله مع التربية الأسرية.

٧ ـ استخدامه اللعب مدخلاً اساسياً فى نماء الطفل.

٨ ـ تحديده لدور جديد لمعلمة الروضة يتمثل فى تصميم البيئة التربوية فى الروضة وتنظيم استكشاف الطفل لها والتفاعل مع اشيائها، وفى مراقبة الطفل وحسن توجيهه.

(٤) المحتـــوى :

١ ـ يتكون محتوى المنهاج من عدد من مجالات الخبرة، كل مجال منها يتضمن خبرات تعليمية (أنشطة تعلمية)، تنتظم معاً في تتابعات، تؤدي بالطفل الى التوسع التدريجي في استكشاف ذاته وبيئته والاشخاص والجماعات من حوله، والى تطوير وسائله وأدواته التي يستخدمها في الاستكشاف.

٢ ـ تختار مجالات الخبرة للمنهاج وفق المعايير التالية:

- ملاءمتها لاهداف المنهاج المذكورة سالفاً، وطواعيتها لتحقيقها.
- وثاقة صلتها باهتمامات الطفل وبواقعه الاجتماعي أو الحياتي.
- مرونتها وغناها على نحو يتيح لمعلمة الروضة حرية كافية في انتقاء الخبرات وتنظيمها لتلبية الفوارق الفردية بين الأطفال الظاهرة في نمائهم وتعليمهم.
- تكاملها مع التربية الأسرية والمجتمعية.

٣ - من مجالات الخبرة التى يقترح ان يتضمنها المنهاج كالمجالات التالية التى تدور على ابعاد رئيسية ثلاثة: تطوير ذات الطفل، واستكشاف البيئة المادية واستكشاف الأشخاص والجماعات.

- انا طفل في الروضة
- صحتي وسلامتي
- مدينتي أو قريتي
- جسمي ونظافتي
- اسرتي
- بيتي
- بلدي واقطار الخليج العربية والبلدان العربية
- الأسواق في بلدي
- الأعياد في بلدي
- المواصلات في بلدي
- جيش بلدي
- رجال الأمن في بلدي
- المهن في بلدي
- الفصول الأربعة
- المزرعة
- الملابس في بلدي
- الحدائق في بلدي

٤ - يحدد لكل من مجالات الخبرة المختارة ما يلي:

- الأهداف التي يتوخى تحقيقها منه، وتفصل هذه الأهداف على نحو يوضح القدرات النمائية والمهارات والعادات والأفكار المستهدفة.
- ابدال من الخبرات (الأنشطة) التعليمية المرتبة الملائمة لتحقيق الأهداف المتوخاة مما يتيح لمعلمة الروضة فرصة كافية في الاختيار والتصميم وفق خصوصيات أطفالها وروضتها.

- المواد والأدوات وغير ذلك من التجهيزات الملائمة لتنفيذ مجالات الخبرة.
- دور الطفل ودور معلمة الروضة في تنفيذ الخبرات (الأنشطة) التعليمية.
- الطرق التربوية الملائمة.

(٥) تنظيم المكان في الروضة :

ينظم المكان الداخلي للروضة (قاعات الصفوف والنشاطات والمكتبة) ويجهز على نحو يتيح تنفيذ المجالات المختارة من الخبرات بشكل سليم، ومع ان فكرة الاركان الثابتة تتيح تنظيماً ملائماً للمكان الداخلي في الروضة، الا ان طبيعة كل مجال من مجالات الخبرة تفرض ان يتغير تنظيم المكان الداخلي بين الحين والحين على نحو تنعكس فيه بوضوح هذه الطبيعة.

كما ينظم المكان الخارجي للروضة (الساحات والملاعب) ويجهز على نحو يتيح تنفيذ المجالات المختارة من الخبرات.

(٦) الطرق والوسائل التربوية :

يتطلب تنفيذ المجالات السالفة الذكر بما يحقق النماء والتعلم المستهدفين استخدام طرائق ووسائل تربوية ملائمة منها:

اللعب والألعاب: يمثل اللعب طريقة أساسية من الطرائق التربوية في الروضة فاللعب نشاط طبيعي للأطفال ويوفر لهم فرصاً عديدة للبقاء والتعلم. فمن خلاله يطورون حواسهم وقدراتهم في السيطرة عليها، ويعبرون عن مشاعرهم وابداعهم، ويحتاج الأطفال في لعبهم الى ادوات لعب ومواد جاذبة لهم وملائمة لقدراتهم ومصممة على نحو يحفظ سلامتهم.

ومن هذه الأدوات المواد الحسية وادوات اللعب والنط ومواد التركيب، والكتب المصورة والتسجيلات، ومواد الفن، والالعاب اليدوية.

الدراما: وتمثل الدراما ايضا طريقة هامة من طرائق تربية الطفل، وتوظف هذه الطريقة

نشاط الطفل التمثيلي التلقائي من اجل النماء والتعلم، وفي هذه الطريقة يتاح للطفل تمثيل وتمثل الأدوار المختلفة في المواقف الحياتية والخيالية المتنوعة ضمن اطار حر او موجه. وتؤدي هذه الطريقة الى تنمية حب الاستطلاع لدى الطفل وتطوير قدرته على التكيف وخياله وابداعه واثراء لغته وذلك من خلال تأليف وتمثيل القصص ولعب الدور، والتمثيل الصامت والحركة، واستخدام الدمى.

القصة: وتستهدف هذه الطريقة تسلية الطفل وامتاعه وتنمية قدراته اللغوية وتطوير قدرته على التركيز والانتباه والملاحظة الدقيقة.

ويشترط في القصة الملائمة لطفل الروضة ان تكون واضحة في فكرتها، وان تعتمد على تسلسل واضح لاحداثها، ويمكن ان تتضمن صراعاً ما او مشكلة ما وان تدور حول مفاهيم انسانية مؤثرة.

الرحلات والزيارات: وهي عبارة عن نشاط منظم تقوم به جماعة من الأطفال باشراف معلمة الروضة بقصد التعرف على البيئة المحلية.

الموسيقى والغناء والأناشيد الوطنية والدينية: وفي هذه الطريقة يمارس الطفل قدراته واتجاهاته الايقاعية الصوتية الموسيقية للتعبير عن الذات ضمن اطار حر او موجه، وتؤدي هذه الطريقة الى تعميق احساس الطفل بالمجال وتنمية ذوقه وقدرته على الاستماع كما تؤدي الى تنمية عضلاته.

الفنون: وتتيح هذه الطريقة للطفل التعبير الرمزي بالرسم والتشكيل عن ذاته ضمن اطار حر او موجه والى تعميق احساسه بالجمال وتنمية ذوقه الفني.

الحركة: وهي وسيلة لتعميق احساس الطفل وادراكه الحركي عن طريق استخدام جسده أداة للتعبير عن ذاته.

التقويم: ينبغي ان يركز تقويم الطفل على ما حققه من نماء وتعلم على ضوء الأهداف المتوخاة وان يستخدم في التقويم الأدوات والوسائل الملائمة كالملاحظة واختبارات النماء، وتشخيص القدرات.

ينبغي ان يتناول تقويم المنهج بالاضافة الى تقويم نماء الطفل وتعلمه مايلى:

- تقويم فاعلية استخدام المعلمة للطرق والوسائل التربوية التي توظفها في تربية الطفل.
- تقويم مدى ملاءمة الخبرات المضمنة في المجالات المختلفة لقدرات الأطفال وللأهداف المتوخاة منها، وتقويم مدى ملاءمة تنظيمها.
- تقويم آثار المنهاج على أسر الأطفال.
- تقويم آثار المنهاج على مستقبل الأطفال.

التوصيات والاقتراحات

١ ـ ضرورة اعتبار مرحلة رياض الأطفال مرحلة تربوية تعليمية متميزة في سلم النظام التعليمي لها فلسفتها التربوية، وأهدافها السلوكية، ومفاهيمها التعليمية، ومعلماتها الواعيات الراغبات في العمل مع أطفال الروضة، وأدواتها وألعابها المسلية التعليمية الهادفة، وابنيتها المدرسية المناسبة، وأساليب وطرق تقويم أطفالها التحصيلية والعقلية والنفسية ليكون الطفل مستعداً لاستقبال الحياة المدرسية في التعليم الأساسي بسهولة ويسر وبدافعية ذاتية قوية.

٢ ـ ايجاد ادارات ومؤسسات متخصصة لتنظيم التشريعات الخاصة بالادارة والاشراف على رياض الأطفال من منطلق التخصص والفهم الواعي لاحتياجات أطفال هذه المرحلة.

٣ ـ جعل مرحلة رياض الأطفال مرحلة تعليمية لكل الأطفال، ووضع الخطط التوسعية في زيادة أعداد هذه المؤسسات لاستيعاب اكبر نسبة ممكنة من الأطفال في عمر (٣ ـ ٦) سنوات.

٤ ـ ضرورة مشاركة وزارة الصحة ومؤسساتها في تنظيم برامج للاشراف على صحة اطفال الرياض وسلامة حواسهم، ونظافة بيئة الروضة والمواد الغذائية المقدمة فيها.

٥ ـ ضرورة الاهتمام باعداد معلمات رياض الأطفال وتأهيلهن في المستوى الجامعي في فروع متخصصة في كليات التربية، والاسراع بتدريب معلمات رياض الأطفال في دورات تخصصية.

٦ ـ صياغة وترجمة أهداف رياض الأطفال سلوكياً والتعرف على الاتجاهات المعاصرة في مناهجها والتأكيد على أدوار اللعب التعليمية فيها على اعتبار ان الروضة مدرسة اللعب بالنسبة للأطفال الصغار.

٧ - ضرورة اعداد وتدريب مديرات رياض اطفال في المستوى الجامعي والدراسات العليا في مجال الطفولة، لتوجيه العملية التربوية في رياض الأطفال بفهم وادراك واع، واتاحة الفرص أمامهن للقيام بزيارات متبادلة بين الرياض محليا واقليمياً وعالمياً كلما امكن ذلك.

٨ - ضرورة زيادة فاعلية الادارات المعنية في وزارات التربية والتعليم في الاشراف الفني على رياض الأطفال الأهلية وغير الحكومية ومراقبتها بدقة.

٩ - ضرورة قصر منح تراخيص لتأسيس رياض الأطفال على ذوي الاختصاص فقط.

١٠ - الاهتمام الجاد بأدوات وألعاب الأطفال وتوفرها بأعداد كافية داخل وخارج الصفوف وبخاصة الألعاب العملية والتركيزية والبنائية والميكانيكية وألعاب الماء والرمل وذلك لتوجيه الأطفال عن طريقها الى التعليم الاستكشافي والنشاطات الذاتية ومطالبة الجهات الرسمية الغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية عليها.

١١ - ضرورة توحيد أهداف رياض الأطفال التربوية وصياغتها صياغة سلوكية في جوانبها المعرفية والوجدانية والمهارية، وترجمتها الى مواقف سلوكية، يمر بها الأطفال ضمن البرامج اليومية على ان يكون هذا التوحيد متسقا مع أهداف التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

١٢ - ضرورة الافادة من الاتجاهات المعاصرة أو مناهج رياض الأطفال وتطويرها لتتلاءم وحاجات الطفل العربي الخليجي، ومحاولة توحيد هذه المناهج، والاتفاق على العناصر الاساسية لها واساليب تنفيذها وتبادل الخبرات فيما بينها في هذا المجال.

١٣ - ضرورة وجود بطاقات تقويمية مناسبة ضمن برامج رياض الأطفال والسعى للاتفاق على بطاقة تقويمية موحدة لاطفال الروضة (في داخل البلد الواحد كمرحلة أولى ثم توحيدها على مستوى اقطار مجلس التعاون الخليجي في المرحلة التالية) وتدريب المعلمات على كيفية تصميمها وفهم أبعادها ومواقفها التعليمية وطريقة استخدامها وايصالها الى أولياء أمور الأطفال ثم الى المدرسة الابتدائية.

١٤ ـ ضرورة الاهتمام بتنمية المهارات اللغوية الأساسية من اصغاء وتكلم واستعداد للقراءة والكتابة عن طريق كراسات منظمة في هذا المجال اسوة بما هو قائم في رياض الأطفال المعاصرة والاستفادة من التجارب المحلية والعربية والعالمية.

١٥ ـ ضرورة اجراء مزيد من الدراسات والبحوث حول رياض الأطفال في دول الخليج العربية تشمل تقييم المدخلات التربوية في الروضة وتنفيذ البرامج والنواتج التربوية، وذلك لامكانية تحديد جوانب القوة وتعزيزهاوجوانب الضعف ومعالجتها.

١٦ ـ ضرورة الالتزام والتقيد بتطبيق المواصفات المعتمدة دولياً بشأن الأبنية والساحات والمرافق والملاعب عند انشاء مؤسسات رياض الأطفال.

المراجع العربية

١ ـ ابراهيم خليفة: المربيات الأجنبيات في البيت العربي الخليجي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٨٦م.

٢ ـ ابراهيم عبد الله غلوم: الثقافة والتواصل الثقافي في مجتمعات الخليج العربي، دراسة حول البعد الثقافي للتنمية في مجلس التعاون . (ورق مطبوع على استانسل)

٣ ـ ابراهيم اليوسف: التلفزيون والطفل العربي، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، ١٩٨٨م.

٤ ـ اتحاد الجامعات العربية: دراسات في المجتمع العربي ط١، الأمانة العامة، عمان ـ الأردن، ١٩٨٥م.

٥ ـ أحمد كمال عاشور: (بعض القضايا والاتجاهات في التربية قبل المدرسة) حولية كلية التربية، السنة الثالثة، العدد الثالث، قطر، جامعة قطر، ١٩٨٤.

٦ ـ أديث . هـ . جروتبرج: دليل لمعلمي الأطفال الصغار، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٨٨م.

٧ ـ اليزابيت ميشام فولى: رياض الأطفال، ترجمة عفاف محمد فؤاد ـ القاهرة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٧٨م.

٨ ـ جمعية الاجتماعيين: شئون اجتماعية، العدد الحادي عشر، السنة الثالثة، الشارقة، نوفمبر ١٩٨٦م.

٩ ـ الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية: مجلة الطفولة العربية، الأعداد من الأول حتى السابع، من الحادي عشر حتى التاسع عشر، من الحادي والعشرين حتى الثاني والعشرين، الكويت، تشرين الأول ١٩٨٤ ـ نيسان ١٩٩٠م.

١٠ ـ جواد العناني: المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعليم في الوطن العربي، مؤتمر تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين، منتدى الفكر العربي. عمان، ١٩٩٠م.

١١ ـ جيمس بن جونستون: مؤشرات النظم التعليمية، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٨٦م.

١٢ ـ حسين العودات: دور وسائل الاتصال الحديثة في تقدم التربية ونشرها في الوطن العربي، المجلة العربية للتربية. المجلد الرابع ـ العدد الثاني، سبتمبر ١٩٨٤، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٤م.

١٣ ـ خضير سعود الخضير: المرشد التربوي لمعلمات رياض الأطفال، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٨٦م.

١٤ ـ سعد الدين ابراهيم: مسودة التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي، المؤتمر السابع للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي، عمان / آذار ١٩٩٠م.

١٥ ـ سعد الدين ابراهيم: (المسودة الثانية لمشروع النظام الأساسي للمجلس العربي للطفولة والتنمية) المؤتمر التأسيسي ـ عمان ١٢ ـ ١٣ /٤ / ٨٧، (ورقة مسحوبة على استانسل).

١٦ ـ سعيد محمد جمعة: الببلوجرافيا (دوريات الأطفال الناشئين في العالم العربي) المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، ١٩٨٨م.

١٧ ـ الطاهر لبيب: الطفل العربي بين الحاجات والمؤسسات، مؤتمر الطفولة والتنمية في الوطن العربي، تونس ١٩٨٦م.

١٨ ـ عثمان لبيب فراج: الطفل العربي الخليجي وواقعه ومستقبله، المؤتمر العربي حول الطفولة والتنمية، تونس، ١٩٨٦م.

١٩ ـ فوزية دياب: نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة ، ط٢، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٠م.

٢٠ ـ كافية رمضان: السينما وأفلام الفيديو، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، ١٩٨٨م.

٢١ ـ كاميليا ابراهيم عبدالفتاح: سيكولوجية المرأة العاملة، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٤م.

٢٢ ـ م. أ. برايمرول باولي: الاهدار التربوى (مشكلة عالمية) ترجمة صادق ابراهيم عودة، عمان اللجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر بالتعاون مع منظمة اليونسكو / باريس وجنيف وقسم اليونسكو بوزارة التربية والتعليم / عمان، ١٩٧٤م.

٢٣ ـ محمد جمال الدين نوبر: (تربية وتعليم الأطفال)، مجلة النيل للاعلام والتعليم والتدريب، نوفمبر، ١٩٨٤م.

٢٤ ـ محمد جواد رضا: الطفولة العربية بين التغابن الاجتماعي وقصور الرؤية التربوية، المؤتمر العربي حول الطفولة والتنمية، تونس، ١٩٨٦م.

٢٥ ـ محمد قدورة كتكت: القياس الاحصائي للاهدار المدرسي، رسالة المعلم، العدد الثاني، السنة الثالثة والعشرون، عمان، وزارة التربية والتعليم، حزيران ١٩٨٠م.

٢٦ ـ محمود قمبر: ذاتية الطفل والنظرية التربوية في الاسلام ـ المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد الرابع، العدد الثاني، تونس، أيلول ١٩٨٤م.

٢٧ ـ مسعد سيد عويس: الكمبيوتر والطفل العربي، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، ١٩٨٦م.

٢٨ ـ مسعد سيد عويس: نحو مستقبل أفضل للطفل العربي، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، ١٩٨٨م.

٢٩ ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج: جهود مكتب التربية العربي لدول الخليج في مجال الثقافة والطفولة، القاهرة، ١٩٨٨م.

٣٠ ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج: واقع التعليم في دول الخليج العربي، دراسة مقدمة الى منتدى الفكر العربي، ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي، البحرين من٣ ـ ٥ تشرين أول ١٩٨٧م.

٣١ ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج: وقائع ندوة التحديات الحضارية والغزو الثقافي لدول الخليج العربي مسقط ـ سلطنة عمان في الفترة من ٢١ ـ ٢٣ أبريل ١٩٨٥م.

٣٢ ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج: وقائع ندوة ماذا يريد التربويون من الاعلاميين، ط ٢. ثلاثة أجزاء، الرياض، ١٩٨٦م.

٣٣ ـ المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ظاهرة المربيات الأجنبيات (الأسباب والآثار) سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (١٠) أغسطس ١٩٨٧م.

٣٤ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: استراتيجية تطوير التربية العربية ط١، بيروت، مؤسسة دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٧٩م.

٣٥ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: خطة تربية الطفل العربي في سنواته الأولى على ضوء استراتيجية التربية العربية، تونس، ١٩٨٦م.

٣٦ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: (رياض الأطفال في الوطن العربي). الواقع والطموح، تونس، ١٩٨٦م.

٣٧ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: مشروع خطة تربية الطفل العربي في السنوات الأولى من عمره في ضوء استراتيجية تطوير التربية العربية، تونس ١٩٨٤م.

٣٨ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: (واقع التربية ماقبل المدرسة في الوطن العربي) جامعة الدول العربية، ادارة التربية، تونس، ١٩٨١م.

٣٩ ـ المؤتمر العربي حول الطفولة والتنمية: (الاعلان العربي حول الطفولة والتنمية)، تونس، ١٣ ـ ١٥ نوفمبر ١٩٨٦م. (مسودة للنقاش).

٤٠ ـ هدى محمد بدران: الطفولة بالمشرق العربي، المؤتمر العربي حول الطفولة والتنمية، تونس، ١٩٨٦م.

٤١ ـ هدى محمد قناوى: الطفل تنشئته وحاجاته، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣م.

٤٢ ـ وكالة الغوث الدولية (اونرو) : مجلة المعلم الطالب، عدد خاص، عمان ـ معهد التربية/اليونسكو، ١٩٧٩م.

٤٣ ـ يوسف ميخائيل أسعد: رعاية الطفولة، دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٧٩م.

المراجع الأجنبية

1 - Asies, Louis . and Frances: Every Child in the right Grade , The Instructor, LXX, III, 1963.

2 - B - Bloom:Stability and change in human characteristics, New York, Jhone Wiley 1949.

3 - Faavell Jhon H.:Cognitive Development, New Jersey Prentic- Hall Inc., Englewood cliffs, 1977.

4 - Piaget J.:The Machanisms of Perception, London Routledge and Kegan Paul, 1969 .

5 - Raymont, Thomas:A history of the education of young Children, Long mans, 1937.

6 - Read CF. K. H.: The Nursery School - Human Relationships and Learning, 6th ed. (Philadelpiaa, 1976).

7 - Rousseau., .Jean Jaequep: Emileina education introduction translation and Notes by Allen Bloom, New York, Busic book inc., 1979.

البحث الخامس

الطفـــل المشكلـــة ـ المفهـــوم والعـــلاج
دراســـة نظـــريـــة

إعداد
الدكتور أحمد عبدالعزيز النجار
أستاذ علم النفس الاجتماعي
جامعة الامارات العربية المتحدة

محتويات البحث

	الصفحة من - إلى
مقدمـــة :	١٦٩
أولاً : نحو الإرتقاء بأهداف المجتمع	١٧٠ - ١٧١
ثانيـاً : خبـرات الطفولـة	١٧١ - ١٧٤
ثالثـاً : مشكـلات الطفـل	١٧٥ - ١٧٧
رابعـاً : دلائـل وجود مشكلة لدى الطفـل	١٧٧ - ١٧٨
خامساً : كيف يتعامل الطفل مع المشكـلات	١٧٨ - ١٧٩
سادساً : فـي سبيـل العـلاج	١٧٩ - ١٨٠
سابـعاً : المتطلبات السابقة لنجاح عملية المعالجة	١٨٠ - ١٨٥
ثامـناً : تنفيذ عملية العلاج	١٨٥ - ١٨٩
تاسـعاً : طرق وقاية الأطفال من المشاكل	١٨٩ - ١٩١
توصيـات :	١٩٢
المراجـــع :	١٩٣

مقدمـــــة

يخضع الطفل للمعالجة عندما يتعرض لمشكلة معينة تكون حسب مقاييسنا الحالية للقيم الإجتماعية والحس العام بالنظام غير مقبولة . والغرض من المعالجة هو تحسين هذه المشكلة أو حلها .

ولكنه رغم كل الإدعاءات والمحاولات التي نقوم بها من أجل أبنائنا ، فالحقيقة المرة هي أنه لا تتوافر لدينا حتى الآن لائحة تحدد الأهداف والسياسات العامة المناسبة والقابلة للتطبيق لحل مشكلات الأطفال ، والسبب قد يعزى إلى عدم وجود تكاتف جاد إلى جانب الإزدواجية بين المؤسسات التربوية المتعاملة مع الطفل (فتوح الجاسم ، ١٩٨٦) ، مما يجعل من أي جهد مهما كان ناقصاً ، حيث نتج عن ذلك قصور شديد في التوصل إلى حلول للمشكلات التي تتناسب مع واقع الحياة الخليجية مما إضطرنا إلى أن نستورد حلاً من هنا وآخر من هناك ، فأصبحت علاجاتنا لمشكلات أبنائنا علاجات غير متناغمة مع نفسها أو متسقة مع طبيعة الطفل والبيئة المحيطة ، الأمر الذي فتح أبواب المجتمع على مصراعيها للأفكار الدخيلة وصارت تهدد المجتمع العربي الخليجي .

إن الطفل الخليجي - كأي طفل في العالم - هو كيان متكامل ، وإذا هممنا بمعالجة مشكلة من مشاكله فقد نؤثر على مجالات أخرى ، ولذا نحن نريد أن يكون تأثير معالجتنا مدروساً بشكل يجعلنا قادرين على رصد أي تغيرات أخرى مصاحبة غير ما نهدف إليه من تعديل ، لذلك فان طول مدة العلاج أمر مهم وفعال كأهمية التخطيط للعلاج والوقاية .

الهدف من هذه الورقة هو تزويد المشاركين في تربية الطفل بكافة قطاعاتهم سواء الوالدين أو المدرسة أو المؤسسات المتخصصة ، ببعض المعلومات والأساليب المفيدة للتعامل مع المشكلات اليومية للأطفال العاديين من خلال الدراسات المهتمة بذلك مع الحرص على إنتقاء ما نراه مناسباً للبيئة العربية الخليجية المحلية ، على إعتبار أن من أسباب فشل الكثير من التجارب على البيئة العربية هو ضعف الرعاية لمتغير المكان والبيئة ، وتجدر الإشارة هنا إلى العجز الشديد في كمية البحوث العربية المتخصصة على البيئة العربية .

أولاً: نحو الإرتقاء بأهداف المجتمع

ان الإهتمام الرئيسي لكل مجتمع هو التركيز على إستمراريته ، ومن أجل هذا الهدف يجب فرض النظام لتحقيق قيم معينة . «النظام» يخص التسلسل وقابلية التنبؤ ، عندما يرتدي الطفل ثياب نومه نتوقع منه الذهاب إلى فراشه والنوم عوضاً عن تجواله في الحديقة ، وعندما نبتسم لفتاة صغيرة نتوقع أن تبتسم لنا لا أن تنفجر باكية ، بدون نظام لا يمكن تطوير سلوك قابل للتأقلم وتكون الطريق إلى نهايتنا ، وعلى الرغم من أن النظام ضروري إلا أنه لا يكفي لتفسير التعقيد الهائل للتصرفات ذات الهدف عند الإنسان . ولنقوم بهذا يجب علينا الأخذ بعين الإعتبار «القيم» ، وبشكل عام هي جميع الأشياء التي تهمنا في مجال كونها ثوابت ، أهدافاً ، وبواعث رئيسية لأفعالنا . القيم الإنسانية تحتوي ماهية الأشياء والصورة التي يجب أن تكون عليها معاً . وهنا تنبع أهمية الدين في تكوين القيم الثابتة لدى الأبناء . إن معظم قيمنا البارزة موضوعة ضمن قوانين وشفرات واضحة تتطلب أو تخولنا أخذ الإجراء المناسب مع الأطفال .

لتحقيق النظام وللإرتقاء بالقيم الإجتماعية ، فإن من واجب مؤسسات المجتمع المختلفة أن توجه أنشطتها إلى تحقيق ثلاثة أهداف متداخلة ومعتمدة على بعضها البعض وهي :

١ - تنمية وتعزيز كل ما هو جيد ومرغوب من سلوك أو أشياء ، أما لأجل تلك الأشياء ذاتها أو لأنها تدعم أهدافاً أخرى ، وفي حالة الأطفال ، فمن الممكن أن يشير هذا الأمر إلى أعمال مثل الإرتقاء بصحتهم وسعادتهم ، وإعطائهم خبرات متنوعة وغنية وتعويدهم على تحقيق أهدافهم الأساسية .

٢ - الحفاظ على الأشياء التي تستحق أن تبقى دون تغيير ، فلا يجب علينا إجبار صغارنا على تبديل ميولهم إو إتجاهاتهم أو عاداتهم بشكل تام أو (تحت الظروف الطبيعية) تسريحة شعرهم أو ألوانهم المفضلة .

٣ - تقليص أو القضاء على ما يمكن أن يعتبر ضاراً سيئاً وغير مقبول في المجتمع أما لأنه ليس مقبولاً بحد ذاته أو لأنه يؤدي إلى الخروج عن الطريق السوي وبما

يؤدي إلى نتائج أخرى غير مرغوبة. وضمن هذه الفئة من الممكن أن توضع مسائل مثل سوء الصحة الجسدية والعقلية ، الأضرار غير الناتجة عن حوادث ، مشاكل الديون ، التشوش والإهمال المتواصل ، ويجب ملاحظة أن تحقيق التوازن في التعامل مع هذه الأهداف أمر ضروري ، كما أن تحديد السلوكيات وتصنيفها حسب أهميتها وطريقة التعامل معها يسهل العملية العلاجية ويجعلها أكثر فعالية .

وتركز الورقة الحالية على الهدف الثالث وهو محاولة تقليص السلوكيات غير المقبولة إجتماعياً والتي نعرفها بالمشكلات ، وفي هذه الورقة سوف أحاول أن أضع بعض الإشارات التي تساعدنا في أن نتلمس الطريق وتحديد مفهوم وسبل تقييم مشكلات الأطفال والأساليب المستخدمة لتحسين حالة الأطفال المشكلة إلى وضع وإن كان غير مستحب أو ناقص ولكن بحيث لا يصل إلى درجة اللامقبول .

فالمعالجة من هذا المنظور هي نوع من السيطرة الإجتماعية على مشكلات الأطفال (أو الأطفال ذوي المشاكل) ، وتهدف إلى التدخل بقصد تحسين أو مساعدة الطفل صاحب المشكلة أن يتفهم نفسه ومشاكله وأن يستغل إمكانياته التي تتفق مع أهداف المجتمع (محمود عبدالله ، ١٩٨٥) أو على الأقل إحتواء الوضع غير المقبول (المشكلة) لإتمام عملية الشفاء .

ثانياً: خبرات الطفولة

الطفل مخلوق قيد التطور والبناء ، ولذلك فإن من غير المعقول القبول بتعريف قدراته العقلية وإمكاناته المعرفية على النحو الذي تعرف لدى البالغ ، وعلى سبيل المثال من هذه العوامل : التعلم ، التكيف ، الإستقلالية الذاتية ، إدراك الوقائع ، التحكم والتفاعل مع المحيط ، والتكامل ، لذلك فانه يجب علينا محاولة التعرف على نفسية الطفل ومراعاتها ، خاصة في البدايات العمرية أو الحياتية أو المدرسية بما يتناسب مع عمره الزمني حتى لا نخطأ في تقدير قدراته وتحديد مشكلاته .

ان من يقول أن تعليم الطفل وتربيته أمر سهل هو مخطئ ، وإنما جاء لنا هذا الإعتقاد

من قدرة الطفل على التفاعل مع الموقف في لحظة ثم نسيانه في لحظة أخرى بسبب ضعف قدراته العاطفية والعقلية والإجتماعية مما يخفف عليه الكثير من المشاكل والمواقف الإجتماعية والنفسية . ومن هنا فإن أغلب الممارسات التي تطبق على الأطفال بإستخدام أساليب اللعب والتشويق تنجح أو تفشل . ومن الأمثلة على ذلك عيشة الطفل في بيئة تسلطية أو ديمقراطية ولكنه يستطيع تجاوز الآثار السلبية لذلك .

ان أهم ما يوصي به علماء النفس لتنمية قدرات الطفل هو إكثار المثيرات المحيطة به من أجل زيادة الخبرات المعرفية لدى الطفل مما يساعد على تنمية قدراته العقلية والمهارية ، وكما يقول بياجيه « تنمية الذكاء تعتمد على عاملين أساسيين ، النضج والممارسة ، وكلما زادت المثيرات الخارجية زادت نسبة الذكاء لدى الطفل » .

وكذلك فإن بعض العلماء يوصي بتخفيف حدة القلق لدى الطفل في المواقف التربوية والتعليمية ، وتخفيف الضغوط النفسية عليه وإستخدام أساليب الافاضة والتكرار والتشويق ، ولعمري فإن أكثر مشكلات الطفل نحن من يخلقها بسبب عدم مناسبة متطلباتنا مع إمكانياتهم العمرية أو الإستعدادية الأمر الذي يجعلهم يصنفون في قائمة الأطفال أصحاب المشاكل .

وعلى نفس المنوال نجد أننا قد بالغنا في إعتبارنا مرحلة الطفولة مرحلة حرجة إلى درجة ان مستقبل الطفل وشخصيته تتحدد بها بشكل أكبر من الواقع ، وقد جاء مفهوم وأثر خبرات الطفولة على سلوك الإنسان من خلال نظرة «فرويد» Freud عندما أكد أن سلوك الإنسان البالغ يتحدد من خلال البناء النفسي الذي نشأ خلال مرحلة الطفولة ، الأمر الذي شككت به الدراسات الحديثة ، التي أكدت أن تأثيرات مرحلة الطفولة يمكن تعديلها وقابلة للقلب والإنعكاس (Coleman , 1980)، كما أكد (Ann & Clark , 1976) أن النظرية التعليمية المكونة لبناء الطفل لها شرطان أساسيان :

١ - كل تجربة أو خبرة تعتبر عابرة ومؤقتة ان لم تدخل عليها عوامل التعلم ، حتى تكون مؤثرة .

٢ - لا يستمر أي تأثر إلا إذا حصل له تدعيم reinforcement وإلا اختفى .

أهم مثال في أن الخبرة في الطفولة قد تتغير هو قصة الطفلة ازابيلا Isabelle ، التي اكتشفت عام ١٩٣٨ وكان عمرها ٦ سنوات ، لقد كانت خلال تلك السنوات الست محبوسة مع والدتها الصماء العاجزة في غرفة ظلماء ، وكانت تعامل الرجال كحيوان متوحش ، والصوت الوحيد الذي كان يصدر عنها هو صوت التهديد لدى الحيوان a strange croaking sound ، وأغلب سلوكياتها مشابهة للمصابين بالصمم وكان مستواها العمري من حيث السلوك والتفكير لا يتجاوز سن ٦ شهور ، وبعد ان اكتشفت ، أحيطت بعناية كبيرة حتى أنه خلال سنتين استعاضت هذا التأخر واسترجعت مستواها الحقيقي في اللغة والمستوى الأكاديمي ، ثم عندما أصبح عمرها ١٤ سنة وصفت بأنها فتاة ذكية ، نشطة وذربة .

وفي ذلك أكد (Simple , 1984) أن عند الحديث عن الإنفصال العائلي بين الطفل والوالدين أو أحدهما في مرحلة الطفولة يجب أن ينظر إليه من خلال طبيعة الإنفصال وليس حدوث الإنفصال فقط كواقعة ، فعند الحديث عن آثار الإنفصال فإن المعطيات المحيطة بالعملية وحدوث البدائل يمكن أن تخفف أو تزيد من خطورة حدوث التأثير السالب على الطفل .

وأهم الجوانب التي يجب مراقبتها للتحقق من إتساق نمو الطفل في جوانبه المختلفة هي :

(١) **النمو الجسمي** : الذي يحقق شكل الجسم والطول والعرض والوزن كما يحدد القوة الجسدية واللياقة البدنية .

(٢) **النمو العقلي** : يساعد على تفهم الطفل لمتطلبات الوالدين التوجيهية وتفهم وجهة نظر الآخرين .

(٣) **النمو الإنفعالي** : ويتصل في ضبط إنفعالاته والبعد عن الحساسية الإنفعالية والمركزية الذاتية ، وحالات الإكتئاب .

(٤) **النمو الإجتماعي** : ويتصل في توسيع نطاق اتصالاته الشخصية وتقبله للأغراب ويساعد في تنمية وتوسيع تطلعاته للمشاركة الإجتماعية وتحمل المسؤولية والبحث عن دور إجتماعي خاص به .

إن المشكلة تظهر عندما لا يكون هناك إتساق في جوانب النمو المختلفة ، أو عندما يحدث نقص في نمو أحد هذه الجوانب عن الأخرى ، أو زيادة نمو أحدها على حساب الأخرى ، وحدوث أي إضطراب في أي من هذه الجوانب هو أحد الأسباب الرئيسية التي تخلق المشاكل النفسية للأطفال حيث أن أثرها يكون أكثر وضوحاً لديه .

ان النمو في هذه الجوانب ، يشكل العامل الأساسي في تكوين البناء النفسي الهيكلي الداخلي للطفل ، الأمر الذي يحقق شخصيته وذاته وخصائصه الفردية المميزة له عن الآخرين والتي تنشأ كمحصلة للخبرات النفسية التي يمر بها ، وما تحتويه هذه الخبرات من أبعاد ومشاعر وإنفعالات وعادات وقيم ، وإتجاهاتها نتيجة تفاعله مع البيئة الخارجية المحيطة به والمواقف المتنوعة ، وإستجابات البالغين لسلوكياته ، بالإضافة إلى خصائصه الفردية . ويمكن تصنيف الخبرات إلى ثلاثة أصناف هي :

(١) **المواقف الإجتماعية :** وهي كل الظروف والمواقف والعوامل والتغيرات المحيطة بالطفل ، والتي تؤثر عليه في تلك اللحظة ، من خلال المجال النفسي الحيوي الذي يعيشه بإعتباره عضواً في جماعة (الأسرة والأصدقاء والمدرسة) .

(٢) **خصائص الفرد :** من حيث شخصيته ، صحته الجسمية ، سنه ، جنسه ، مستواه الإجتماعي والإقتصادي ، اسلوبه في التفكير ، نظرته للكون والحياة ، واعتقاداته .

(٣) **ردود أفعال الطفل :** على أساس أن لها تغذية راجعة وهي ما يقوم به الطفل من إستجابة وتغيرات في مختلف أنواع نشاطاته وأفعاله ، سواء أكان النشاط عرقا أو تفكيراً أو إدراكاً أو نسياناً أو تعاوناً أو عدواناً ، وسواء أكانت الإستجابة داخلية في الغدد أو خارجية بسلوك ظاهر إستجابة لسلوك الآخرين في محيطه .

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين هذه الأقطاب المكونة لأساس البناء النفسي الداخلي للطفل ، هي علاقة تداخلية تفاعلية متأثرة .

ثالثاً: مشكلات الطفل

ان الشعور بنقص حاجة من الحاجات أو حدوث إضطراب في إحدى العلاقات بين الطفل ومحيطه و المثير الأساسي للمشكلة في تلك المرحلة ، فكلما زاد الشعور لدى المراهق بعدم الإشباع أحدث ذلك إضطراباً في توازنه النفسي ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تلك المشاكل .

ولذلك فإن الهدف الذي يسعى إليه الطفل دائماً هو تجنب الشعور بعدم الرضى ، (أو عدم الإشباع) وزيادة الشعور بالرضى والإشباع ، سواء أكان هذا الرضى داخلياً أم خارجياً ، وسواء أكان بطريقة صحيحة أم خاطئة ، وفي حال وجود شعور بعدم الإشباع أو الرضى يدرك الطفل وجود مشكلة يتحدد نوعها بنوعية الحاجة أو مجموعة الحاجات المنقوصة .

وقد يظهر الأطفال بعض السلوكيات غير المقبولة في قاموس الكبار مما يدفعهم إلى الإدراك بوجود مشكلة . ومن هنا فإن المشكلات التي تصيب الطفل يمكن أن تكون :

(١) **مشكلات نفسية :** تتصل بالرغبات الشخصية والذاتية وتنتج غالباً بسبب عدم شعور الفرد بإشباع حاجات نفسية كتحقيق الذات أو الثقة بالنفس أو الحب مما يترتب عن ذلك مشاعر القلق والإضطرابات الإنفعالية .

(٢) **مشكلات جسمانية :** تنتج عادة من إضطرابات في النمو والصحة ، أو في الأمور المادية والمهارات الانجازية .

(٣) **مشكلات إجتماعية :** تنتج بسبب حدوث نوع من الإضطراب في العلاقات مع البيئة المحيطة أو في التفاعل مع الأفراد ومن الأمثلة على المشاكل الإجتماعية:

١ - العائلة والبيت :

البيت والعائلة معاً يخلقان الكثير من المشكلات التي ينشأ معظمها عند تصادم أفراد العائلة مع بعضهم البعض نتيجة لإختلاف شخصياتهم، تفكيرهم وغاياتهم ، وإمكانية نشوء مشكلات كهذه

تعتمد بشكل خاص على الأرضية الخصبة لنموها داخل نطاق العائلة وليس خارجها .

٢ - **المهارات الإجتماعية :**

على الرغم من أن الإهتمام بالمهارات الإجتماعية تم مؤخراً ، إلا أنه هناك أساليب حديثة قد وجدت لتحسين المهارات الإجتماعية والتخلص من المشكلات التي تعوقها . وان دلائل الأبحاث التي أجريت حول النتائج النهائية ، تتطلب حرصاً كبيراً في تطبيقها ، الا أن اللوازم الأساسية لها بسيطة للغاية ومستعملة بشكل واسع للإحتفاظ بالأمل في التطور مستقبلاً بهذا الخصوص .

٣ - **السلوك المخالف للمجتمع :**

السلوك المناهض للمجتمع هو عبارة عن خليط من المشاكل إلى جانب الإختلاف الجذري في المزايا ، وعلى الرغم من التاريخ المديد من الإهتمام الكبير ، الا أنه ما زالت المعالجة الفعالة محيرة . لقد كتب الكثير في هذا الشأن من إبتكارات في الممارسة ، إلا انه ما زال غامضاً ومحبطاً إلى حد كبير وهنالك سبب رئيسي وراء هذا ، كما في حالة مشاكل البيت والعائلة ، وهو ان الإستياء الذي يحدث للطفل مرتبط بمدى خارجي أوسع تحكمه ظروفه ، وليس بشكل مباشر مع سبب العلاج ، ولأن هذه المشكلة لها إرتباط بالمجتمع فإن الأبحاث جارية على قدم وساق لإيجاد معالجة فعالة مستمرة .

(٤) **مشكلات روحية :** كنتيجة لمحاولة الطفل التعرف على طبيعة علاقته مع الكون والحياة وأسباب الخلق ومن الخالق والتي من خلالها يحدد أخلاقياته ومبادئه .

(٥) **مشكلات إدراكية :** وتنتج بسبب ضعف في النمو العقلي أو في أساليب التفكير ، وعلى الرغم من أنه لا يمكن عمل الكثير لرفع درجة الذكاء الفطري عند الطفل وتحسين نظرته للواقع والحياة وزيادة فهمه لمواقف الحياة المختلفة ، إلا انه توجد الآن معلومات مؤكدة حول إمكانية رفع مستوى النشاط العقلي وتقليص نتائج الإعاقة ، ولقد تطورت الثقافة الإشفائية إلى حد بعيد وكذلك

مستوى تعليم المهارات المهنية .

ويجب الإنتباه إلى أنه بسبب ما تتصف به المشكلات من مميزات فهي نادراً ما تظهر بصورة مفردة وإنما تظهر بصورة متشابكة (كمشكلة نفسية إجتماعية مثلاً) .

ونشير هنا إلى أن هناك عوامل تؤثر على إدراك الطفل لمشكلاته ، وكما ذكرت سابقاً فإن إدراك وجود مشكلة لدى الطفل ، اما أن يكون من خلال الطفل نفسه ، ويكتشف من خلال شكواه أو من خلال الإضطراب في سلوكياته ، واما أن يكتشفه الوالدان أو القريبون منه من خلال ملاحظتهم لحدوث ذلك التغيير أو بروز مؤشرات نقص في نمو لأحد الجوانب . وكلتا الحالتين تحتاج إلى إنتباه وملاحظة من الكبار حتى يمكن اكتشاف المشكلة قبل فوات الأوان ، وعلى أية حال فإن حجم المشكلة الحقيقي لا يمكن أن يتحدد الا بالاستعانة بالمختصين وذلك من خلال المقارنة مع الأطفال العاديين حتى لا يحدث نوع من الإختلال بين الشعور الوهمي بوجود مشكلة وبين حقيقة أو واقعية وجود تلك المشكلة .

رابعاً: دلائل وجود مشكلة لدى الطفل

بالإضافة إلى وضوح وحدة المشكلة وإستمراريتها ومقاومتها للمحاولات المتشتتة للحل ، فإنه توجد علامات محددة يجب الإنتباه إليها تشير إلى أن الطفل يعاني من مشكلات نفسية جدية ، من هذه العلامات أو الدلائل :

١ - قلق مستمر أو خوف مسيطر على الطفل لا يتناسب مع الواقع .
٢ - ظهور بعض أعراض إكتئاب مثل فقدان الإهتمام المتزايد أو الإنسحاب وتجنب الناس .
٣ - تغير مفاجئ في مزاج الطفل أو سلوكه بحيث يبدو مختلفاً عما كان عليه .
٤ - اضطراب في النوم كأن ينام أكثر من المعتاد أو يفقد القدرة على النوم أو كثرة الأحلام المزعجة والكوابيس .
٥ - حدوث إضطرابات في الشهية على غير المعتاد .
٦ - نكوص بالعمل المدرسي كالتغيب أو التمارض .. الخ .

وكل هذه العلامات سهلة الإكتشاف ولكنها تحتاج إلى أسر مهتمة بتطور أبنائها ، ويجب الملاحظة أنه ليس شرطاً أن تتوافر كل تلك العلامات مجتمعة للتحقق من المشكلة ولكن وجود بعضها يعتبر كافياً للإشارة إلى الخلل .

خامساً: كيف يتعامل الطفل مع المشكلات

عند ظهور مشكلة لدى الطفل فانه يتعامل معها بأحد الطرق التالية :

(١) طريقة المواجهة المباشرة ـ Approach Way of Coping :

مجموعة من الإستجابات تهدف إلى الحل المباشر للمشكلة .

(٢) طريقة التجنب ـ Avoidance Way of Coping :

مجموعة من الإستجابات التي تهدف إلى الهروب وتجنب الإنفعالات السلبية الناتجة عن الشعور بالمشكلة .

(٣) طريقة القبول ـ Acceptance Way of Coping :

مجموعة من الإستجابات التي تهدف إلى بناء الراحة النفسية وتخفيف الألم بالإستسلام للأمر الواقع .

(٤) طريقة الرفض والإنكار ـ Denial Way of Coping :

هي مجموعة من الإستجابات تهدف إلى إظهار الرفض والإعتراض على ظن أن الآخرين هم السبب في حدوث المشكلة ومحاولة إتباع السلوكيات المضادة لقيم ومبادئ وسلامة المجتمع .

والطفل سوف يستخدم أحد هذه الطرق لمواجهة مشكلاته ، ورغم أن لكل من هذه الطرق فوائدها ومضارها إلا أن الطفل قد لا يدرك الحيثيات التي تجعله يصدر القرار السليم في أي الأنماط يستخدم لمواجهة مشكلاته وإنما يتجه نحو النمط الذي اعتاد عليه وأحدث آثاراً نفسية مريحة بالنسبة له ، وأقرب هذه الأنماط هي الأنماط التي لا تتجه إلى حل المشكلة بصورة جذرية ، وإنما الأنماط الهروبية ، والخطورة في عدم وجود

توجيه أمر إرشادي في أن يعتاد الطفل على هذه الأنماط غير السليمة تماماً ، وتصبح من طرائقه في حل مشكلاته المستقبلية عندما يكبر .

ان تدريب الطفل على تنمية مهارات حل المشكلات أمر ضروري ، والعلاج هنا هو الوقاية المستقبلية من الإنحراف وهو موضوعنا الثاني .

وأريد هنا أن أقول بأن الظاهرة ، هي عدم وجود نظريات تربوية متقدمة تتناسب مع طبيعة الطفل وحقيقة تفهم واقعه وقدراته وإمكاناته فلا تبالغ في تضخيم اثر المواقف الإجتماعية ولا تقلل من أهميتها بل تنظر إلى الطفل بواقعه كما هو عليه .

والظاهرة الأخرى هي الضعف الشديد في إهتمام المؤسسات التربوية بالطفولة وإستهانتها بضرورة حل مشكلاتها على إعتبار انها تتحسن في المستقبل الأمر الذي يخلف وراءه نفسيات هزيلة في البناء وضعيفة الأساس .

سادساً: في سبيل العلاج

المعالجة عبارة عن رد فعل أو استجابة نشطة مخطط لها وذات هدف معين موجه نحو فرد معين صاحب المشكلة ، ويقوم بعملية المعالجة مؤسسة متخصصة (مستشفى - مصحة - مدرسة) حكومية أو خاصة ، وقد يقوم بهذه العملية والدا الطفل صاحب المشكلة بإرشاد من قبل مختصين .

وقد اختلفت أساليب معالجة الناس لأبنائهم عبر الأزمان وحسب الظروف الإجتماعية والإقتصادية والتاريخية والسياسية ، ولكنها لم تختلف من حيث انها تهدف إلى إيجاد حلول مناسبة لمشاكلهم الطارئة ، رغم أنه في السابق كان النظر إلى مشاكل الأطفال يصور بمقاييس لا تختلف عن مشاكل الكبار .

فالمعالجة في الحقيقة لا تزيد عن كونها عملية إعادة تأهيل للطفل ومتابعة صحيحة لمشكلاته بكافة جوانبها ومهما كانت أسبابها ، ومن هذا المفهوم فلا تختلف عملية

المعالجة عن العمليات التي تقوم بها المؤسسات التربوية والخدمية بكافة أنواعها إلا في كونها تتحرك في حال وجود المشكلة وليس قبلها .

ولذلك فانه يمكن اعتبار أي نشاط انساني هادف إلى حل مشكلة بأنه سلوك علاجي إذا كان ذلك النشاط مخططاً له سابقاً وواضحاً ومتسقاً وموجهاً بشكل مباشر لحل تلك المشكلة ، في حين أن الحديث عن مدى صلاحية أو خطأ ذلك النشاط فهذا موضوع آخر نتحدث عنه لاحقاً .

إن فشلنا في إيجاد حل لمشكلة طفل يدل على ضعف في نوعية جهودنا ومحاولاتنا التي بذلناها ، ولذلك فإنه يجب علينا أن نرسم الخطط ونضع في الإعتبار أكبر قدر من المتغيرات المختلفة فلا نغفل المتطلبات السابقة للنجاح ولا اللاحقة لها .

سابعاً: المتطلبات السابقة لنجاح عملية المعالجة

الجدير بالذكر ان القيام بالعلاج يحتاج إلى شروط أو متطلبات قبلية مساعدة على إستمرار عملية العلاج وفعاليتها ، ولتحقيق المعالجة السليمة يجب أن نضع هذه المتطلبات على أساس الخلفية الإجتماعية لمجتمع الخليج إنطلاقاً من إهتمامات المجتمع وقيمه ومعاييره ، لأن المعالجة ما هي إلا نموذج مقترح يعطي معنى معيناً لهدف العلاج وحدوده ، قبل أن يكون نشاطاً تغييرياً ، وهذه الشروط هي :

(١) معرفة ما يجب عمله :

وهي نقطة البداية لجميع الأعمال ، حيث أن المعرفة تنذرنا بأننا وقعنا تحت الحاجة إلى فعل ما وانه لدينا فكرة معقولة حول ما يجب علينا عمله أثناء عملية علاج مشكلة لدى الأطفال اما عن طريق الأهل أو بواسطة أشخاص آخرين ، فإن معرفة ما يجب علينا فعله هي نتيجة التقييم ، وتختلف مستويات التقييم للمشكلات في عمقها ونوعيتها وبالتالي ستؤثر على ما يجب عمله .

(٢) الرغبة في القيام بالعمل :

وهي شرط أساسي قبل مباشرة عملية العلاج ، لأنه يؤثر بالدافعية والكيفية التي

تنفذ بها أساليب العلاج ، أن من يمتلك الحافز لن يستسلم للفشل وهو بعكس الشخص الذي ييأس من العلاج لأنه لا حافز لديه .

وفي المقابل نشير إلى ضرورة وجود هذا الحافز لدى الأفراد المحيطين والمشاركين في عملية علاج الطفل (كافة أفراد الأسرة والأصدقاء) ، كما نشير إلى ضرورة إيجاد حافز مناسب عند الطفل ، لذا فإن من المسلم به انه لا يجب علينا فرض المعالجة على الأطفال ، وعلى الرغم من صعوبة الأمر في معظم الأحيان ، إلا انه يجب علينا العمل بجد وجهد كبيرين لخلق جو من الإرتباط بالمعالجة عند الطفل ، وهذا بالطبع معروف بشكل مركز في معالجة المشكلات السلوكية وهو أيضاً حيوي إذا استعمل لأغراض أخرى ، حيث أن الأطفال عادة لا يعون ما هو في مصلحتهم أو ما هو ضدها ، وعادة ما يصبحون بحاجة للمعالجة بسبب اضرارهم لنفسهم نتيجة سوء فهمهم أو سلوكهم ، وهنا تنشأ لديهم مشكلات كبيرة وتصعب المعالجة ، والحل الأنجع لهذه القضية هو خلق حافز يجعل الطفل مرتبطاً بالمعالجة وهو بحد ذاته جزء من المعالجة .

(٣) توافر الإمكانية والفرص للقيام بالمعالجة بالنسبة للطفل :

معرفة ما يجب عمله وكيفية عمله لا يعني شيئاً ان لم تتوافر الإمكانيات أو الفرص لتبنيه ، الإمكانية هي عبارة عن غطاء يحتوي تحت كنفه على صفات شخصية (مثل : الذكاء ، والحساسية) ومهارات فنية (مثل : الإمكانية على القيام بالمقابلات ، القيام بعمليات جراحية حقيقية أو قيادة مجموعات علاجية) ، كما أن توفر الممارسة لدى المعالج يساعد على حسن التخطيط والتنظيم (فاروق عبدالسلام ، ١٩٨٦) ، كما أن توفير الجو الملائم والمناسب لإندماج الطفل مع وسيط المعالجة أمر أساسي لتحقيق العلاج .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من العوائق الإجتماعية التي تحد من توافر فرص العلاج ، منها تحفظ الأسر لمشاركة آخرين من الخارج في علاج أبنائهم لما له من إطلاع على خصوصياتهم ، ولذلك فإن فرصنا في القيام بهذا النوع من المعالجة محدودة جداً ، لذلك فإن من المهم جداً تحديد تلك الإمكانيات والفرص والعوائق حتى نستطيع أن نميز أنواعاً مختلفة من طرق المعالجة حسب الإتجاهات الإجتماعية ، وهذا يدعو إلى عمل دراسات إستطلاعية في المنطقة ، وبعد ذلك يمكن أن نحدد نقطة

التركيز على الطفل بحد ذاته أو على المحيط الإجتماعي الكبير الذي حوله والمشاكل المتعلقة به .

(٤) وجود قاعدة أخلاقية تحدد متى وكيف وما مدى ذلك التدخل :

الأخلاق هي دراسة الصح والخطأ ، وتتعلق بأخلاقيات ممارسة مهنة المعالجة التي يقوم بها الأشخاص الذين يتمتعون بعلاقات مختلفة مع الأطفال المشكلة (مثل الاختصاصيين الإجتماعيين ، موظفو الاختبار ، أطباء النفس والممرضين) ، وإلى جانب المحترفين ، والمحيط النفسي الإجتماعي الذي يتكون من الأسرة والأصدقاء .

ونظراً لتعقيد ما ذكر سابقاً فانه من المستحيل وضع اسلوب موحد عالمي للمعالجة، على أي حال فانه يبدو انه هناك عدداً من الإعتبارات الدولية يتبعها جميع ممتهني هذا العمل (جيمس آدمز ، ١٩٨٠ و Hoghughi , 1989) :

١ - لا تستعمل القوة في المعالجة إلا إذا استطعت إثبات انه تم إختبار جميع البدائل الأخرى وتم رفضها بواسطة المريض .

٢ - يجب تقليص الأذية وإبقاء الأثر الجسدي في العقاب .

٣ - خذ بعين الإعتبار حالة الطفل وعمره ودعه يختار طريقة علاجه ان أمكن.

٤ - يجب اعلام الطفل والمهتمين بمعالجة هذا الطفل بالأسباب التي تدعو لمعالجته، وما هي النتائج والتأثيرات الجانبية الممكنة .

٥ - يجب عليك معالجة كل حالة حسب معطياتها .

٦ - يجب عليك عرض إجراءاتك العلاجية على أهل الطفل أو أشخاص آخرين مهتمين بالعلاج ، وإعطائهم فرصة حقيقية لفهم ما تم عمله ولماذا .

٧ - يجب عليك السماح لأشخاص مؤهلين لمساعدتك بالعلاج قدر الإمكان ، فإن حكم العديد من الأشخاص سيكون حتماً أفضل من حكم فرد واحد.

٨ - تذكر أنه ليس هناك معالجة دون فشل لذا لا تعطي أي توقعات مبكرة عن نتائج المعالجة، وتذكر أن فشلك لن يؤذي الطفل فحسب بل وسيصعب عملية معالجته على غيرك .

٩ - تذكر أنه حتى اكفأ الاختصاصيين في هذا المجال غير قادر على تحديد الخطأ والصواب بشكل دقيق ، وان قدراته تكمن في تحديد المعالجة الأكثر تأثيراً عندما يتم تحديد أهداف المعالجة وتقييمها .

١٠- يجب عليك تحضير سجلات لأهداف المعالجة ، وطرق المعالجة والنتائج لكي تسهل عملية التقييم ، ويجب عليك أن تكون قادراً على تحديد الفشل في المعالجة .

١١ - تذكر أنه يندر وجود أي نموذج للعلاج نعرف من خلاله من المستفيد من المعالجة ، لذلك دع أشخاص آخرين ذوي معرفة يساعدونك في إتخاذ قراراتك .

(٥) مدى توافر الإمكانات الفكرية والنظرية، المادية والمهارية المناسبة والقدرة على تنظيم الإمكانيات :

عملية العلاج عبارة عن نشاط هادف يتطلب تنظيم للمصادر والإمكانيات من جهة وللأنشطة والبرامج المستخدمة من جهة أخرى ، ومن يرغب في التقدم بالعلاج يجب عليه أن يجمع بين الوقت المناسب والمكان المناسب .

وأهمية التنظيم تنبع بإحسان إختيار الأساليب وتوفير الوقت والجهد والمتابعة المباشرة لمدى التطور والتقدم في العلاج وتنقسم الإمكانيات إلى :

مصادر مادية Material Resources ومصادر بشرية Human Resources

١- المصادر المادية :

أ - ظروف المحيط : لا يمكن أن نفصل النشاط الإنساني عن المحيط ، فالمكان الذي يقام فيه العلاج بكامل صفاته مهم جداً خاصة في تخفيف الضغوط النفسية ، وكذلك في تحريك ودفع الطفل إلى السلوك التكيفي مع المشكلات .

ب - الأجهزة : وهي جزء أساسي من عملية العلاج خاصة في تحقيق العلاج عن طريق اللعب Play therapy .

٢ - المصادر البشرية :

وهي المحرك الأساسي لعملية العلاج والمستخدم للأجهزة ، وفي الحقيقة فإن تحقيق العلاج يعتمد أساساً على العلاقة بين القائم بعملية العلاج والطفل وهذا الأمر يتطلب:

أ - توفير العدد المناسب من الأفراد المعالجين ، لأن أي نقص في ذلك يسبب عجزاً في الإنتاج سواء للقائمين على العلاج أو الأطفال أصحاب المشكلة .

ب - صفات شخصية Personal Qualities :

حيث أن تحقيق العلاقة الخاصة مع الطفل هو بداية الطريق نحو العلاج وهذا الأمر يتطلب صفات شخصية معينة يتصف بها المعالجون أهمها الحنان والحب والعطف .

جـ - مهارات علاجية Treatment Skills :

وهي سلاح المعالج الأساسي وأهميتها تنبع بإستخدام الاسلوب المناسب في الوقت المناسب وأهم هذه المهارات :

ـ مهارات إستخدام المعلومات Information Processing :

وهي تعتمد على القدرة في تحليل وتوظيف المعلومات المتعلقة بالطفل ومشكلته وأسبابها ومدى إمكانية ترتيب المشاكل حسب الأولويات ، وتنمية هذه المهارة تحتاج إلى أساس من المعلومات عن حالة المشكلة Knowledge Base وقدرة على التفريق بين المواقف وتصنيفها .

ـ مهارات ادارية Managerial Skills :

وهي حسن استخدام وتنظيم الخدمات والإمكانيات المادية والبشرية المتوافر

بطريقة لا تحدث التداخل أو التعارض بينها ، فهذه المهارات مهمة في تنظيم الميزات العلاجية بصورة أكثر فاعلية ، ومن الجوانب الإدارية المهمة تحقيق نظام متكامل للمتابعة Mouitoring ، ويعني ذلك كتابة الملاحظات والتقارير من أجل تقييم الإنجاز في العلاج .

لذلك فإن تحسين مستوى العلاج يتطلب تدريباً على أعلى مستوى لتوفير المتخصصين وتنمية المهارات لديهم ، لأن المتخصصين هم الأداة الأساسية في العلاج ومحور الحركة نحو تعديل سلوك الطفل وإختيار الأساليب المناسبة وحسن توظيف الظروف .

(٦) مدى فاعلية النظام التقييمي للعلاج :

وتنبع أهمية التقييم في انها عملية نقدية يتم خلالها تحديد مقدار النجاح والفشل ومدى ما تم تنفيذه من الخطط المرسومة ،حتى يمكن الإستدراك أو مراجعة الأخطاء ، ويجب أن يكون التقييم جماعياً تؤخذ فيه آراء جميع الأطراف (صبحي المعروف ، ١٩٨٠) .

ثامناً: تنفيذ عملية العلاج

العلاج هو عملية مستمرة يعتمد طريقها على مدى إهتمام المجتمع بالطفل ، ويتم من خلال تكافل مؤسسات المجتمع المختلفة (سواء المنزل أو المدرسة أو الجهة العلاجية) ، وكلما إزداد إهتمام المجتمع وتناسقت أساليب المؤسسات التربوية ، كانت النتيجة مشكلات أقل لأطفال المجتمع .

ويعتمد تنفيذ عملية العلاج على جانبين أساسيين :

١ - ترجمة الملاحظات حول المشكلة إلى خطة مناسبة مفصلة .
٢ - تطبيق هذه الخطة وتقييمها من خلال ملاحظة مخرجاتها ، مع تعديل المسار عند الحاجة .

ولا يمكن تحقيق هذين الجانبين إلا من خلال التخطيط Planning .

والخطة كالخريطة تحتوي على خطوط عريضة ثم تنتقل إلى تفاصيل دقيقة جداً ، وتعتمد في أساسها على مهارات وإمكانات سبق ذكرها ، وتنقسم خطة العلاج إلى المراحل التالية :

١ - تحديد المشكلة .
٢ - تحديد الأولويات بحيث يتم ترتيب المشاكل حسب الأهمية .
٣ - تحديد الهدف .
٤ - تحديد أنماط السياسة العامة المفضلة للعلاج .
٥ - تحديد الأنشطة التنفيذية للعلاج .

(١) تحديد المشكلة :

وذلك عن طريق عمل قائمة شاملة لمشكلات الطفل بكافة علاقاتها وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية : ما هي المشكلة ، لماذا هي مشكلة ؟ ، وما هي آثارها على الطفل والأسرة ؟ ، ومن خلال تحديد ذلك نتمكن من تحديد المشكلة ويشمل تحديد المشكلة تحديد الظروف العقلية والنفسية والإجتماعية والبيئية التي يعيشها الطفل .

(٢) تحديد الأولويات :

ليس كل مشكلة يجب حلها ومواجهتها ، فهناك مشاكل تحل عن طريق الزمن ، من خلال التعلم أو تطوير النمو لدى الطفل ، وفتح المجال حتى يأخذ الطفل وقته أمر مهم جداً في العلاج ، ولذلك فانه يجب أن يتم إختيار المشكلة بمعايير ثابتة من خلال آثارها على نفسية الطفل وعلاقاته الأسرية قبل أي شيء آخر .

(٣) تحديد الهدف :

وهي المرحلة الحرجة حيث يتحدد في هذه المرحلة ما نتمنى أن نحققه من تقدم ، والأهداف نوعان : هدف عام Long - term Goal وهو ما نصبو إليه على المدى

الطويل ، وأهداف مرحلية قصيرة المدى ، وأحب هنا أن اركز على الهدف طويل المدى أو النهائي لما له من أثر في تكوين الأهداف المرحلية ، حيث انني أعتقد أن حسن إختيار الهدف النهائى أو عدم إيصاله لمستوى المثالية أمر ضروري جداً ، فالهدف النهائي لا يعني فقط القضاء الكامل على المشكلة ، لأن هذا الهدف صعب التحقيق لما يتصف به الكائن البشري من صفات متغايرة ، ولما يمكن أن يكون له الأثر في جوانب أخرى من شخصية الطفل ، أو يخلق مشاكل إضافية لديه في حين أن تحديد أو تقليص المشكلة أو تخفيف آثارها أو نتائجها وتقليل أسبابها ، ربما يكون هدفاً كافياً في المرحلة العمرية الحالية .

(٤) تحديد الأنماط السياسية العامة المفضلة للعلاج :

من حسن الحظ ونتيجة للبناء الداخلي للنفس البشرية فانه في العادة توجد أكثر من طريقة ونمط لعلاج المشكلة الواحدة ، ولذلك فإن بعض أساليب العلاج قد تقوم بعلاج أكثر من مشكلة في آن واحد .

ولكن تحديد اسلوب العلاج لا يعتمد فقط على المؤسسة القائمة على العلاج وإمكانياتها ، بل على الظروف المحيطة كاملة ، ولذلك فإن النظرة الشاملة المتفحصة لمعطيات الواقع والقيم الإجتماعية والأساليب التربوية المحيطة أمر ضروري جداً .

وعلى أي حال فإن إستخدام أكثر من اسلوب علاجي للمشكلة الواحدة يساعد في عملية العلاج ، ولكن مع ذلك يجب أن تتناسب الأساليب مع الإمكانيات المتوافرة لدى المعالجين .

وأهم هذه الأنماط هي :

١ - توفير الموارد والخدمات العامة سواء الصحية أو التعليمية أو الترفيهية أو الأجهزة أو الكوادر الفنية .

٢ - المعالجة الجسدية في حال المرض الجسدي أو التأهيل في حال الإعاقة .

٣ - تعديل وتحسين السلوك بإستخدام العمليات الإشتراطية المستخدمة في المدرسة السلوكية .

٤ - المعالجة الإدراكية لتحسين قدرة الطفل على تفهم المواقف الإجتماعية ووجهة نظر الآخرين .
٥ - المعالجة بالتحدث من أجل التفريغ النفسي والتوجيه المباشر وغير المباشر .
٦ - المعالجة الجماعية للإستفادة من تجارب الآخرين أو لتخفيف بعض نزعات الأنانية لديه مثلاً .
٧ - علاجات بيئية بتغييرها أو تحسينها أو إبعاده عنها .

ولكل طريقة من هذه الطرق تفصيل وأساليب تشبعها متوافرة في أغلب كتب الإرشاد والعلاج النفسي وأكتفي هنا بذكرها فقط (من الكتب العملية في أنماط الإرشاد : صبحي المعروف ، ١٩٨٠ و جيرالد كوري ، ١٩٨٥) . ويكفينا الآن المعرفة بأن هذه الطرق السبع تحيط بغالبية طرق المعالجة المهمة والشائعة على الرغم من أن بعض أنواع هذه المعالجة تتناسب أقل من غيرها في الموضع الذي إختيرت من أجله .

والجدير بالذكر فإن هذه العناصر ما هي إلا أبعاد ذات درجات حسب الأولوية والتأثير أكثر من كونها طريقة منفصلة عن غيرها ، ويعتمد استخدام النمط على عوامل كثيرة أهمها عامل الوقت ، المكان ، التعبير بالمضمون والاسلوب ، وأود الإشارة إلى أن الإصرار على ان معالجة معينة تعتبر «ملائمة» ، «نظامية» ، أو انها تعتمد على تصرفات مجموعة مخصصة واحدة عوضاً عن تأكيد ملاحقها وأضدادها ، عملية تدل على سذاجة علاجية شديدة .

(٥) تحديد الأنشطة التنفيذية للعلاج :

وهذه الأنشطة عبارة عن تنفيذ تفصيلي لكل اسلوب من أساليب العلاج ، بحيث يكون أكثر من ثلاثة أنشطة لإشباع الاسلوب المعين .

وتحديد النشاط يعتمد بالدرجة الأولى على المعلومات المتوافرة عن الطفل وإهتماماته وهواياته وميوله ، وإمكانية تنفيذ ذلك النشاط لظروف محكمة حسب شروط القائم على العلاج أمر ضروري لضبط المعطيات المادية والمحيطة ، وفي الحقيقة فالحكم على أثر النشاط على الطفل أمر يصعب تحديده مسبقاً بشكل نظري ذهني ،

وانما من خلال الموازنة بين الأدلة المتوافرة في مدى مناسبتها لعمر الطفل ومستواه العقلي والنفسي مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية الصعوبة الضمنية للأنشطة .

ويجب ملاحظة أن الخطأ أو الضعف في التقييم أو تقدير أي مرحلة من المراحل التالية تكون آثاره على المراحل اللاحقة وعلى نفسية الطفل في حال الفشل .

تاسعاً: طرق وقاية الأطفال من المشاكل

رغم أنه لا توجد إمكانية إلغاء المشاكل بشكل نهائي ، إلا أن التخفيف من عدد وحدة تلك المشاكل هو الهدف من الوقاية ، وتحقيق الحصانة أو الوقاية من الكثير من المشاكل التي تواجه الطفل ، فانه يجب علينا تنمية بعض القوى والقدرات المساعدة على التعلم والمعرفة ، (سواء الأكاديمية أو الإجتماعية) وذلك لتحقيق فهم أفضل لدى الطفل لمعطيات الحياة ، وهذه الجوانب لها أهميتها في التعجيل من نمو الطفل في حال التحقق ، وهذه القدرات هي :

١ - الإنتباه والتركيز من أجل توجيه الأنشطة النفسية حول موضوع معين .
٢ - قدرات التذكر من أجل تكوين ملكة التسجيل الواعي للتجارب والخبرات المعاشة .
٣ - قدرات الإدراك وهي خطوة متقدمة تساعده على إدراك العلاقات عن طريق إيجاد رابط بينها .
٤ - قدرات الخيال التي توسع مدارك الطفل وتساعده على التفكير المنطقي المتعدد الأوجه .
٥ - الإرادة أو الدافعية للإنجاز والإصرار على النجاح وعدم الإستسلام للضعف وعدم المعرفة .
٦ - تنمية قدرات الإتصال لديه وذلك من أجل تحسين قدرة الطفل على إستقبال وتوصيل المعلومات وتهذيب أساليب التعاملية مع الآخرين .

وتعتبر هذه القوى أساساً لقدرة الطفل على التعلم الإجتماعي والأكاديمي ، ولذلك

فـإن أي إضطراب في أي واحـدة من هذه القـوى يؤدي إلى إضـطراب في جـمـيع تلك القوى بدرجات متفاوتة ، ومعها إضطراب معرفة القدرة على التعلم ، ويحدد مقدار تعرض الطفل للمشكلات بدرجة ما لديه من نقص بالجوانب المذكورة آنفاً .

والوقاية خير من العلاج ، لأننا لو حرصنا على تنمية حصانة الطفل ضد المشاكل فإننا كـمن يكون قـد حصن الطفل من الأمراض ، فـبـدلاً من أن نقـضي كل الوقت في متـابعـة مشكلات الطفل والبحث لها عن حلول، لماذا لا ننمي لدى الطفل إمكانيات حل مشكلاته، مما يساعدنا في عدم تعريضه للمواقف المختلفة (فاروق عبدالسلام ، ١٤٠٨هـ) .

أمّا العوامل التي تساعد على تحصين الطفل من الوقوع في المشاكل فتتمثل في :

١ - عوامل ذاتية متصلة بخصائص الطفل الفردية .
٢ - عوامل مهارية متصلة بأساليب حل المشكلات ومهارات الإدراك .
٣ - عوامل إجتماعية متصلة بالبيئة النفسية المحيطة بالطفل .

(١) عوامل ذاتية :

وهي العـوامـل المتصلة بخصـائص وإمكانات الطفل من جـوانبـه المختلفـة الجـسـمـيـة والإنفعالية والإجتماعية والروحية ، ومن خلال ملاحظة أطفال الخليج العربي نركز على ضرورة متابعة الجوانب التالية :

١ - مقدار نمو قدرات الأطفال الجسمية والعقلية والنفسية والإجتماعية .

٢ - مركز التحكم لديهم الذي يحدد مدى تأثرهم بآرائهم أو بتوجيهات الآخرين .

٣ - تثمينهم لأنفسهم ، هل هو سلبي أم إيجابي ومقدار ما لديهم من ثقة ومدى واقعية أو خيالية ذلك .

٤ - إعـتـقـاداتهم الخلقيـة والدينيـة ، حيث تحـدد نظرتهم للحيـاة وسلوكيـاتهم مع المجتمع وعاداته وتقاليده .

(٢) عوامل مهارية :

تتكامل المهارات التي يكتسبها الطفل من عمليات التنشئة الإجتماعية مع ما لديه من قدرات لتكوين شخصية متكاملة بما يتناسب مع المرحلة العمرية ، ولتحقيق ذلك فإن على المجتمع بكافة مؤسساته وخاصة التربوية منها الإهتمام بتدريب الطفل على إستخدام وتنمية ما لديه من مهارات ، وأهم تلك المهارات :

١ - المهارات المتعلقة بالتفكير السليم والإدراك لتحقيق فهم سليم لمتطلبات الواقع ومعطيات المحيط .
٢ - مهارات حل المشكلات والتوافق معها .
٣ - مهارات حسن إستخدام المصادر والإمكانيات المتوافرة لديهم .
٤ - التعرف على مهاراتهم وإهتماماتهم وميولهم من أجل تنميتها وشغل أوقاتهم بما ينفع .

(٣) عوامل إجتماعية :

وهي العوامل التي يجب على المجتمع توفيرها من أجل توفير الظروف المناسبة للطفل ومساعدته على الوقاية .

وهي العوامل المتعلقة بعلاقات الطفل مع الآخرين في محيطه النفسي الإجتماعي وهم الأسرة والأصدقاء والمدرسة والمجتمع المحيط ، من حيث إستجابتهم السلوكية المختلفة وما حصل عليه من خبرات سابقة (سواء فاشلة أو ناجحة) عندما يتعامل معهم .

وأهم الجوانب التي يجب مراعاتها من أجل وقاية الطفل هي :

١ - توفير المصادر والإمكانيات البيئية التي تساعد الطفل على إشباع حاجاته .
٢ - تشجيع الطفل وتأييده في حال الصواب أو الخطأ .
٣ - إشعاره بالحنان والعطف .

توصـــــيات

وفي نهاية هذه الورقة أود أن أقدم بعض المقترحات التي أعتقد بأهميتها في تحقيق الوقاية والعلاج لأطفالنا ، وهذه التوصيات هي :

١ - القيام بدراسات إستطلاعية وتحليلية للتعرف على مجتمع الخليج العربي وإستقصاء مطالب وإحتياجات الأطفال وربطها بإحتياجات المجتمع .

٢ - تنمية الكفاءات العلاجية عن طريق عمل دورات تخصصية لممارسة العلاج.

٣ - تشجيع العمل التطوعي للخدمة العلاجية وإعطاء دور أكبر لجمعيات النفع العام للقيام بدورها ، حيث أن الجهد الرسمي لن يتمكن من تغطية جميع الجوانب العلاجية مهما أعطى من إمكانيات .

٤ - توجيه المناهج الدراسية لتنمية مهارات الأطفال وعمل دورات توعية عن المخاطر المحدقة بهم (كالمخدرات والإنحراف الخلقي) .

٥ - فتح مراكز إرشاد للطفولة تكون موجهة للمؤسسات التربوية المختلفة القائمة على علاج أو وقاية الأطفال .

٦ - تدعيم العلاقة بين المؤسسات التربوية المختلفة بشكل أوسع عن طريق تنظيم لقاءات دورية بينها وعمل لجان مشتركة ، لتحديد الأهداف العامة والممارسات ، وكذلك تحديد مواصفات السلوك المقبول والسلوك غير المقبول في المجتمع .

٧ - تنظيم حملات إعلامية لكسر الحواجز النفسية وبناء الثقة لدى الأسر العربية الخليجية نحو عمليات العلاج والإرشاد وتشجيعها على التحرك أكثر لمصلحة أبنائها .

المراجع

١ - بياجيه ، جان (ترجمة : محمد بردوزي) (١٩٨٦) علم النفس وفن التربية ، الدار البيضاء : دار توبقال .

٢ - جيمس ف . أدمز (ترجمة : سبع أبولبدة) (١٩٨٠) الإرشاد العملي في الميادين النفسية والتربوية والمهنية ، عمان : جمعية عمال المطابع التعاونية .

٣ - جيرالد كوري (ترجمة : طالب الخفاجي) (١٩٨٥) الإرشاد والعلاج النفسي بين النظرية والتطبيق ، مكة المكرمة : مكتبة الفضيلة .

٤ - شارلز شيفر وهوارد ميلمان (ترجمة : نسيمة داود ونزيه حمدي) (١٩٨٩) مشكلات الأطفال والمراهقين وأساليب المساعدة فيها ، عمان : منشورات الجامعة الأردنية .

٥ - صبحي عبداللطيف المعروف (١٩٨٠) التوجيه والإرشاد النفسي في الأقطار العربية، بغداد : مطبعة جميل .

٦ - فتوح سليمان الجاسم (١٩٨٦) نحو خطة قومية لرعاية الشباب بدولة الكويت ، الكويت : مؤسسة الكويت للتقدم العلمي .

٧ - فاروق سيد عبدالسلام (١٤٠٨هـ) في التوجيه والإرشاد الطلابي ، مكة المكرمة : مكتبة الطالب الجامعي .

٨ - محمود عبدالله صالح (١٩٨٥) أساسيات في الإرشاد التربوي ، الرياض : دار المريخ .

٩- Ann , & Clarke , A.D.B. (1976) Early Experience : Myth and Evedence , London : Open Books.

١٠- Bowlby , J. (1972) Matermal Deprivation Reassessed , London : Penguin .

١١- Coleman, J.C. (1980) The Nature of Adolescence , London : Methuen .

١٢- Hoghugi, M. (1989) Treating Problem Children : isues, methods and practice, London: SSAGE Publication .

١٣- Simple , M. (1984) Child Development , Oxford : Heinemann Professional Publishing .

١٤- While , A. (1991) Caring for Children : Towards partnership with families, London : Edward Arnord .

صدر من هذه السلسلة

العـــــدد الأول : أوضاع مؤسسات الرعاية الإجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي «نافذ»

العـــدد الثـــاني : تشريعات العمل في الـدول العربيـــة الخليجيـــة «دراسة مقارنة» «نافذ»

العـدد الثـــالث : رعـاية الأحـداث الجـانحين بالدول العـربيـة الخليجيـــة «نافذ»

العدد الرابـــــع : نحـو إستـخـدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالـــدول العربية الخليجية . «نافذ»

العدد الخامـــس : دراســات وقـضـايا من المجـتـمع العـربـــي الخليـجـــــي « الأبحاث الفـائزة في المسـابقـة الأولى للبحث الإجتماعي » «نافذ»

العدد الســادس : حـول واقع إحـصـاءات القـوى العـاملة الوطنيـة المفاهيـم – الأجهزة – التطوير «نافذ»

العدد السابـــع : الشباب العربـي فـي الخليـج ومشكلاته المعاصـرة «دراسات مختارة» «نافذ»

العدد الثامـــــن : واقع مـعـدلات إنتـاجـيـة العـمل ووسـائل تطويرهـــــا «نافذ»

العدد التاســـع : قـضـايا من واقع المجـتـمع العـربي في الخليج «تأخر سن الزواج والمهور – الفراغ – المخدرات» «الأبحـاث الفـائزة في المسـابقـة الثـانيـة للبـحث الإجتماعي» «نافذ»

العـــدد العاشـــر : ظاهرة المربيات الأجنبيات «الأسباب والآثار» «نافذ»

العدد الحادي عشر : العمل الإجتماعي التطوعي فـــي الدول العربيـــة الخليجية مقوماته – دوره – أبعاده «نافذ»

العدد الثاني عشر : الحركة التعاونية في الخليج العربي «الواقع والآفاق» . «نافذ»

العدد الثالث عشر : إحصاءات العمل وأهمية النهوض بها في أقطار الخليج العربية . «نافذ»

العدد الرابع عشر : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي «الأبحاث الفائزة في المسابقة الثالثة للبحث الإجتماعي » الجزء الثالث .

العدد الخامس عشر : مظلة التأمينات الإجتماعية في أقطار الخليج العربية .

العدد السادس عشر : القيم والتحولات الاجتماعية المعاصرة «دراسة في الإرشاد الإجتماعي في أقطار الخليج العربية».

العدد السابع عشر : الإعاقة ورعاية المعاقين في أقطار الخليج العربية .

العدد الثامن عشر : رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة «قضايا وإتجاهات» .

العدد التاسع عشر : السلامة والصحة المهنية ودورها في حماية الموارد البشرية .

العدد العشرون : أزمة الخليج .. البعد الآخر
الآثار والتداعيات الاجتماعية .

العددالحادي والعشرون : التصنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية .

العدد الثاني والعشرون : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي «الابحاث الفائزة في المسابقة الرابعة للبحث الاجتماعي» الجزء الرابع.

العدد الثالث والعشرون : واقع وأهمية تفتيش العمل بين التشريع والممارسة

رقم الايداع في المكتبة العامة
١٥٢٣ د.ع/١٩٩٤

الطباعة بالمطبعة الشرقية – البحرين

المكتب التنفيذي

سلسلة الدراسات الإجتماعية والعمالية
سلسلة علمية متخصصة تعنى بنشر البحوث والدراسات الإجتماعية والعمالية
بدول مجلس التعاون الخليجي

ثمن الاشتراك في العدد :

في الدول العربية : للأفراد (٣,٥) دينار بحريني (١٠ دولارات أمريكية)
للمؤسسات (٧) دنانير بحرينية (٢٠ دولاراً أمريكياً)

في الدول الأجنبية : للأفراد (٥,٥) دينار بحريني (١٥ دولاراً أمريكياً)
للمؤسسات (١١) ديناراً بحرينياً (٣٠ دولاراً أمريكياً)

قسيمة اشتراك

الاسم : _____

العنوان : _____

الاشتراك المطلوب : اعتباراً من العدد ( ) ولغاية العدد ( ) بواقع ( ) نسخة

مرفق شيك مصرفي بمبلغ : _____
يكتب الشيك باسم (المكتب التنفيذي) ويرسل مع قسيمة الاشتراك إلى:
المكتب التنفيذي ـ قسم الشؤون الإدارية والمالية
ص . ب : ٢٦٤٠٣ ـ المنامة ـ البحرين

* يرجى مراجعة الأعداد الصادرة ضمن هذه السلسلة في نهاية كل عدد.

هـذا العـدد

مع اطلالة عـام ١٩٩٤م السنة الدولية للأسرة وفي اطار الاحتفال الجماعي لأقطار مجلس التعاون الخليجي بهذه المناسبة يأتي اصدار المكتب التنفيذي لهذا العدد من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية تحت عنوان: رعاية الطفولة . . تعزيز مسؤوليات الأسرة وتنظيم دور المؤسسات، والذى يشتمل على مجموعة من البحوث والدراسات الهامة التي تم طرحها ضمن برنامج ملتقى العمل العربي الخليجي حول رعاية الطفولة الذي نظمه المكتب التنفيذي في سبتمبر من عام ١٩٩٢م، حيث اهتمت تلك البحوث والدراسات بمعالجة مختلف قضايا الطفولة في المنطقة ورصد مشاكلها باعتبار موضوع رعاية الطفولة عملية شمولية تكاملية تضطلع الأسرة فيها بالدور الأساسي والحاسم.